أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر
في دول نامية مختارة

أطروحة تقدم بها

أحمد فتحي عبد المجيد

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اختصاص الاقتصاد

باشراف

الأستاذ الدكتور سالم توفيق النجفي

١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م

الفصل الأول

المرجعية النظرية للفقر:

مفاهيم دراسات وستراتيجيات

المبحث الأول

مفاهيم الفقر

تمهيد:

لقد أثارت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة تتفاوت بين اقتصاديي التنمية وعلماء الاجتماع والنفس، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية.

فالفقر كما يشخصه أغلب المهتمين في هذا المجال هو حالة من الحرمان المادي التي تتمثل بمستوى المعيشة والحاجات الأساسية Basic Needs بوصفها معايير أساسية لتعريف هوية الفقر، فضلاً عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر، والانعزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي وكذلك الاتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وعدم الشعور بالأمان. إن هذا التطور الذي ترافق في إطار الرؤية التفصيلية لجوانب الفقر وخاصة خلال الربع الأخير من القرن الماضي أدى إلى توسيع الآفاق ولا سيما في إطار السياسات اللازمة لمناهضة الفقر.

أولاً. المفاهيم التقليدية للفقر:

تقدم بنيامين رونتري B. S. Rowntree في نهاية القرن التاسع عشر بمحاولة لتعريف الفقر، إذ توصل إلى أن الفقر يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من اجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية (Kanbur & Squir, 1999: 3). في حين يعرف الفقر بحالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم والحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير أساسية لوصف الفقر، فضلاً عن الافتقار للأصول المادية المولدة للدخل وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (الباقر، ١٩٩٩: ٤٤) (الفارس، ٢٠٠١: ٢٠) (الباقر، ١٩٩٦: ١). في حين يحدد البنك الدولي (١٩٩٥) الفقر بعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة.

إذاً، فالتعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف كونها ليست متشابهة في كل المجتمعات (البنك الدولي، ١٩٩٥: ٤١) (الفارس، ٢٠٠١: ٢١). وتبعاً للمفهوم

التقليدي للفقر الذي يمثل النقص الحاصل في الدخل المقبول اجتماعياً أو النقص الحاصل في الممتلكات المادية، تنبثق فكرتان مهمتان، الأولى: هي أن الفقر سيكون مختلفاً باختلاف الزمن وباختلاف المجتمعات، والذي يمكن أن يعد بالمقبول اجتماعياً "Socially acceptable" . فالفقر في الريف الهندي الذي يتمخض عنه أحياناً الموت والجوع ربما يختلف عن الفقر في ريف الدول الصناعية المتقدمة الذي يشير إلى التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق كما في الريف الهندي. أما الفكرة الثانية فهي تركز على القدرة على شراء السلع والخدمات (النقود) أو على ملكيتها (التملك العادي) (Kanbur & Squire, 1999: 3). فيما يخص التعريف الكلاسيكي السابق للفقر الذي يرى في عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة والذي يقاس بصيغ الحاجات الأساسية أو الدخل المطلوب لإشباع هذه الحاجات، فقد شخص الفقر بفشل الأفراد والعوائل في التحكم بالموارد الكافية لإرضاء المتطلبات الرئيسة، لذلك فانه قد تم تشخيصه على أساس نوعين من المقاييس، وهي المقاييس المادية والمقاييس الفسلجية. فالفقر القائم على أساس الاستهلاك وخط الفقر هو بالدرجة الأساس يتمثل بالمقاييس المادية للرفاهية، أما العجز في كسب الحد الأدنى لمستويات الاستهلاك لتحقيق المعايير الفسلجية الرئيسية هي عادةً ما تسمى بالفقر المطلق أو الحرمان Deprivation، وهو ما يعبر عنه بشكل مباشر بالجوع Hunger أو سوء التغذية Malnutrition (May, 2001: 25).

ان العديد من الدراسات اتخذ هذا التعريف نقطة بداية أو بناءً أساسياً نحو المزيد من التحليلات ومنها تقرير الفقر حول فلسطين (PPR) الذي أعدته المفوضية الوطنية الفلسطينية والذي ينتقد تعريف البنك الدولي في مجالات عدة منها حول عدد المتطلبات الأساسية وكيف يتم تحديدها، وما هو المعيار الأدنى المقبول للعيش. ولكن ومع كل ذلك يكون الاعتراف بأن الفقر هو ظاهرة تعكس سوء التغذية وتتألف من مفاهيم مادية وذهنية وسياسية واجتماعية. فان الباحثين يؤكدون وبشكل لا يقبل الغموض أن الأبعاد المادية للفقر والمعبر عنها بالقيم النقدية تعد مهمة باعتبارها مفهوماً للفقر لايمكن تجاهله (May, 2001: 25). وبنفس الشاكلة ومن خلال تقييم وتحديد خرائط ظروف العيش في لبنان، فقد تم الاعتماد على مقياس الحد الأدنى المقبول للرفاهية. وان الحرمان أو الفقر يشير إلى موقف تكون فيه جماعات اجتماعية معينة أو أفراد هم دون عتبة الحاجيات الضرورية لتحقيق مستوى مقبول اجتماعياً للعيش (May, 2001: 25).

إن دراسات اخرى قد رعاها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) والتي تحاول تقديم رؤى أبعد من هذا التصور المتمثل بقدرة الأسرة على تلبية حاجياتها الأساسية أو مقاومة أشكال متنوعة من الصعوبات كالمرض والعزلة الاجتماعية أو المادية.

الفقر هو الجوع ، الافتقار إلى المأوى ، المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة ، الفقر هو الأمية وليس له القدرة على الذهاب للتعلم ، وعدم القدرة على التكلم كما ينبغي ، الفقر هو عدم امتلاك العمل ، والخوف من المستقبل ، والعيش ليومه. الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والحرية.

(UNDP, 1998, Poverty Report).

ولفهم الفقر فهماً جيداً بوصفه ظاهرة متعددة الجوانب، إذ يتم تحديده في إطار الفقر المطلق Absolute poverty والفقر النسبي Relative poverty* ، فالفقر المطلق حيث يكون الفقراء محرومين من الناحية المادية إلى الحد الذي تكون حياتهم على حافة خطر العيش أو بمعنى آخر عدم توافر الحد الأدنى من الدخل اللازم لتحقيق ظروف المعيشة المقبولة اجتماعياً. أما الفقر النسبي فان الفقراء يكونون أكثر حرماناً في العلاقة بالنظر إلى فئات اجتماعية أخرى يكون موقفهم أقل شدة أو تأثيراً.

في حين أشار ميشيل ليبتون Michael Lipton في مجلة التنمية العالمية عام (١٩٩٧) كونه أحد الخبراء المتخصصين بتحليلات الفقر وستراتيجيات خفضه إلى وجود اتفاق جماعي حول رؤى مفاهيم ألفقر بأنه يعرف بانخفاض الاستهلاك الخاص تحت أو أقل من خط الفقر المطلق، والذي سمي الفقر المطلق للاستهلاك الخاص Absolute private consumption poverty (PCP) ، كما يمثل الفقر بالمستويات المنخفضة للقابليات (كمعرفة القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع) باعتبارها مكونات رئيسة للفقر كمفهوم منفصل عن الاستهلاك(May,2001:24).

* قد تتحرك اتجاهات الفقر المطلق والنسبية باتجاهات متعاكسة إذا ما تم تقليص الفجوة بين الطبقات المتفاوتة للدخل.. وقد يتجهان معاً إذا ما ارتفعت الأسعار أسرع من المداخيل إذ أن الوضع الجيد لبعض العوائل المصنفة على أنها فقيرة نسبياً قد تهبط إلى مستويات مرتبطة رسمياً بالفقر المطلق.

أما تقرير التنمية عن العالم World Development Report لعام (١٩٨٠) فانه عرف الفقر المطلق Obsolute poverty بتشخيصه من خلال سوء التغذية والأمية والأمراض ليكون أدنى من مستلزمات العيش اللائق أو المعقول. ان هذا التعريف لا يشير إلى الدخل والإنفاق، بل يركز على الرفاهية من خلال الحالة الغذائية واكتساب التعليم والحالة الصحية بالرغم من أن الدخل يكون مهماً لتحقيق هذه النتائج (World bank, 1980: 32).

وطبقاً للتقييمات التي نفذت في كل من كامبالا Kampala ، وكابجورا Kapchorwa ومقاطعة كيومي Kumi في أوغندا فان الفقر يتباين باختلاف المستوى الفردي ومستوى المجتمع. فعند المستوى الفردي يضم الفقر نقصاً في مستوى الدخول التي غالباً ما تكون غير مضمونة، ونقص الضرورات الأساسية مثل الغذاء والملبس والنقص في الموجودات الإنتاجية فضلاً عن عدم القدرة على معالجة وحماية الصحة يرافقه الاتكالية واليأس أو العجز التام والسلوك المناهض للمجتمع. أما على مستوى المجتمع فان الفقر يتألف من نقص الهياكل الارتكازية والانقطاع عن العالم وعدم الاستقرار والتفكك والعزلة الاجتماعية باعتبارها عناصر بنائية للفقر (May, 2001: 26).

أما في إطار التنمية البشرية Human Development التي تعني توسيع وتعدد الخيارات، فان الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات التي تعد أكثر من أساسية بالنسبة إلى تنمية رأس المال البشري. أما في إطار صناع السياسة Policy- Makers فان الفقر يمثل الخيارات والفرص التي غالباً ما ترتبط مع بعضها مقارنةً بانخفاض الدخل وهذا يعني أن الفقر يجب مخاطبته في الاتجاهات كافة وليس من خلال الدخل وحده (May, 2001: 30). لذلك السبب فان تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٧) قدم مؤشر الفقر البشري Human Poverty Index (HPI) في محاولة لجمع المزايا المتباينة من الحرمان للأفراد لغرض الوصول إلى حكم متكامل حول إطار الفقر ومداه في أي مجتمع، فالفقر هو أكثر من مجرد قياس الدخل وحده، لذلك فان (HPI) يستخدم مؤشرات أساسية متعلقة بالحرمان وقصر الحياة ونقص التعليم الأساسي ونقص المستوى المعاشي ونقص الوصول إلى الموارد الخاصة والعامة.

ان ربط الفقر بالحرمان يدلي بحقيقة أن للفقر والحرمان ثلاثة أبعاد رئيسة، الأول: يرتبط بالعيش والبقاء والوفاة في سن مبكرة جداً، البعد الثاني: مرتبط بالمعرفة وعدم القدرة على القراءة والاتصال، والبعد الثالث: مرتبط بمعيار أو مستوى الحياة أو المعيشة وبالتحديد إجمالي التوفير (المؤن ، الاحتياط) الاقتصادي.

كما أن ديناميكية الفقر توضحت من خلال التوصل إلى رسم مفاهيم القدرات Capabilities والمؤهلات Entitlements ، التي تلقت دعماً من خلال تعريف أمارتيا سن

Amarty Sen للفقر في إطار القدرات (Kanbur & Squire, 1999: 10) (Robeyns, 2002: 1-4) الذي يفسر القابلية بأنها حرية الأشخاص بالتمتع للوصول إلى نوع من الحياة اللائقة مثل الوظائف الاجتماعية وتعليم أفضل وصحة أفضل وطول العمر. كما ان سن Sen يسترسل في رأيه عن القدرة الإنسانية إذ اعتبر حياة الشخص كتوليفة من

الأفعال والحالات أو النشاطات التي تتفاوت مع جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية فضلاً عن أهمية المواطنة في الانتفاع من الفرص الاقتصادية.

أما مؤسسة التنمية البشرية فقد حددت القدرة الإنسانية بفرص الحياة والقدرة على اختيارها والحصول عليها بحرية، وهكذا فان الفقر لا يعني قلة الدخل أو الفشل في الحصول على الحاجات الأساسية أو قلة المنفعة بشكل عام، ولكنه يعني قصور القدرة الإنسانية التي تتسع لتشمل حقوق المواطنة أيضاً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧: ١٣). إذاً فالفقر لايعني مجرد النقص في الدخل، فالأهم من ذلك أن الفقر يعني قصور القدرة الإنسانية، ولكن ليس من السهل ترجمة القدرة الإنسانية إلى قياسات قائمة على بيانات تتوافر على نطاق واسع، لذلك السبب فان التعريفات والقياسات التقليدية للفقر تقتصر على الدخل والإنفاق دون شمولها الكامل للقدرة الإنسانية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧: ١٣).

أما تعريف الفقر في إطار الحرمان الفسيولوجي Physiological والاجتماعي Sociological فيتمحور الحرمان الفسيولوجي بالافتقار للدخل والغذاء والملبس والمأوى، أي في إطار الدخل والحاجات الأساسية، في حين يتمثل الحرمان الاجتماعي Sociological Deprivation في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكاملة من الموارد المتدفقة اليهم بسبب العوائق الهيكلية Structural impediments وهذه المحددات من شأنها أن تعرقل وصول الفقراء إلى الأصول الخارجية External Assets (الائتمان، الأراضي، البنى التحتية والملكية العامة كالبيئة الطبيعية)، أو الأصول الداخلية Internal Assets (الصحة، التعليم، التغذية) ويكمن ذلك في طبيعة الحكومة وحالات التباين الناتجة عن أطر السياسة والأنظمة التوزيعية.

وبذلك فان الفقر لا يكون بمجرد حالة الفقر التي يعيش فيها الإنسان فعلياً، بل أيضاً في افتقاره للفرصة الحقيقية، بسبب المحددات الاجتماعية فضلاً عن الظروف الشخصية (UNDP, HDR, 1997: 6).

ثانياً. المفاهيم الحديثة للفقر:

أما في إطار المناهج الحديثة لتحديد مفهوم الفقر فقد قدم البنك الدولي دراسة (١٩٩٥) حول تقييم الفقر باستخدام مصادر متنوعة لتشخيص الأسباب الهيكلية له وتوضيح الرؤى الحديثة لمفهومه بعيداً عن استبدادية المفاهيم النقدية له، لنكون أمام وجوه جديدة لظاهرة الفقر وفي عام ١٩٩٨ ، تقدم البنك الدولي بدراسة مسحية أجريت على (٤٣) دولة كان من بينها (٢٨) في أفريقيا، و (٦) في أمريكا اللاتينية ، و (٥) في أوربا الشرقية، و (٤) في آسيا، ظهر منها مفهومان للفقر، الأول: معبر عنه بشعور الضعف وسهولة التأثر Vulnerability*، وفي الحديث عن هذا الموقف الذي يفسر كيفية تأثر الفقراء بحالات المواسم والأزمات وكيف يمكن لها أن تؤثر في رفاهيتهم، فمن هذا الوصف يمكن أن نفهم الأهمية التفسيرية للفقر ليس لمجرد كونها حالة، بل لأنها مرتبطة بشعور إنساني يتمثل بالضعف (Kanbur,1999: 16). أما الرؤى الأخرى في إطار المفاهيم الحديثة للفقر والتي تقدمت بها الدراسة فقد جاءت من خلال تفاعل الفقراء مع موظفي الحكومة والمؤسسات المتعلقة بها، وكشفوا عن مفهوم آخر في الحياة عن الفقر وهو نقص المشاركة في اتخاذ القرار سواء أكان هذا النقص في إدلاء الأصوات أم في الحقوق السياسية والذي يوصف عادةً بأنه شعور بالضعف ووصفه البعض بأنه الميزة الجوهرية للفقر.

إن هذا الشعور بالضعف أو سهولة التأثر يمتلك جانبين، خارجيّ متمثل بالتعرض للصدمات والضغط والمخاطرة، وداخلي متمثل بضعف الحماية والذي يعني نقص وسائل التغلب على المشاكل من دون خسائر. أما المصادر الخارجية للمخاطر فتتراوح بين تذبذب سقوط الأمطار والأمراض الوبائية والجريمة والضعف إلى جانب الصراعات المدنية، وهذا يمكن إدراكه في حالات الحروب عندها يدرك الفقراء قيمة السلام والأمن وتحسن الموقف السياسي بوصفه الأولوية المثلى إلى جانب الموقف الاقتصادي. ويرتبط الفقر مع المخاطر التي يتعرض اليها الأفراد نتيجة نقص وسائل الحماية ضد تلك المخاطر وهذا ما يجعلهم في حالة من الفقر طويلة الأمد خصوصاً في حالة عدم توافر تسهيلات الاقتراض لمواجهة تلك المخاطر، ففي كينيا مثلاً (٧%) فقط يستطيعون الحصول على ائتمان من المصارف والجمعيات التعاونية.

وليس الحال أفضل منه مع فقراء جيبوتي وزامبيا وطاجكستان الذين يعرفون الفقر بأنه حالة انعدام الأمن والاستقرار والشعور بالضعف وسهولة التأثر عاطفياً وفيزياوياً وذلك أكثر أهمية

---

* يعتبر البعض أن مفهوم الفقر Poverty وسرعة التأثر Vulnerability مفهومان مترابطان إلا أنهما ليسا مترادفين بالرغم من ترابط المفهومين ترابطاً وثيقاً حيث يعزى الفقر إلى الحرمان في حين تعزى القابلية على التأثر دالة لمخاطر خارجية وصدمات حالات العجز الذاتي في الدفاع عن النفس، كما أن الأسباب التي تقف وراء توليد القابلية على التأثير تتولد استناداً إلى الطبقة والجنس والعرق وعوامل مثل العجز ومنطقة وشكل العائلة (Dessallien, 2000:5).

في نظرهم من مضاعفة الدخل، ومن ثم فان المفاهيم المحلية للفقر تتعامل مع الشعور بالضعف أكثر من الفقر المادي بالرغم من أن الأخير يقلل من سرعة انخفاض المقاومة.

أما الكاميرون فان مفاهيم تمييز الفقراء من غيرهم بمعايير فهي، وجود الجوع وانخفاض عدد الوجبات الغذائية وارتفاع نسبة النحافة ودخل مضطرب ينفق على الغذاء وانعدام مصادر الدخل النقدي والشعور بالعجز والضعف في ايصال أصواتهم، وفي إطار العامل الأخير يمكن أن نشاهده عن طريق عجز معظم الفقراء في الكاميرون في الحصول على البطاقة الشخصية التي تجعلهم غير موجودين قانونياً ولا يحق لهم التصويت ويحرمون من العمل والسفر وممارسة أي نشاط اقتصادي.

أما الوجه الآخر فقد تمثل باطار الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion والاتكالية Dependence والعزلة Isolation ، من خلال نقص الروابط الاجتماعية للعائلة والمجتمع، وبشكل عام مع المجتمع الذي ينتسب إليه الفرد (May,2001: 28). ولتنبثق من هذا المفهوم أبعاد اقتصادية واجتماعية ليس فقط من خلال خفض فرص المشاركة في توليد الدخل أو المشاركة في سوق العمل* والخدمات العامة، بل لتمتد إلى تحديد شكل القرارات التي من شأنها أن تؤثر في حياتهم، ليتجاوز الاستبعاد في الجانب الاجتماعي والاقتصادي بل ليشمل الاستبعاد عن بعض الحقوق الرئيسة للمواطنة. في حين عرف المجلس الأوربي عام ١٩٨٤ الفقر في إطار الاستبعاد الاجتماعي**، بأنه الأشخاص أو الجماعات التي تعاني من محدودية الموارد المادية والثقافية والاجتماعية المؤدية إلى الاستبعاد عن أدنى طريقة ممكنة من الحياة في البلدان التي يعيشون فيها.

وبناءً على ذلك فان غياب الدعم الاجتماعي وسرعة التأثر يقودان إلى مشاعر اليأس والاتكالية على أطراف أخرى في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية (الزواج، التعليم). ان زيادة العزلة الاجتماعية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية وضعف المعاشرة الاجتماعية Curtail Their Socialising لأسباب العجز والتمييز العرقي اللذين يعدان أحد مظاهر الاستبعاد والاتكالية Dependence كما أن للحرب ونتائجها المزرية تأثيرات سلبية في القيم

---

* للاطلاع على العلاقة القائمة للاستبعاد الاجتماعي في إطار سوق العمل وعلاقته بالفقر، أنظر: (Budowski & Tillmann,2001: 16-19)

** قَسّمَ مركز تاون سيند للبحث العلمي للفقر The Town Send Centre For International Poverty Research أبعاد الاستبعاد الاجتماعي إلى أربعة أقسام رئيسة، الأول: الدخل والموارد، الثاني: الاستبعاد عن أسواق العمل، الثالث: الاستبعاد من الخدمات، الرابع: الاستبعاد من العلاقات الاجتماعية. كما أكدوا أن الاستبعاد الاجتماعي شكل من أشكال الفقر المدقع ويتولد نتيجة للفقر طويل الأجل (Budowski & Tillmann, 2001: 16-19)

الاجتماعية لتؤدي بمجملها الى مجاميع معطلة ومعزولة مشخصة كونها معزولة من الناحية الجسمانية والعقلانية عن مجتمعاتها وعوائلها (May, 2001: 28-29). مما يولد الافتقار أو عدم القدرة على الوصول فضلاً عن الندرة في امتلاك وسائل تغيير ظروفه.

في الوقت الذي يمكن النظر إلى الفقر والتخلف في إطار مفاهيم الحرمان الإنسانية الواسعة، ينظر اليه غالباً على أنه شكل من أشكال التخلف. وفي هذا الصدد فرق تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧ بين المفهومين بربط الفقر بالأفراد وربط التخلف بالمنظور الكلي ليوضح أن التناقض بين التنمية البشرية والفقر البشري يعكس طريقتين مختلفتين لتقييم التنمية، إحدى الطريقتين هي المنظور المتكتل أو المجموعي Conglomerative Perspective الذي يركز على التقدم المتحقق من قبل المجتمع أغنياء وفقراء، في حين تناقض وجهة النظر البديلة في إطار المنظور الحرماني Deprivational Perspective الذي يتم فيه تقييم التنمية بالطريقة التي تعيد تحسين أوضاع الفقراء والمحرومين في كل مجتمع (Human Development Report, 1997: 15).

أما في إطار العمل الحديث الذي قدمه Partha Dasgupta (2001) فقد ولد أرضية مشابهة للعمل الذي قدمه أمارتيا سن A. Sen حول التفكير أو الاهتمامات المتعلقة بالحرية والحاجة إلى أن تؤخذ بنظر الاعتبار لدى التفكير بنوعية الحياة، باعتبار أن الحرية تعد جزءاً من الرفاهية Well-being (Qizilbash, 2002: 2). في حين يضيف أمارتيا سن A. Sen أهمية احتضان الأخلاق Ethics في إطار تحديد الفقر (See: Qizilbash, 2002) (Sen, 1981: 17) .

ولعل السؤال المطروح بعد استعراض العديد من مفاهيم الفقر، من الذي يخرج عن دائرة الفقر ؟ وهنا نستذكر قول الله سبحانه وتعالى: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ)** [فاطر:١٥]

المبحث الثاني

أداء الاقتصاد الكلي وأثره في معدل الفقر: الدراسات السابقة

قدمت مجموعة من الباحثين العديد من الدراسات المهمة التي تناولت العلاقة بين أداء الاقتصاد الكلي ومعدل الفقر في الاقتصاد الأمريكي وخلال مدد متباينة انحصرت بين عامي 1959 – 1997، لغرض تحليل نمط الانحراف في تلك العلاقات في تلك المدة وخصوصاً أنها شهدت تقلبات واسعة في أداء الاقتصاد الأمريكي، منها التوسع الاقتصادي الذي شهده عقد الستينات، وتبع ذلك تقلبات اقتصادية لم تكن متواضعة فقد تزامن ذلك مع أزمة النفط في عقد السبعينات والكساد الطويل والعميق لعقد الثمانينات والتوسع الكبير في أواخر الثمانينات والكساد في أوائل عقد التسعينات والنمو الاقتصادي في أواسط العقد الأخير.

فابتداءً ومن خلال الكشف المبكر عن العلاقة ما بين الاقتصاد الكلي وتوزيع الدخل والفقر للمدة (1959-1983) من قبل ريبيكا بلانك Rebecca Blank وآلان بليندر Alan Blinder (1986) ،اللذين فسرا أداء الاقتصاد الكلي في إطار المتغيرات التوضيحية والمتمثلة بنسبة خط الفقر (لعائلة متكونة من أربعة أفراد) إلى متوسط الدخل العائلي ومعدل البطالة للذكور ومعدل التضخم، باعتبارهما متغيرين قياسيين في الاقتصاد الكلي وكونهما يؤثران تأثيراً متبايناً في الأفراد ذوي الدخول المنخفضة والمرتفعة فضلاً عن التحويلات الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وكذلك معدل الفقر المتباطئ ليعكس آثار صدمات الاقتصاد الكلي وتأثيرها في معدل الفقر. وقد جاءت نتائج معدل التضخم ومعدل البطالة بتأثيرها المعنوي باتجاه زيادة معدلات الفقر، إلا أن معدل البطالة كان أشد تأثيراً بالمقارنة مع معدل التضخم فالتغير الحاصل في معدل البطالة بمقدار (1%) سينعكس وبمعدل (0.7%) على معدل الفقر (Blank & Blinder, 1986: 180-208).

أما ديفيد كتلر David M. Cutler ولورينز كاتز Lawrence F. Katz (1991) فقد قدما أنموذجين تقديريين للعلاقة القياسية لمستوى أداء الاقتصاد الكلي على معدل الفقر في إطار المتغيرات التي تضمنتها دراسة Blank/ Blinder (1986) وباستخدام بيانات تمتد للمدة (1959-1989)، فالنموذج الأول: يربط أداء الاقتصاد المتمثل بمعدل التضخم ومعدل البطالة فضلاً عن نسبة خط الفقر إلى متوسط الفقر وأثرها في معدل الفقر، والنموذج الثاني: تضمن معدل الفقر بوصفه متغيراً متباطئاً مضافاً إلى متغيرات النموذج الأول، وقد جاءت النتائج التي توصل اليها الباحثان كتلر/كاتز Cutler/ Katz مشابهة للنتائج التي توصلت اليها دراسة بلانك Blank وبليندر Blinder في معنوية معدل البطالة الذي تراوح بين (0.454 و 0.358) ومعدل التضخم (0.085 و 0.05) في النموذج الأول والثاني على التوالي،

في حين تراوح مؤشر نسبة خط الفقر إلى متوسط الدخل ما بين (0.699 و 0.371) في النموذجين. كما أثبتت الدراسة أن معدل الفقر كان باتجاه الزيادة خلال المدة نفسها (1989-1983) وبمعدل النصف والثلث سنوياً كما يبديه معامل اتجاه الفقر خلال الفترة والذي تراوح ما بين (0.539 و 0.316) في النموذجين (Cutler &Katz, 199:11-61).

في حين تقدمت Rebecca Blank (1993) بدراسة لتقدم من خلالها دليلاً إضافياً للعلاقة بين أداء الاقتصاد الكلي ومعدل الفقر، وهي تمثل تطويراً للنموذج الأساسي لكتلر Cutler وكاتز Katz (1991)، كونه يضيف متغير نسبة التحويلات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومتغيراً وهمياً Dummy Variable للسنوات (1983-1989) ومتغيراً وهمياً للمدة (1983-1989) يتفاعل مع كل من معدل البطالة للذكور والتحويلات الحكومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاءت نتائج الدراسة متفقة مع Cutler/ Katz (1991) فيما يتعلق بالمتغيرات المشتركة للدراستين، وخصوصاً فيما يتعلق بالقوة التفسيرية لمعدل البطالة التي كانت قيمة معلمتها (0.646) ومعدل التضخم (0.076)، وهما مشابهتان لاتجاه القوة التفسيرية التي مثلتها الدراستان السابقتان. في حين جاءت النتائج مختلفة مع متغير معدل البطالة والتفاعل مع المتغير الوهمي للمدة ما بعد (1983) كونه يمتلك تأثيراً معاكساً عن المدة السابقة وذلك للقيمة السالبة التي تضمنتها قيمة معلمته (0.925 -)، وكذلك الحال مع نسبة التحويلات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي والمتوافق مع المتغير الوهمي والتي كانت قيمة معلمتها (1.338) لتدعم النتيجة القائلة بأن أداء الاقتصاد الكلي قد فقد الأسس المضادة للفقر للمدة بعد عام(1983)، في حين جاءت العلاقة بين المتغير التوضيحي لخط الفقر إلى متوسط الدخل ومعدل الفقر المتباطئ بتأثيراتها الموجبة في معدل الفقر خلال المدة التي تضمنتها الدراسة (Blank, 1993 : 1-22).

وفي دراسة حديثة أجراها باورز E. Powers (1995) قدّم دعماً إضافياً للفرضية التي توضح وجود علاقة محطمة في أداء الاقتصاد الكلي ومعدل الفقر خلال عقد الثمانينات باستخدام بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والمتفقة مع المتغيرات المستخدمة في الدراسات الأولية التي قدمها Culter/ Katz (1991) وبلانك Blank (1993)، فقد أظهرت نتائجها اتفاقاً متقارباً من حيث الاتجاه والقيمة التفسيرية لمتغيرات النموذج مع دراسة Blank (1993) وذلك من خلال ما أظهره متغير خط الفقر إلى متوسط الدخل (0.366)، ومعدل الفقر المتباطئ (0.371)، ومعدل البطالة (0.584) والتحويلات الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (0.278 -) ومعدل التضخم (0.081) لآثاره السلبية في خفض الدخول الحقيقية لدخول الفقراء. ان التداخل الذي تضمنته دراسة Powers لمتغيرات الاقتصاد الكلي مع المتغير الوهمي Dummy Variable للمدة بعد عام (1982) والذي يتداخل مع التحويلات الحكومية نسبةً من الناتج

المحلي الإجمالي والذي أظهر علاقة موجبة (0.787) مع معدل الفقر، فضلاً عن تداخله مع معدل البطالة ومعدل التضخم الذي أظهر علاقة سالبة (0.748 -) و (0.039) على التوالي، ليثبت الباحث انقلاب تأثير أداء الاقتصاد الكلي في معدل الفقر لهذه المدة فالتوسع الحاصل بعد الكساد في عقد الثمانينات وتناقص معدل البطالة قد رافقه زيادة في معدل الفقر (Powers, 1995:1-32).

ان دراستين اثنتين مثلت نتائجهما دعماً لفرضية تغير أداء الاقتصاد الكلي ومعدلات الفقر خلال عقد الثمانينات، فدراسة بلانك وكارد Blank and Card (1993) ودراسة E. Powers (1995) اللتان فحصتا طبيعة العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات الأجور وأثرهما في معدلات الفقر للمدة (1968-1991) واستنتجا أن التحولات في سوق العمل خلال عقد الثمانينات وبالتحديد تباطؤ معدل الأجر (ارتبط بتباطؤ نمو الإنتاجية) وتنامي عدم المساواة في الأجور مما ولد تأثيرات باتجاه انقلاب طبيعة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي باتجاه تزايد معدلات الفقر.

وبناءً على البحوث التي قدمها كتلر وكاتز (1991) وبلانك (1993) وباورز (1995) قدم روبرت هافمان Robert Havman (1999) دراسته التي جاءت تطويراً للدراسات السابقة حول العلاقة بين أداء الاقتصاد الكلي ومعدل الفقر للمدة (١٩٨١-١٩٩٣) ولعقود السبعينات والثمانينات (1982-1992) والتسعينات (1993-1997) في نطاق ثلاثة أطر من النماذج التي كانت مشتركة في بعض المتغيرات الرئيسة للدراسات السابقة كمتغير خط الفقر إلى متوسط الدخل ومعدلات الفقر السابقة ومعدل التضخم ومعدل البطالة والتي جاءت نتائجها متلائمة مع النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسات المذكورة آنفاً، في حين أن التجديد الذي قدمه هافمان في نموذجه الأول باضافة متغير معدل البطالة بالاشتراك مع المتغير الوهمي Dummy Variable جاءت نتائجه ذات علاقة سالبة تراوحت بين (0.23 - ، 0.36 -) لعقدي السبعينات والثمانينات، بينما كانت (0.002، 0.112 -) لعقد التسعينات.

أما النموذج الثاني لهافمان الذي أدخل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي متغيراً متخلفاً بالاشتراك مع المتغير الوهمي للمدة نفسها فقد جاءت نتائجه مخالفة لتوقعاته من خلال العلاقة الموجبة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفقر (0.009، 0.1) لعقدي السبعينات والثمانينات، في حين جاءت الإشارة سالبة لعقد التسعينات (0.24 - ، 0.308 -) وهذا يبرهن وفي كلا النموذجين على صحة العلاقة اللا سوية لأداء الاقتصاد الكلي ومعدل الفقر خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وخصوصاً أن اتجاه معدل

الفقر في عقد الثمانينات كان موجباً ليتراوح بين (0.079 ، 0.159)، وليتجه نحو الانخفاض في عقد التسعينات وليتراوح بين (0.196 - ، 0.041 -).

ولغرض تحليل العلاقة اللاسوية لأداء الاقتصاد الكلي ومعدل الفقر خلال عقدي السبعينات والثمانينات قدم هافمان نموذجاً ثالثاً يماثل النموذج الثاني مضافاً إليه متغير التباين اللوغارتمي للعوائد التي يحصل عليها العاملون (Variance of Natural Log of the "Annual wage and salary income") والتي تراوحت بين (5.933 ، 3.711) حيث يفسر هافمان أن ذلك يتمثل باداء سوق العمل خلال هذه المدة ، فقد أظهر المتغير أن الزيادات في انعدام تساوي العوائد ترافقها زيادة في معدل الفقر، فركود متوسط الأجور الحقيقية وخصوصاً بالنسبة إلى العمال ذوي المهارات المنخفضة في ظل التحول التقني المنحاز للمهارة التي يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي ولكن تأثيراته كانت مفككة بسبب تطورات سوق العمل العكسية وتزامن حالة اللا مساواة. إلا أن تلك العلاقة قد تمت إعادة بنائها خلال عقد التسعينات لتمثل السياسة الأكثر فاعلية لمناهضة الفقر (Haveman, 1999: 1-25).

أما الدراسة التي أجراها كيث كريفين Keith Griffin وتيري ماكينلي Terry McKinley (1997) في إطار هيكل الحوافز فتؤكد أن تجزئة أسواق العمل بين المناطق الحضرية والريفية وبين القطاعات الرسمية وغير الرسمية قد أدى إلى استخدام غير كفوء للأيدي العاملة والتوزيع غير المتساوي للدخل وتكون النتيجة سعي العمال الى الحصول على فرص العمل بالحد الأدنى من الأجور. أما رأس المال فان التباينات في معدلات الفائدة الموضوعة على رأس المال بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية من شأنها أن تقود إلى تخصيص غير كفوء لرأس المال ومن ثم ترتبط بتوزيع غير متساوٍ للدخل (وتكون القيمة المضافة محولة من الأجور إلى الأرباح في القطاعات ذات الفائدة المنخفضة على رأس المال)، في حين تتجه القطاعات غير الرسمية التي تلاقي معدلات فائدة مرتفعة على رأس المال إلى استخدام كثيف للأيدي العاملة لتواجه إنتاجية وأرباحاً منخفضة (Griffin & Mckinley, 1997 : 6-7).

أما الدراسة التي قدمها Terry Mckinley (1997) التي تشرح الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية الكلية المتمثل بتحفيز التنمية البشرية المستدامة في إطار الاستقرار الاقتصادي والنمو دون إهمال دور خفض التباين في الدخل بين الأفراد والذي يمثل قيداً على خفض الفقر وحتى على النمو نفسه، كما يوضح الباحث أن النمو الاقتصادي السريع هو أكثر فاعلية في خفض الفقر، وخصوصاً إذا كان متمثلاً في القطاعات الاقتصادية التي تتركز فيها الأيدي العاملة الفقيرة فضلاً عن إعادة تخصيص النفقات العامة لغرض تحفيز الاستثمار والنمو

من خلال تنمية رأس المال البشري وتوفير شبكات السلامة الاجتماعية والبنى التحتية المادية لتحسين وصول الفقراء إلى الموجودات من الموارد الاقتصادية (McKinley, 1997:3-4).

أما الدراسة التي أجراها Keith Griffin (1997) فتؤكد أن زيادة الاستثمار في النشاطات المولدة للاستخدام هي المفتاح للاستقرار الاقتصادي والنمو في إطار معدلات تضخم موجب ومعتدل لإعطاء نظام وظيفي جيد لنظام السعر، فضلاً عن تحقيق معدل فائدة معقول بوصفه إحدى الركائز الأساسية لتوليد النمو من خلال دفع كفاءة الاستثمار. كما يؤكد الباحث أن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي والبشري هي جزء من ستراتيجية مصممة لتحسين النمو وخفض الفقر، ويوضح أن إعادة تخصيص الموارد من شأنها أن تغير هيكل الإنتاج والحوافز من خلال تحرير السعر في إطار حرية حركة رأس المال المادي والبشري (Griffin, 1997: 6).

في حين ناقشت المديرية العامة للتنمية التابعة للمفوضية الأوربية في إطار دراسات التنمية الاجتماعية والبشرية، مسألة خفض الفقر وسياسة الاقتصاد الكلي (1997) التي أكدت من خلالها أن سياسة الاقتصاد الكلي والإصلاحات التي تتبناها تعد ضرورية في العديد من البلدان النامية لتجاوز حالات انعدام التوازن في الاقتصاد الكلي وبالشكل الذي يحقق نمو الدخل الواسع والمتساوي لمصلحة الطبقات الفقيرة. كما تؤكد المفوضية أن الفقر يبقى المسألة الرئيسة والكبرى وأن النمو الاقتصادي هو شرط ضروري ولكن ليس بالشرط الكافي لخفض الفقر مالم يترافق مع التوزيع العادل للدخل بوصفه شرطاً كافياً لخفض الفقر. أما إطار الإصلاحات الهيكلية لخفض الفقر فقد شملت ميدانين، الأول: يتمثل بسياسة سعر الصرف وعرض النقد، أما الميدان الثاني: فيتمثل بالسياسة المالية في إطار الإنفاق العام الموجه لزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية للطبقات الفقيرة، والنظام الضريبي في إطار الضرائب التصاعدية المفروضة على مجاميع الدخل الأعلى وبالشكل الذي يحقق العدالة في توزيع الدخول (ECDGD, 1997: 1-4).

في حين حدد المؤتمر القومي الأفريقي الخطط الجديدة لرسم سيناريو النمو وخفض الفقر في إطار النمو والاستخدام وإعادة التوزيع (GEAR) لتحقيق معدل نمو ٤,٢% للمدة 1996-2000 وبما يقارب 2% للفرد الواحد بوصفه هدفاً طموحاً للسياسة الاقتصادية الكلية في جنوب أفريقيا. إلا أن تحقيق النمو بوصفه هدفاً طموحاً يخضع لقيد الطلب الكلي وخصوصاً في ظل العجز المالي وانخفاض الطلب للقطاعين العام والخاص والتأثير السالب لصافي الصادرات، مما يتطلب زيادة الاستثمار الخاص عن طريق خفض العجز المالي لخفض نسب الفائدة الحقيقية. فضلاً عن إصلاح التعريفات الكمركية وتكييفات سعر الصرف

لتحقيق نمو موجب لصافي الصادرات (كمحفز مباشر للطلب الكلي) والتوجه نحو تحفيز الطلب للقطاع العام (عن طريق خفض العجز المالي)، وما يتولد عن ذلك من زيادة مستوى الاستخدام والأجور وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل لمصلحة مستلمي الأجور وبالشكل الذي يسهم في خفض الفقر.

ان الأداء الضعيف للاقتصاد الكلي في جنوب أفريقيا للعقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي قد أسهم بشكل كبير في انتشار الفقر والبطالة وهبوط مستوى دخل الفرد، لذلك بات من الملائم ايجاد مبادرات ستراتيجية للاقتصاد الكلي تم الإعلان عنها في أوائل عام 1996 وتتمثل بـ (النمو، الاستخدام وإعادة التوزيع GEAR) لمخاطبة العديد من نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد وتجاوزها. فالانكماش الحاصل في نمو الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عقد الثمانينات وتنامي نمو السكان بمعدل 2% سنوياً رافقهما هبوطٌ حاد في خلق فرص العمل والتشغيل ليصل معدل البطالة إلى 30% عام 1994 مما انعكس على معدل الفقر بشكل ملحوظ وخصوصاً للطبقات الأفقر من السكان، فأفقر 20% من السكان يواجهون معدل بطالة 53.4% يقابله معدل بطالة 4.4% لأغنى 20% من السكان لعام 1994 ليرافقه ارتفاعاً محسوساً في معامل جيني ليعكس الترابط القوي بين (النمو والاستخدام والبطالة والفقر)، وبناءً على ذلك حددت ستراتيجية الاقتصاد الكلي قيود النمو بعوامل ثلاثة، الأول يتمثل بالهبوط الحاد في مستوى الاستثمار بين عامي 1980-1990 من 13% إلى 6% والذي يعود إلى جملة من العوامل أهمها انخفاض الاستثمار الخاص والتطورات السياسية لجنوب أفريقيا فضلاً عن انخفاض مستويات الادخار يقابله انخفاض كفاءة الاستثمار وذلك لارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج، أما العاملان الثاني والثالث فيتمثلان بالضعف الهيكلي في ميزان المدفوعات والنمو المتباطئ في تنمية الموارد البشرية.

لذلك ارتأت الحكومة توجيه العرض المحدود للادخارات المحلية ليتم توظيفها داخل قنوات قطاعية ذات نسب واطئة من رأس المال إلى الناتج وأعلى من نسب العمل– الناتج، أما التجارة الخارجية فان السياسة الصناعية تقوم على أساس سياسة إحلال الواردات والقيام بانتاج السلع القابلة للتصدير (Weeks, 1999 : 1-4).

وفي عام 1999 قدم فيلومينو آنا Filomeno S. Ana دراسة تناولت حساسية استجابة الفقر للأزمات الاقتصادية الكلية تعرض من خلالها إلى الآثار التي يمكن أن يولدها التضخم ومعدل البطالة في معدلات الفقر والى السياسات الاقتصادية الكلية اللازمة لتجاوز تزايد معدلات الفقر، فقد أوضح أن التضخم يولد تأثيراً كبيراً في مستوى معيشة الفقراء لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود من جراء التضخم، أما في إطار البطالة أو الاستخدام فان الفقراء ليس أمامهم سوى خيار ايجاد العمل وبأدنى الأجور وخصوصاً في ظل الافتقار

إلى شبكات السلامة الاجتماعية وليؤدي كل من التضخم والبطالة إلى توسيع فجوة الدخل وخصوصاً في أثناء الأزمات الاقتصادية.

أما تنقيح ستراتيجيات خفض الفقر في ظل الأزمات الاقتصادية فيتمثل بأن يكون للمانحين الرسميين والحكوميين دورٌ مهم في تمويل شبكات السلامة وإجراءات مناهضة الفقر في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فان على الحكومات أن تعيد ستراتيجية نموها لجعلها أكثر استجابة لأهداف العدالة ومناهضة الفقر وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والمناطق الريفية والتي تكون نسبة الفقراء فيها مرتفعة. كما أن تخصيص الموارد الموجهة نحو المنافع العامة والتعليم الأساسي والصحة يكون على رأس قائمة الإنفاق العام فضلاً عن تدريب العاملين لأنه يعد من الوسائل الأكثر مباشرة والأكثر تنفيذية باعتباره العامل الأساسي لتحقيق أهداف المساواة والنمو المستدام (Ana, 1999 : 1-7).

وقدم روب ديفز Rob Davies وجورن راتسو Jorn Rattso (2000) الآليات التي رافقت الاقتصاد الكلي وتوزيع الدخل للاقتصاد الزامبي لفترة ما قبل التحرير التجاري (عقد الثمانينات) والفترة التي تلتها والتي ترافقت مع تحرير التجارة (عقد التسعينات) وانعكاساتها على مكونات الاقتصاد الكلي والمنافسة القطاعية وتخصيص عوامل الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد.

ففي عقد الثمانينات وفي ظل استقرار معدل التضخم وبمعدل منخفض ليقابله ارتفاع في الأجور الحقيقية ارتفاعاً بطيئاً نتج عنه تحسن بطيء في فجوة الدخل. وبعد دخول الاقتصاد الزامبي مرحلة تحرير التجارة ابتداءً بالسلع الوسيطة التي نتج عنها تحفيز إنتاج وتصدير السلع المصدرة فضلاً عن زيادة التشغيل والأجور في تلك القطاعات. إلا أن الآثار كانت ذات نتائج عكسية على مستوى الأجور والاستخدام وتوزيع الدخول بين القطاعات الحضرية والريفية في إطار تحرير السلع النهائية التي أدت إلى زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار وإنتاج هذه السلع مما انعكس سلبياً على الميزان التجاري للاقتصاد الزامبي، فقد سجل كل من الناتج والاستثمار انكماشاً قارب (8% و 10%) (وخصوصاً في ظل ارتفاع معدلات الفائدة بنسبة 20% في منتصف التسعينات) وتضاعف معدل التضخم إلى ما يقارب (42%) للمدة (1990-1996).

وقد توصلت الدراسة إلى أن إعادة توزيع الدخول كانت قوية باتجاه الأرباح خلال عقد التسعينات على حساب الأجور التي انخفضت نسبتها من 46% إلى نحو 34% من القيمة المضافة كما أن هبوط الأجور الحقيقية بنسبة 21% مقابل زيادة إنتاجية العمل بنسبة 6%. عدا مجموعة من الفئات العمالية التي ارتبط مستوى الاستخدام لهذه الفئات بالحركة الدولية التي جعلت منها عاملاً تجارياً، فالتحرير سوف يرفع سعرها النسبي كما للسلع التجارية. لذلك كانت الآليات الجديدة غير نافعة لذوي الدخول الواطئة. وعلى هذا الأساس حاولت الحكومة

كجزء من سياساتها الاجتماعية تضييق الفجوة في مستويات العيش والفقر عن طريق زيادة حصص الميزانية تجاه الانفاق على التعليم والرعاية الصحية المجانية للشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض(Davies & Rattso, 2000 : 1-30).

وفي إطار المشاريع المقدمة إلى برنامج التنمية الخاص بالأمم المتحدة حاول الباحثان مارسيلو نيري Marcelo Neri وأدوارد أماديو Edward Amadeo إعطاء رؤية لنشوء الفقر وعدالة توزيع الدخل وعلاقتها بالاقتصاد الكلي خلال المدة 1985-1995 في إطار الخطط الستة التي تضمنتها تلك المدة التي واجه الاقتصاد البرازيلي خلالها تقلبات حادة في معدلات التضخم وفي مستوى النشاط الاقتصادي المتمثل بمعدل التضخم والتي انعكست تلك التقلبات على شكل تقلبات حادة في الفقر وتوسيع حالة عدم المساواة بين الشرائح الاجتماعية.

وفي إطار تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة والحد الأدنى للأجور الحقيقية وأثرها في متوسط الدخل لمختلف الشرائح الدخلية وللسلسلة الزمنية (1980-1996) جاءت النتائج لمرونات معدل التضخم ومعدل البطالة ذات قيم سالبة، إلا أنها كانت أكبر بقيمها المطلقة للشرائح الأفقر من السكان لتتراوح بين (0.079 -) لمعدل التضخم (0.556 -) لمعدل البطالة ووصولاً إلى (0.066 -) لمعدل التضخم (0.230 -) لمعدل البطالة بالنسبة الى الشرائح الأغنى من السكان، في حين أظهر متغير الحد الأدنى من الأجور علاقته الموجبة مع متوسط الدخل لمختلف الشرائح الدخلية حيث تراوحت المرونات بين (0.786) للشرائح الأفقر من السكان و (0.443) للشرائح الأغنى من السكان كون الشرائح الأفقر من السكان أكثر تأثراً بمتغيرات الاقتصاد الكلي التي حددها النموذج.

وفي تحليل لاحق للباحثين لنموذج العلاقة بين معدل التضخم والبطالة والحد الأدنى من الأجور على معدل الفقر للأفراد الواقعين في الحد الأدنى والأعلى لخطوط الفقر، جاءت النتائج ذات علاقة موجبة لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة ولكنها كانت أكبر للأفراد الواقعين في الحد الأدنى للفقر لتتراوح بين (0.18) لمعدل التضخم و (0.37) لمعدل البطالة مقارنة بـ (0.12) لمعدل التضخم و (0.17) لمعدل البطالة بالنسبة إلى الأفراد الواقعين على الحد الأعلى للفقر، في حين أظهر متغير الحد الأدنى من الأجور علاقته السالبة بمعدل الفقر ليتراوح بين (0.43 -) لخط الفقر الأدنى بالمقارنة مع (0.219 -) لخط الفقر الأعلى.

وهنا يؤكد الباحثان أن خطة الاستقرار بعد عام 1994 حاولت أن تعكس معدلات النمو في الدخل لمصلحة الطبقات الأفقر من السكان حيث أن خفض التضخم دون أن يزيد عدم المساواة في الدخل أو يخفض من مستوى دخل الفرد أثر ايجابياً في الرفاهية الاجتماعية Social welfare، ولتنخفض نسبة الفقر بنسبة 21.8% للأفراد

عنـد خـط الـدخل الأدنـى بالمقارنـة مـع نسـبة 9.04% للأفـراد عنـد خـط الـدخل الأعلـى (Neri & Amadeo, 2000 : 1-30).

أما صاموئيل آشونك S.N. Ashong وفي عام (2001) فقد قدم إطاراً لتحليل سياسات الاقتصاد الكلي ولتخفيف الفقر في غانا، وليشير إلى أن عدم استقرارية الاقتصاد الكلي خلال عقد التسعينات قد أدى إلى تضخم الانحرافات المالية وخاصة بعد تعرضها إلى موجات تضخمية قد وصلت إلى (71%) منذ نهاية عام (1991). إلا أن عدم الاستقرار للاقتصاد الكلي وعدم انسجام السياسات التكميلية بين السياستين النقدية والمالية جعلا من الصعب تحقيق فائض في الميزانية فضلاً عن فشلهما في تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى ومستدام. كما أن السياسة المالية التوسعية ومعدلات الفائدة المرتفعة قادت باستمرار إلى عبء عالٍ للدين المحلي وتدني مستوى مشاركة القطاع الخاص في النمو وخاصة في ظل إطار سياسة الكبح النقدي التي تكون مسؤولة عن ارتفاع أعلى لأسعار الفائدة. وعليه فان الباحث يهدف إلى تحفيز عملية خفض الفقر في إطار الاقتصاد الكلي من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص والشركات الصغيرة، وتخفيض معدل التضخم، وتخفيض مستوى معدلات الفائدة، والحد من التقلبات في معدل سعر الصرف الاسمي ووضع أسبقيات الإنفاق الحكومي لمصلحة برامج خفض الفقر من خلال زيادة الإنفاق في القطاع الاجتماعي والتي تتحقق عن طريق تسريع نمو الايرادات الداخلية باعتبارها الطريقة التي تمكن الاقتصاد من تحرير الموارد وذلك بتخفيف الدين ليعاد توجيه الموارد نحو تخفيف الفقر أو تحقيق النمو المؤيد للفقراء (Ashong, 2001: 1-6).

أما الدراسة التي قدمها باول كاشين Paul Cashin وآخرون (2001) في إطار العلاقة المعتمدة وغير المباشرة كما يسميها الباحثون بين السياسة الاقتصادية الكلية والفقر، فقد تناول الباحثون المشكلة في إطار محاور عدة، إذ تناول المحور الأول العلاقة بين السياسة الاقتصادية الكلية والنمو وأثرهما في الفقر، وهنا أكد الباحثون أن السياسة الاقتصادية الكلية الجيدة والمستدامة إلى نمو أعلى للبلدان التي هي في نفس المستوى من التنمية الاقتصادية ومن ثم تخفيف الفقر ولا سيما في الأمد الطويل.

وهنا يشير الباحثون إلى أهمية فهم دور السياسة الاقتصادية والهيكل الاقتصادي في البلدان التي نجحت والتي لم يحالفها الحظ في تحويل النمو إلى تخفيف الفقر. فالنموذج القطاعي للنمو يؤكد أن تركز الفقراء في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية ليولد أهمية نمو القطاع الزراعي وليولد الأثر الأكبر في خفض الفقر. أما المحور الثاني الذي تناول العلاقة بين النمو والتباين وأثرهما في خفض الفقر فيؤكد الباحثون أن النمو الاقتصادي يكون أكثر فاعلية في تخفيف الفقر إذا ما رافقه وخفض التباين في توزيع الدخل، وإلا أصبحت علاقة (النمو والفقر)

أكثر تعقيداً في حالة زيادة تباين الدخل في أثناء عملية النمو. أما في إطار المحور الثالث: التضخم– الفقر، فان للتضخم آثاراً معكوسة على الأفراد ذوي الدخول المنخفضة (الفقراء) وذلك لانخفاض الأجور الحقيقية (في ظل صرامة الأجور الاسمية) ولتتأثر الشريحة ذات الحصة الأقل من الدخل سلبياً بالتضخم المرتفع، أما المحور الرابع: تحرير التجارة– الفقر، فان تحرير التجارة يمارس تأثيراته في التغييرات المؤسساتية (الأجور والتوظف) والتوزيع (تغيير السعر والأسواق) والحكومة (الضرائب والإنفاق).. كما أن تحرير الأسواق يسهم في بناء أو تدمير الأسواق التي يشارك بها الفقراء من خلال كثافة عناصر الإنتاج في القطاعات الأكثر تأثراً واستجابةً للعرض وكذلك حوافز الاستثمار والابتكار والنمو. وفي المحور الخامس: الدين الخارجي– الفقر يشير الباحثون بالاعتماد على العديد من الدراسات التي قدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أهمية تصميم برامج لغرض الاستخدام الفاعل للموارد المتحررة من فائدة الدين لتخفيف الفقر من خلال زيادة الإنفاق المتزايد على التعليم والصحة وتحسين المؤشرات الاجتماعية وذلك يعتمد على مدى كفاءة إنفاق الأموال وأسبقية تخصيص الموارد بالشكل الذي ينسجم مع أهداف خفض الفقر.

في حين تناول المحور السادس: الأزمة الاقتصادية الكلية– الفقر، التي غالباً ما تكون مرتبطة من خلال زيادة التباين وانخفاض مستوى النمو باعتبار عدم وجود اختلاف في علاقة النمو– الفقر خلال فترات النمو الايجابي أو فترات الأزمات Grises (فترات النمو السالبة) مما ينعكس بشكل ايجابي أو سلبي على الفقر، في حين اتخذ المحور السابع دور برامج صندوق النقد الدولي IMF في رفاهية الأفراد ذوي الدخل المنخفض، حيث تستهدف هذه البرامج إعادة التوازن الداخلي والخارجي من خلال أربع قنوات رئيسة كما يحددها الباحثون يمكن بواسطتها أن يكون لبرامج التمويل تأثيرات مفيدة في الفقر وتوزيع الدخل والتي تتمثل بما يأتي: أولاً. خفض قيمة العملة (الذي عدّه نقاد برامج IMF ذا آثار عكسية على الفقراء) والتي من خلالها تحقق خفض لأسعار السلع غير التجارية مع السلع التجارية وخصوصاً للسلع الزراعية وما يتولد عنها من تحسين الدخول للعاملين في القطاع الزراعي فضلاً عن نمو قطاع السلع التجارية وتشجيع الصادرات كونه قائداً مهماً للنمو. ثانياً. تقليص حالات الاختلال المالي. ثالثاً. الزيادات في معدل النمو. رابعاً. الانخفاض في معدل التضخم، فضلاً عن توسيع الوصول إلى الائتمان وتوسيع قاعدة الضريبة على الملكية وضريبة الدخل وتحويل النفقات إلى الصحة والتعليم الأساسي. أما المحور الثامن والأخير فهو السياسات الاقتصادية الكلية والنمو والتنمية البشرية، التي أكدت أن النمو يجب أن يترافق مع تحسين توزيع عوائده بالشكل الذي يسهم في خفض الفقر. إلا أن النمو يكون ناتجاً عن مجموعة من السياسات الهادفة إلى استقرار الاقتصاد الكلي (تضخم منخفض ومستقر، حالات عجز الميزانية منخفضة ودين خارجي منخفض، وتجارة

خارجية منفتحة)، وبناءً عليه تم اختبار تأثير السياسات الاقتصادية الكلية والتحسينات التي توفرها على دليل التنمية البشرية في (١٧٩) دولة خلال المدة (١٩٨٥-١٩٩٨) باستخدام متغيرات (التضخم، وعجز الميزانية، والإنفاق الحكومي، والمساعدات الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الانفتاح للتجارة الخارجية وسعر الصرف) وكانت النتائج في عدم توافر دليل قوي ومعنوي على ارتباط هذه المتغيرات مع النمو الاقتصادي المؤيد لخفض الفقر (Cashin et. al., 2001: 1-28).

المبحث الثالث

ستراتيجيات خفض الفقر

تمهيد:

ان مشهد الفقر كما يصفه تقرير التنمية العالمي الخاص بمقارعة الفقر (2001/2000) يوضح أن الأفراد الذين يعيشون دون خط الفقر (باستخدام الإنفاق على مستوى الفرد الواحد بالدولار الأمريكي) انخفض من ٢٨,٣% عام ١٩٨٧ إلى ٢٤% عام ١٩٩٤. في حين تزايد عدد الأفراد الذي ينخفض دخلهم دون خط الفقر من ١١٨٠ إلى ١٢٠٠ مليون نسمة، وكان إقليم شرق آسيا الأكثر نجاحاً، فقد انخفض معدل الفقر فيه من ٢٦,٦% إلى ١٥,٣% وانخفض العدد الكلي للفقراء من ٤٢٠ مليوناً إلى ما يقارب ٢٨٠ مليوناً خلال العشرين سنة الماضية (WDR, 2000/2001: 2-3). ومع ذلك بقي الفقر التحدي المركزي للتنمية، إذ أن ١,٢ بليون نسمة ما زالوا يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (خمس العالم)، في حين يعيش ٢,٨ بليون بأقل من دولارين في اليوم، ويتوزعون كما يأتي: نحو (٤٣,٥%) في جنوب آسيا و (٢٤,٣%) في شبه الصحراء الأفريقية و (٢٣,٢%) في شرق آسيا* (WDR, 2001: 3-4).

وبالرغم من التقدم المتحقق في أغلب البلدان فإن العالم واجه ثلاثة أحداث رئيسة خلال العشرين سنة الماضية زادت من سوء الفقر العالمي تتمثل بالأثر الذي تركته قروض التكييف الهيكلي في الثمانينات وفشل الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشرقية في إطار التحولات الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع البطالة وتزايد الفقر، فضلاً عن الأزمة المالية لشرق آسيا في أواخر التسعينات التي ولدت تأثيرات عكسية على التوظف والرفاهية الاجتماعية. في حين شكلت النزاعات المسلحة على المستوى الوطني والاقليمي تأثيراتها غير المرغوب فيها في عملية التنمية لتشكل عوامل مساعدة في تزايد حدة الفقر. فقد أوضحت لجنة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن الحرب الأهلية والصدامات الناشئة بين الجماعات العرقية أو الدينية وارتفاع النزاعات واسعة النطاق في شمالي العراق ويوغسلافيا السابقة ورواندا، كل ذلك أدى إلى ارتفاع عدد اللاجئين إلى (٢٧,٤) مليون عام ١٩٩٥ وبزيادة مقدارها (١٢,٥) مليون لاجئ عن عام ١٩٩٠.

* حول التوزيع الجغرافي للفقر في إطار الأعداد النسبية والمطلقة، أنظر الملحق (١).

أولاً. إعادة تقييم برامج التكييف الهيكلي والتحول باتجاه ستراتيجيات خفض الفقر:

منذ العقود الخمسة الماضية انشغل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بستراتيجية التنمية المتمثلة بتحفيز النمو والتي تتمحور باتجاه إقراض مشاريع الاستثمار (IPL) وإقراض التكييف الهيكلي (SAL) ، بوصفها دعامات أساسية مقدمة إلى البلدان النامية أساساً لتحقيق تنمية طويلة الأمد. إلا أن برامج التكييف الهيكلي لم تنجح في تحقيق هدفها الأساسي في النمو لعدم قدرتها على تجاوز مشاكل التنمية البعيدة الأمد ولعدم فهمها الكامل للنظام الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل، وخصوصاً بعد تولد أعداد متزايدة من الفقراء، وأن الفقر المدقع غير مزال في الكثير من البلدان النامية والفجوة بين الأغنياء والفقراء لا تزال كبيرة ومتنامية. مما دفع مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods المجتمع العالمي إلى إعادة تقييم ستراتيجية التكييف الهيكلي التي شهدت ومنذ بداية التسعينات تحولات نحو ستراتيجية جديدة تتمثل بخفض الفقر، بعد أن كان الهدف الأساسي يتمثل بتحفيز النمو المستدام في البلدان النامية وخصوصاً بعد نشر تقرير البنك الدولي عام (١٩٩٠) حول الفقر والذي يهدف إلى المساعدة في خفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة من خلال ستراتيجيات التنمية الشاملة، فقد اشتمل التقرير على سياسات تحفيز النمو واسع القاعدة من خلال زيادة الإنتاج والاستخدام وتوسيع الفرص الاقتصادية للفقراء. أما العنصر الثاني فيتمثل بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية ولاسيما التعليم الأساسي والعناية الصحية الأولية والتغذية التي يمكن أن تحسن الأوضاع الاجتماعية للفقراء وزيادة قدرتهم على الاستجابة لغرض كسب الدخل الناجم عن نمو الاقتصاد. أما العنصر الثالث فيتألف من برامج الأمان الموجهة للفقراء لعدم قدرتهم على اغتنام فرص كسب الدخل وزيادة تعرضهم للخطر بدرجة كبيرة.

إن مجموعة من البلدان استطاعت استعادة النمو أو تحقيقه، إلا أن الإنجازات باتجاه خفض الفقر بقيت غير كافية وخصوصاً أن وضعية الفقراء قد تدهورت في العديد من البلدان خلال التكييف وفي مجالات شملت مستويات التعليم والصحة والتغذية وتراجع معدلات الاستثمار وتقليص الانفاق على تطوير الموارد البشرية والطبيعية، مما ولد تدهوراً في النمو الاقتصادي وتزايد معدلات الفقر فيها (عبد الصادق، ١٩٩٩: ٢١٨).

وقد انبثقت ورقة ستراتيجية خفض الفقر بوصفها أساساً للمساعدة PRSP- Based Assistance من خلال ستراتيجيات التنمية المتمثلة بتحفيز النمو من خلال

إقراض مشاريع الاستثمار والتكييف الهيكلي*، والمقدمة للبلدان النامية بوصفها جهة مستفيدة من تلك القروض، ولتقترح (البلدان المستفيدة) أهمية توجيه تلك المساعدات باتجاه خفض الفقر، من خلال المسودات التي قدمتها هذه البلدان لتحصل على موافقة البنك الدولي.. أما في إطار صندوق النقد الدولي (IMF) فان ورقة ستراتيجية خفض الفقر بوصفها أساساً للمساعدة قد حلت محل ورقتي تسهيلات التكييف الهيكلي (SAF)، وتسهيلات التكييف الهيكلي المعززة (ESAF) ، (والمنفذة بالتوازي مع إقراض التكييف الهيكلي للبنك الدولي) بموجب الاتفاق لورقة إطار السياسة(PFP) ولتحل ورقة ستراتيجية خفض الفقر بوصفها أساساً للمساعدة رسمياً محل ورقة إطار السياسة منذ أيلول ٢٠٠٢ بعد مدة تحول استمرت ثلاث سنوات (Ishikawa, 2002: 3-4). أنظر الشكل (١).

وتأسيساً على ذلك قررت مؤسسات بريتون وودز Bretton woods في أيلول عام ١٩٩٩، أن قروض التكييف الهيكلي سيتم التفاوض حولها بموجب ستراتيجيات خفض الفقر (PRSP). والتي تمثل أيضاً ستراتيجية لخفض الدين للدول ذات المديونية العالية، في إطار ركيزتين أساسيتين تتمثلان بتحقيق نمو واسع القاعدة فضلاً عن تحقيق الأهداف المؤيدة لخفض الفقر من خلال توجيه النفقات.

إن هذه السياسات الجديدة في ميدان التنمية وخفض الفقر قد تجاوزت الأسس المادية لخفض الفقر التي ولدتها سياسات التكييف الهيكلي، والتي امتد محورها نحو دمج القاعدة الاقتصادية– الاجتماعية لخفض الفقر**.

---

* خلال سنوات التكييف الهيكلي فان مسألة خفض الفقر عرضت خلال آليات مختلفة تتمثل:

أولاً. المساعدة في تطوير وصياغة الستراتيجيات لخفض الفقر.

ثانياً. إعادة تخصيص النفقات العامة باتجاه الخدمات المقدمة إلى الفقراء في إطار الصحة والتعليم الأساسي وزيادة التحويلات النقدية باتجاه الأفراد الأكثر فقراً.

ثالثاً. صياغة وتنفيذ البرامج الموجهة إلى الفقراء وخلق وسائل التأمين اللازمة للأفراد الأكثر عرضة للتأثر.

رابعاً. أما في إطار التركيز على خفض الفقر في المناطق الحضرية الفقيرة، فقد كان الاتجاه منصباً على الخدمات وتحسين البنى التحتية وهي الأساس لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

(UNCHS (Habitad), 2001: 4-5).

** ان الجوانب غير الاقتصادية قد قسمت إلى دعامات أساسية وهي:

- الفرصة: والتي تعني الوصول إلى المنافع التي يمنحها النمو الاقتصادي أو تمنحها المؤسسات وزيادة الكفاءة الناشئة في استخدام الموجودات المختلفة التي يملكها الأفراد (المادية، البشرية، الطبيعة الاجتماعية) لتحسين مستويات معيشتهم.
- الأمان: حماية الفقراء من المخاطر (المرض، الإصابة والتقدم في السن، والجريمة، العنف المحلي، والبطالة، وتقلبات الأسعار) التي يواجهونها.

(W.B., 2001: 6-10).

أما إطار التنمية الشاملة* (CDF) ١٩٩٩ المتولدة عن الوثائق فقد وضع مسوداتها جيمس ولفنسون James Wolfenson رئيس البنك الدولي محاولةً لطريقة أكثر شمولية للتنمية (غير محدودة بالبيئة الاقتصادية) باتجاه توسيع قاعدة المشاركة لتضم كل ذوي العلاقة (الحكومات المستلمة، المانحين، القطاع الخاص) في صياغة وتنفيذ سياسة المساعدة.

أما في إطار طروحات خفض الفقر المتمثلة بتقرير التنمية العالمية WDR (2001/2000) فقد أكد محاربة الفقر في إطار مفهوم القابليات لأمارتيا سن A. Sen في أن الفقر يتمثل بالحرمان من القدرات الأساسية بالاستناد إلى القابليات كأطر حديثة لمفهوم الفقر. ونتيجة لذلك فان الهدف النهائي لستراتيجية خفض الفقر القائمة على

---

* ان الأسس النظرية لإطار التنمية الشاملة (CDF) التي قدمتها الستراتيجية الجديدة للتنمية (NDS) والتي اقترحها ستجلتز J. Stiglitz رئيس اتحاد اليونكتاد UNCTAD عا م 1998 ، أن التنمية هي ليست مشكلة تقنية تتطلب حلولاً تكنولوجية، بل انها تمثل تحول مجتمع من العلاقات وطرق تفكير تقليدية وطرق الإنتاج والإدارة التقليدية إلى طرق أكثر حداثة. وان الناتج المحلي الإجمالي الأعلى لا يكون غاية بحد ذاته، بل كوسيلة لتحسين مستويات المعيشة ومجتمع أفضل وفقر أقل وصحة أفضل وتعليم محسن.
(Stiglitz,1998a : 3-5).
كما يؤكد Stiglitz في مجمل حديثه حول نجاح ستراتيجية التنمية أو فشلها نقطتين رئيسيتين، تتمثل الأولى: بأهمية التركيز على انسجام المؤسسات فيما بينها كالمؤسسات الرسمية والشبكات الاجتماعية غير الرسمية بوصفها أحد المتغيرات الحيوية التي تم تجاهلها خلال ستراتيجيات التنمية السابقة والتي كان التركيز فيها منصباً دائماً على تفعيل النمو، دون أن ينصب على دعم الهيكل المؤسسي المطلوب للنمو، وخصوصاً في ظل الحضور القوي للمؤسسات المزدوجة التقليدية والحديثة. ان تركز الفقراء في المؤسسات التقليدية وتركز الصفوات والنخب المتعلمة والسياسية في المؤسسات الحديثة للبلدان النامية، كان مبعثاً لخلق بيئات مزدوجة في تلك الاقتصادات والذي أدى إلى خلق مجتمعات مزدوجة ضمن البلدان مما ولد حالات حدوث أعلى للفقر والاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي.
وعليه فان Stiglitz يقترح تحويل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات حديثة والتي تتمثل في ضم الفقراء إلى العملية التنموية. بينما تتمثل الثانية: في أن الأسباب الكامنة وراء معدل النجاح المحدود لستراتيجية التنمية التي تم الاعتماد عليها خلال الخمسين سنة الماضية تكمن في التمييز بين الوسائل إزاء الغايات، كما يوضح Stiglitz أن الوسائل تميل إلى تصبح مرتبكة مع الأهداف ويصبح الهدف مفقوداً في عملية التنمية. ولدى إجراء المراجعات لكل عشر سنوات –كما هي في حالة البنك الدولي– فان كل عاشر إصدار في تقرير التنمية العالمي WDR يكون مكرساً للفقر، وعندما لم تكن الأهداف منجزة أو لم يتم تحقيق سوى نجاح محدود فان وسائل جديدة عندها تكون قد تطورت لتصبح فيما بعد أهدافاً بحد ذاتها. (Duraiappah,2002: 2).
وعلى هذا الأساس فان مقترح Stiglitz لتبني ستراتيجية التنمية الجديدة يقوم بالأساس على دمج مفهوم التنمية المستدامة بوصفها مبدأً قائداً لستراتيجية التنمية.

أساس المساعدة لاتستدعي نمواً في الدخل والثروة من الناحية الأيديولويجة فحسب، بل تحسيناً في حياة الناس أيضاً من خلال التغلب على الأشكال غير النقدية وغير الملموسة للفقر. وبذلك فان ورقة ستراتيجية خفض الفقر تكون غير متحيزة وعلى نحو واضح عن الأطر السابقة للمساعدة التي احتضنت تحفيز النمو بوصفه هدفاً أساسياً لها.

ثانياً. ستراتيجيات خفض الفقر– رؤية وتحليل:

إن التطورات التي حدثت خلال العقود الخمسة الماضية وما تبعها من تأثيرات سلبية على الكثير من البلدان النامية، وضعت لكثير من قضايا النمو والتنمية مساراً للجدل والعديد من التساؤلات التي تتطلب المراجعة لسياسات التنمية والنمو الاقتصادي وبالذات التي ترتب عليها انخفاض حاد في مستويات المعيشة وتزايد معدلات الفقر فيها.

وتأسيساً على ذلك تم وضع قضية الفقر واستئصاله على رأس قائمة الأعمال في اللقاء الدولي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، فالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة في كوبنهاكن في آذار ١٩٩٥، أكدت جعل الفقر أحد ثلاثة مواضيع رئيسية إلى جانب العمالة المنتجة والاستبعاد الاجتماعي، كما ألزمت الحكومات نفسها بهدف القضاء على الفقر بوصفه ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية وبشرية (هارستروب، ١٩٩٦ :٢٩). كما أكدت القمة ضرورة أن تعمل مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods ومنظمة الأمم المتحدة والدول المانحة في مشاركتها مع الدول النامية لتصميم ستراتيجيات مضادة للفقر ولتعلن القمة أن عام ١٩٩٦ هو العام الدولي للقضاء على الفقر، في حين شهدت الدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (١٩٩٦) عدة مبادرات كان التركيز فيها على التخفيض من حدة الفقر من خلال التنمية البشرية المستدامة.

أما لجنة OECD والمنشورة في أيار ١٩٩٦ فقد حددت أهداف القرن الواحد والعشرين من خلال تحقيق متطلبات خفض الفقر والتي تتمحور في ثلاثة أطر رئيسة، وهي الرفاهية الاقتصادية ، والتنمية الاجتماعية واستدامة البيئة، كما تتمثل في كل من هذه الأطر متطلبات يتوجب انجازها خلال الربع الأول من القرن الحالي وكالآتي: (Lahtela, 2000: 73)

أولاً. الرفاهية الاقتصادية: خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف حتى عام ٢٠١٥.

ثانياً. التنمية الاجتماعية: انجاز التعليم الابتدائي لجميع الدول حتى عام ٢٠١٥.

- تحديد تفاوت الأجناس في التعليم الابتدائي والثانوي حتى عام ٢٠٠٥.

- تخفيض معدل الوفيات للأطفال الرضع والأطفال تحت سن الأربع سنوات بنسبة ٢/٣ وللأمهات بنسبة ٣/٤ حتى عام ٢٠٠٥.
- ضمان الحصول الشامل على الخدمات الصحية.

ثالثاً. البيئة: تطبيق ستراتيجية قومية للتنمية المستدامة بحلول (٢٠٠٥) لكي تعكس الخسارة بالموارد البيئية بحلول عام (٢٠١٥).

في حين أثبت تقرير البنك الدولي (١٩٩٠) فضلاً عن التقارير التي اعتمدت في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية أن النمو ينطلق من توسيع قاعدة العمالة في البلدان النامية ليسهم في الحد من الفقر بقدر أكبر من النمو الذي يعتمد على أسواق الإنتاج، ولذلك فقد شدد البنك الدولي على عدد من السياسات المعتمدة للحد من الفقر (حمدان، ١٩٩٦: ٢٥٢).

- السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي والطلب على العمالة.
- السياسات التي تؤثر في الحصول على الأصول واستدامتها.
- سياسات الإنفاق العام، وتقديم الخدمات الأساسية للفقراء في التعليم والصحة.

أما الستراتيجية التي اعتمد عليها البنك الدولي لخفض الفقر والمشار اليها في تقرير التنمية الخاص بمحاربة الفقر (٢٠٠٠/٢٠٠١)، فأن مدخل خفض الفقر قد تطور على مدى الخمسين سنة الماضية استجابة إلى تعميق فهم التنمية، ففي الخمسينات والستينات تتمثل الرؤى النظرية بالاستثمار في رأس المال المادي Physical Capital والبنية التحتية بوصفها وسائل رئيسة في التنمية. وفي السبعينيات نما شعور بأن رأس المال المادي غير كافٍ وليتنامى الاتجاه نحو رأس المال البشري من خلال التحسينات في كل من الصحة والتعليم. أما في الثمانينات فقد أوضحت الرؤى أن التحسينات في الصحة والتعليم كانت مهمة ليس فقط بحد ذاتها ولكن لتعزيز النمو في دخل الفقراء أيضاً (WB, 2001: 6).

في حين شددت سياسات الحد من الفقر في قمة التنمية الاجتماعية على ثلاثة مرتكزات أساسية هي:

- النمو الاقتصادي (الاستثمار في البنى الأساسية وعوامل الإنتاج).
- مشاركة الفقراء في النمو الاقتصادي (التملك وحصول الفقراء على الأصول المالية والبنى الأساسية في الريف).
- الاستثمار في الموارد البشرية (التعليم والصحة والغذاء وتنظيم الأسرة) (حمدان، ١٩٩٦: ٢٥٢).

وفي إطار المحور نفسه فان تقرير اجتماع خبراء القضاء على الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية (١٩٩٦)، لخص مجالات التدخل والسياسات المقترحة لخفض الفقر بثلاثة محاور رئيسة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٦: ٢٤-٢٥)، هي:

أولاً. التنمية مع العدالة:

- تحقيق النمو وتوسيع قاعدة الإنتاج.
- خلق فرص العمل وخصوصاً للطبقات الفقيرة.
- تصحيح اخفاقات آلية السوق.
- حماية الأجور وتوفير الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان للمناطق الريفية.

ثانياً. السياسات الاجتماعية:

- تعزيز المشاركة السياسية للمنظمات المحلية عن طريق رفع مستوى الوعي في مجال حقوق الإنسان والديموقراطية والمواطنة.
- زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والمأوى والتغذية).
- وضع سياسات فعالة لحماية الفئات الضعيفة من الآثار السلبية لسياسات التصحيح الاقتصادي عن طريق إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي.

ثالثاً. التنمية الريفية:

- تعزيز التنمية الريفية وتوفير الخدمات الاجتماعية.
- تجاوز مشاكل الإنتاج في الريف وخلق منافذ للأسواق للمناطق الريفية.

في حين أكد Watkins (1995) ان ستراتيجية القضاء على الفقر يجب أن تكون موجهة نحو تعزيز قدرة الأشخاص على التكيف مع الضغط وتجاوز الحالات الطارئة وتحسين انتاجيتهم على الأمد الطويل وهو ما يدعو إلى مزيد من الإنصاف في توزيع الأصول الإنتاجية وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوفير المياه النظيفة ومشاركة الفقراء في اتخاذ القرارات التي تؤثر مباشرةً في حياتهم (الخالدي، ١٩٩٩: ٩٩).

أما المؤتمر العالمي حول الفقر والمنعقد عام ٢٠٠٢ فقد أكد ثلاثة جوانب رئيسة لضمان نجاح ستراتيجيات خفض الفقر بين الدول المانحة والدول المستفيدة والتي تتمثل بالمشاركة* Participation ومحتوى السياسة Content Policy ودعم الشريك Partner Support من خلال تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني والحكومات والمانحين على تجنب تقييد الخيارات وبدائل السياسة المتيسرة للبلدان فضلاً عن تعزيز

* ان المشاركة هي معيار للنوعية لغرض صياغة وتطبيق ومراقبة وتقييم ستراتيجيات خفض الفقر (PRSP). إلا أن الهدف المزدوج لبرنامج العمل هذا يتمثل في زيادة الأصوات والوكالات للفقراء من خلال مراقبة المشاركة والتقييم لكي تعزز فاعلية السياسات المتجهة إلى خفض الفقر في الدول المستخدمة لاستراتيجيات خفض الفقر ولتساهم في منهجية التنمية وتقوية المعلومات وتسهيل التعليم حول الاستخدام الفاعل للمشاركة على مستوى السياسة.

قدرتهم على الدخول في الجدل حول بدائل السياسة ولاسيما الخيارات الاقتصادية الكلية (International Conference on the PRSP Approach Washington DC, 2002: 1-6).

ومن خلال رؤية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP في مسألة خفض الفقر، فقد حرر عدة رسائل بوصفها مبادرات رئيسة في الدول النامية في إطار ستراتيجيات خفض الفقر من خلال تجربته العملية في هذه البلدان (UNDPa, 2001: 6-8).

أولاً. تعترف حكومات عدة بدور المانحين في إعادة التفكير بعمليات التنمية وإعادة التفكير حول الفقر من خلال ربط الحكومات بالمجتمع المدني. لذلك يتطلب إعطاء المانحين شرعية التدخل في عمليات السياسة الوطنية وخصوصاً للمنح الكبيرة من خلال القدرة على تغيير سياسات الحكومات الضعيفة والتي تعد ضرورية من اجل عمليات الإصلاح (كما حصل في كواتيمالا ومالي) والتي دعمت خلالها الستراتيجيات الوطنية لمواجهة الفقر. إلا أن هذا التدخل غالباً ما يفقد السلطات المحلية قدراً كبيراً من شرعيتها فضلاً عن أن التجارب التطبيقية لهذا النمط من التجارب لم تعطِ ثماراً كما أشار اليها المانحون. وفي السياق نفسه فان للمؤسسات الحكومية دوراً مهماً في مساعدة المانحين للتخفيف من الفقر كما حصل في أوغندا في حين واجهت زامبيا ضعفاً مؤسسياً لم يمكنها من تحقيق هذا النمط من البرامج.

ثانياً. أن ممثلي لاتفيا وأوغندا يؤكدون قوة الدور الذي يؤديه الباحثون المحليون وصانعوا السياسة فضلاً عن المنح والمساعدات في تعزيز قدرة الخبراء الدوليين. لذلك يحتاج المانحون إلى إعطاء أهمية أكبر لتسرب العقول (Brain-Drain) على المستوى الوطني لدوره المهم في إضعاف قدرة المانحين على مواجهة الفقر.

ثالثاً. عندما تكون مكافحة الفقر سياسية فهي ذات أهمية كبيرة عدا المسائل المتعلقة بالتفاوت الاقتصادي فيفهم على أنه ذو أهمية أكبر. أما عندما يكون الفقر غير مرتبط بخطوط الفقر عندها يتركز النقاش على حالات أخرى متمثلة بدمج الأقليات العرقية Integrate Ethic Minorities والذي عدّ أحد برامج UNDP في إطار دراسات التنمية الريفية في لاووس وغواتيمالا فضلاً عن التصحيح الديموقراطي في الحكم والذي جاء ضمن جدول البرنامج لتصحيح معاناة الأهالي الفقراء.

رابعاً. عدم توافر اعتماد متبادل بين الديموقراطية العاملة وسياسة الإصلاح ضد الفقر على الأقل في الأمد القريب، فبناء جمهور سياسي قادر على وضع سياسات ضد الفقر يحتاج إلى أمد بعيد. وبالرغم من أن النواب يؤدون دوراً مهماً في خفض

الفقر(UNDPb, 2001 :6)، فإن القلق الوطني المتزايد حول التفاوت الاقتصادي وحده لا يجذب بالضرورة المصوتين في العديد من الأقطار.

خامساً. ان مبادرات ستراتيجيات خفض الفقر التي أجراها البنك الدولي عام ١٩٩٨ التي أكدت أن تخفيف الفقر يبدأ بالعديد من الإصلاحات الرئيسة التي تبدأ بالإدارة السياسية للإصلاح من خلال التعاون والمرونة. باعتبار أن الأفكار تعمل بشكل أفضل من الدعم المالي في خلق الإصلاح، إذ أن المشاركة في التعليم ونقل المهارات بين الخبراء أثبتت أنه مدخل لستراتيجية خفض الفقر. وهذا يمكن أن يكون واضحاً في أقطار المعسكر الاشتراكي السابقة وخاصة بلغاريا ولاتفيا وطاجاكستان التي كان عرفها أو تقليدها السياسي يعوق النقاش حول التفاوت. إلا أن التفاعل مع خبراء الفقر الدوليين قد ساهم بشكل فاعل في صياغة اللغة السياسية الجديدة لتحليل وصياغة ستراتيجيات خفض الفقر لتؤكد على طبيعة الثقة والتعاون والمرونة فضلاً عن الأموال ودورها في نجاح هذا النوع من الستراتيجيات.

ان التجارب التطبيقية لهذه الرؤى والسياسات لم يتمخض عنها بشكل جازم خفض الفقر. إذ أن عملية خفض الفقر ترتبط بعوامل اقتصادية أكثر من ارتباطها بعوامل أخرى، لذا تعطي المعالجات غير الاقتصادية نتائج قصيرة الأمد، أما المعالجات الاقتصادية فان نتائجها ذات مديات طويلة في خفض الفقر بشكل أساسي.

إن الأفكار الرئيسة لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ هي أنه اعتبر النمو الأداة الأساسية للتنمية البشرية وخفض الفقر، إلا أنه يتطلب أداة فعالة للسياسة الاقتصادية لينعكس هذا النمو بشكل تنمية بشرية. كما أشار التقرير إلى أن الإسراع في تحقيق معدل النمو الاقتصادي والحد من الفقر المطلق والحيلولة دون زيادة التدهور في الظروف البيئية تتحقق من خلال: (عبد الصادق، ١٩٩٩: ٢١٩).

- النمو مع عدالة التوزيع.
- تلبية الاحتياجات من السلع الأساسية (الخدمات الصحية والتعليمية) ومشاريع دعم الأغذية.
- تحقيق التنمية الريفية أسوةً بالتنمية الحضرية.
- تشجيع المشاركة الجماهيرية في التنمية. في حين صرح البنك الدولي ومنذ عام ١٩٩٠، وخصوصاً بعد تزايد الانتقادات الموجهة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوصفها وسيلة الضغط الرئيسية لبرامج التكييف الهيكلي، أن الحد من الفقر يخضع لثلاث ستراتيجيات رئيسة. (الخالدي، ١٩٩٩: ١٠٢).
- خلق العمالة وتوسيع فرص كسب الدخل، وخاصة للفقراء.

- تنمية قدرة الفقراء على اغتنام الفرص، وينطوي ذلك على تأمين الاستفادة من المرافق الصحية والتعليمية والهياكل الارتكازية.
- إقامة برامج تعويضية للتخفيض من أضرار التكييف الهيكلي من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

بناءاً على ذلك فأنه يمكن تحديد بعض القنوات الرئيسة التي يمكن أن تسهم في تخفيف معدلات الفقر تتمثل بالآتي:

أولاً. النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي أحد أبرز متطلبات التنمية، فقد بات معروفاً أن توازن الاقتصاد الكلي أصبح هدفاً مركزياً للسياسة الاقتصادية، في حين اعتبر النمو الاقتصادي أحد المتطلبات الداعمة لتلك السياسات وأكثر الشروط أهمية لآليات خفض الفقر. وبناءً عليه اعتبر البنك الدولي النمو السريع ضرورياً لتحقيق أهداف خفض الفقر. (Report G7 Finance Ministers, 2000: 1). إلا أنه لم يشر إلى نمط توزيع الدخل، في حين اعتبر بنك التنمية الآسيوي وفي السياق نفسه أن النمو يساهم في خفض الفقر من خلال الزيادة في الاستخدام والزيادة في مستوى الإنتاجية ومستوى أجور العاملين فضلاً عن توسيع الايرادات العامة لتستخدم في زيادة الخدمات الاجتماعية وتحسين الخدمات الرئيسية الأخرى للفقراء وخصوصاً النساء (Asian Development Bank, 1999: 5).

فضلاً عن توفير السلع المرتبطة بالحاجات الأساسية باعتبار أن طلب الفقراء بنصب بصفة رئيسة على هذا النمط من السلع والحاجات.

إلا أن اعتراضات عديدة أثيرت حول فرضية النمو بوصفه الآلية المركزية لخفض الفقر، باعتبار أن فوائد النمو لا تتوزع توزيعاً عادلاً لعدم توافر علاقة واضحة بين النمو وتوزيع الدخل. لذلك فان تحقيق نمو مستديم يتم توزيعه توزيعاً عادلاً يعد عاملاً أساسياً في تخفيض مستويات الفقر كما عكستها تجارب شرق آسيا في تقليص الفقر من خلال النمو المتسارع للدخل والنمط العادل في توزيع الدخل. وبناءً عليه يتوجب على البلدان النامية تكوين أنماط نمو مستقبلية "موالية للفقراء" بقدر كبير لكي يتمكنوا من الاستفادة من توسيع العمالة والفرص المدرة للدخل، ولابد من التركيز على الاستثمارات الريفية بجانب الاستثمارات الحضرية فضلاً عن الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي (هارستروب، ١٩٩٦: ٣٠).

ثانياً. الإنفاق العام:

يعدّ الإنفاق العام أحد البنود الرئيسة المستخدمة للحد من مستويات الفقر باعتباره آلية مهمة من آليات توزيع الدخل. وفي هذا الصدد يشير Van De Wall (١٩٩٥) إلى أن الإنفاق على الخدمات الأساسية (كالتعليم الأساسي والصحة) يصل تقريباً إلى جميع الفقراء (واتس، ١٩٩٩: ١٦٠)، في حين أكد بييدرو سانز Pedro Sainz (٢٠٠١) أن تركيز الفعل الاقتصادي على سياسة الانفاق العام خلال الثمانينات والتسعينات برز في السياسات الاجتماعية بشكل أكبر من النشاطات الانتاجية، باعتبار أن التركيز على السياسات الاجتماعية كتعليم النساء والخدمات الصحية سيكون أكثر فاعلية في خفض الفقر بسبب الآثار الايجابية غير المباشرة (Sainz, 2001: 8).

وفضلاً عن ذلك كان عدد من مشاريع دعم الغذاء وتوزيعه وخطط التحويلات الاجتماعية النقدية والتشغيل تدعم الفقراء بفاعلية، إلا أنها أصيبت بالإحباط كونها لم تخضع لنمط أو رؤية ستراتيجية لخفض الفقر. مما يدعو إلى تحسين إدارة الإنفاق العام على المستوى المحلي والمركزي وزيادة المسؤولية تجاه اللا مركزية المالية والتنظيم الفعال لأسواق التمويل والمنافع العامة.

ثالثاً. التنمية الاجتماعية:

ان النمو الاقتصادي يمكن أن يؤثر تأثيراً فاعلاً في تخفيف الفقر عندما يترافق مع برنامج شامل للتنمية الاجتماعية، التي تعد الدولة العنصر المسؤول في دعم سياسات التنمية الاجتماعية وتنفيذها سواءً على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي. لذلك فان أي بلد يحتاج إلى امتلاك ستراتيجية لخفض الفقر تقدم من خلال:

- تخصيصات الميزانية لرأس المال البشري.
- استهداف الخدمات الاجتماعية والأساسية للفقراء.
- إزالة التمييز بين الجنسين، وإلحاق المرأة بالخدمات الاجتماعية الضرورية من خلال التعليم الأساسي والعناية الصحية مما سينعكس على مستوى التشغيل وتقليص المخاطر.
- تقديم الحماية الاجتماعية إلى جانب تطوير رأس المال البشري، لغرض تعزيز رأس المال الاجتماعي وخصوصاً للأفراد الأكثر عرضة للمخاطر والحرمان (كالطاعنين في السن والضمان الاجتماعي ضد مخاطر البطالة والعجز أو العوق بسبب كبر السن أو إصابة العمل).

رابعاً. تنمية رأس المال البشري:

يعد التعليم الأساسي والعناية الصحية وتطوير المهارات والخدمات الأساسية الأخرى العناصر الجوهرية لرأس المال البشري. فأغلب الأدبيات تشير إلى أن هنالك ترابطاً واضحاً ومباشراً بين الفقر والوضع الصحي والتحصيل العلمي، مما أثار اهتمام الحكومات في البلدان النامية على أهمية تنمية رأس المال البشري لدورها في تعزيز المشاركة في سوق العمل وتحسين مستوى الانتاجية والأجور المتحققة للعاملين وكآلية ملائمة لتوزيع الدخل وخفض الفقر (Sainz, 2001: 13). إذ من دونها سيواجه الفقراء وأطفالهم فرصاً ضئيلة لتحسين وضعهم الاقتصادي والاندماج الكلي في المجتمع.

إلا أن مشكلة الإنفاق العام ودوره في تنمية رأس المال البشري تتمثل بقدرتها على استهداف الفقراء دون الفئات التي تعلوها مباشرةً وخاصة الإنفاق على التعليم العالي الذي ينحصر في فئات محددة من السكان من غير الفقراء. مما تدعو إليه الحاجة إلى استخدام ستراتيجية التعليم أن ينصب اهتمامها نحو تعليم الشرائح الأوسع في المجتمع وخاصة المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية كونها تسعى إلى القضاء على الأمية وتعليم الشرائح النشيطين اقتصادياً إلى جانب توليها الاهتمام بالتعليم الجامعي. كما يفترض على هذه الستراتيجية أن توسع رقعتها الجغرافية لتشمل الريف أسوةً بالحضر لغرض خفض الأهمية النسبية للفقر في الريف إلى إجمالي الفقر. أما في مجال الخدمات الصحية فانه يشكل المكون الجوهري للفقر في بلدان الدخل الواطئ، مما يتطلب توفير خدمات صحية مجانية أو بتكلفة بسيطة للفقراء. كما يقتضي توجيه العناية الصحية وتقديم الخدمات الوقائية التي تستهدف الفقراء وإعطاء مزيد من الاهتمام بالأمراض المستوطنة أكثر من الاتجاه نحو التخصيصات الصحية الدقيقة، إذ تعاني المجتمعات الفقيرة من الأمراض التقليدية كالملاريا والتراخوما فضلاً عن أمراض الإيدز وبشكل خاص الأطفال والنساء في تلك المجتمعات.

خامساً. فرص الحصول على الأصول المنتجة:

يعاني معظم الفقراء في البيئة الريفية للبلدان النامية من ضعف الحصول على الأصول المنتجة (الأرض، والائتمان، والتقنية، وخدمات الإرشاد والتدريب، ونظام الري، والنقل والاتصالات) والتي تعد البنى التحتية لدالة الإنتاج في البيئة الريفية، مما انعكس على تدني عوائد الجهود الزراعية لانخفاض الإنتاجية وتدنى مستوى دخولهم المزرعية ليزداد صغار المزارعين فقراً إلى فقرهم. وعند تحليل قضايا الحصول على الأرض فان توفيرها وتوزيعها وإعادة توزيعها تعدّ أبعاداً مهمة للمشكلة، فانخفاض متوسط الحيازات الزراعية للفقراء الريفيين يتطلب إعادة توزيع الأراضي الزراعية عن طريق سياسات الإصلاح الزراعي

بالرغم من قلة المحاولات الناجحة في هذا المجال. كما قدمت العديد من الوكالات الدولية توصيات عديدة تتمثل بتحسين استصلاح الأراضي وتحسين خصوبتها والحد من تفتت الحيازات الزراعية عن طريق دمجها وإعادة توزيع الأراضي بهدف جعلها حيازات مستديمة اقتصادياً (جينيليتي، ١٩٩٦ : ٥٦).

إلا أن سياسة الإصلاح الزراعي وغيرها من الإجراءات لن تكون كافية مالم تقترن باستنفار باقي الأصول المنتجة.

أما في مجال الائتمان والتقنية وخدمات الإرشاد فتظهر تجربة الايفاد IFAD الميدانية أن الدرجة العالية من عدم الاستقرار التي تتصف بها عادةً النظم الزراعية لصغار المالكين تولد اهتماماً خاصاً من قبل الحكومات والمنظمات الدولية باتجاه تحقيق الاستقرار لدخول المزارعين الصغار عن طريق تشجيع النمو والعمالة فضلاً عن تحسين مستوى الإنتاجية (هارستروب، ١٩٩٦: ٣١)، بتمكين صغار المزارعين في الحصول على الائتمان الذي يسمح لهم بالحصول على التقنية الحديثة والمعدات الزراعية وغيرها من الأصول لاستثمارها في حيازاتها الصغيرة أو في مشاريع صغيرة غير زراعية، كما أن التحسينات المدخلة على نظم الري والنقل والاتصالات فضلاً عن التقنية المترافقة مع خدمات التدريب والإرشاد الزراعي كان لها دورها في استقرار وتزايد دخول وإنتاجية المزارع الصغيرة.

سادساً. الحماية الاجتماعية:

تنحصر ستراتيجية الحماية الاجتماعية ببرامج الدعم والمساعدات المقدمة للأفراد والعوائل نتيجة للتعرض للصدمات والكوارث الطبيعية والأمراض والأزمات الاقتصادية من خلال تطوير شبكات الأمان الاجتماعي (كبرامج التقاعد وإعانات اللاجئين والضمان الاجتماعي) والتي تمثل لدى معظم الدول الستراتيجية المنفصلة للآثار السلبية المتولدة عن التكييف الهيكلي (الخالدي، ١٩٩٩: ١٠٣).

فضلاً عن مخاطر البطالة والعجز أو العوق بسبب كبر السن أو إصابة العمل (Asian Development Bank, 1999: 7). إلا أن شبكات الضمان الاجتماعي لم تلق حظاً وفيراً ولم تثبت فعاليتها في أغلب الدول النامية وخصوصاً أنها تبقى عاجزة عن حل مشكلات الفقر في الأمد الطويل. وبالمقابل فان الأسرة العربية أدت دوراً فاعلاً ومؤثراً للمساهمة ضد الفقر عن طريق التكافل الاجتماعي وصناديق الزكاة فضلاً عن الوقف الإسلامي وتوجيهها نحو محاربة الفقر بوصفه أولوية دينية وإنسانية لإغاثة الشرائح الأقل حظاً في المجتمع وإخراجها من فقرها تلبية لاحتياجاتها الأساسية (الصقور، ١٩٩٦: ٩٨). إلا أن التمدن

ونمو الأخلاقية الفردية التي ترافق النمو الاقتصادي قد أضعفا الروابط العائلية والالتزامات الاجتماعية مما يتطلب من الحكومات أن تضطلع بدور أكبر في هذا المجال.

سابعاً. الجنس والتنمية:

إن معاناة المرأة في أغلب المجتمعات النامية من تهديد الفقر ولاسيما العوائل التي تقودها النساء، تعود إلى ارتفاع نسب الأمية في صفوفهن فضلاً عن الرؤيا التمييزية بين الجنسين مما انعكس على انخفاض معدل مساهمة المرأة في قوة العمل، وخصوصاً في المناطق الفقيرة. لذلك السبب أصبح وجود المرأة بوصفها عاملاً مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بالفقر يستوجب إدخال تغييرات هيكلية من أجل التغلب على العوائق التي تحول دون تحسين المركز الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمع بإشراكها في عملية التنمية (الاسكوا، ١٩٩٥: ٣٥-٣٨). من خلال توجيه الاستثمارات الداعمة لتعليم المرأة والرعاية الصحية والتشغيل فضلاً عن أن تعميق قاعدة المهارات الضعيفة وتوسيع قنوات الائتمان تعد من الأساسيات اللازمة لدفع المرأة إلى سوق العمل وزيادة العوائد الاقتصادية للفقراء من النساء. مما يتطلب اجراء تسويات باتجاه القيود الهيكلية التي تحد من حرية المرأة ومشاركتها، كما تحتاج إلى مساعدة خاصة لتتمكن من المشاركة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في البلدان الأقل نمواً.

وبناءً عليه تتطلب معالجة مشكلة الفقر منظوراً يجمع بين الجنسين وإعطاء أهمية لقضية المرأة والفقر في برامج عمل الوكالات المانحة. وهذا ما دعت إليه اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ في إطار تخفيف الفقر بعدّها المرأة إحدى الأولويات الرئيسة في إطار الجهود المبذولة حول الفقر

ثامناً. التنمية الريفية:

غالباً ما تعاني المناطق الريفية من قصور البنى التحتية كالطرق والكهرباء والنقل والاتصالات التي تمثل الوسائل الرئيسة للاتصال بالمناطق الحضرية وما تولده من إمكانية توفير العناية الصحية والتعليم فضلاً عن قدرتهم على الوصول إلى الأسواق.

إن عدم قدرة الفقراء في الريف على الوصول إلى الأسواق التي تتسم بعدم الإنصاف يمثل أحد العوائق الرئيسة أمام فقراء الريف في تحسين دخولهم. وخصوصاً في ظل نقص المعلومات عن الأسواق وعدم امتلاك الخبرة في ميدان الأعمال والتفاوض فضلاً عن البعد الثقافي والاجتماعي والافتقار إلى التنظيمات الجماعية التي تمنحهم السلطة التي يحتاجها أبناء الريف للتفاعل بندية مع الآخرين الذين هم عادةً من وسطاء الأسواق، مما يؤثر مباشرةً

في القدرة على تحسين دخولهم ومن ثم تغطية الاحتياجات النقدية المباشرة (صندوق التنمية الزراعية،٢٠٠١: ٦١-٦٢).

وبناءً على المتطلبات الرئيسية للحد من الفقر الريفي*، يتوجب:

- تصحيح السياسات الزراعية والريفية بالشكل الذي تحقق فيه نتائج مؤاتية للفقراء في الريف من حيث الأصول المختلفة (الأراضي، التقنية والعمالة الزراعية) لتدعيم المكاسب الاقتصادية والحد من الفقر (صندوق التنمية الزراعية، ٢٠٠١ :٢٢٩).
- إرساء مجموعة من العلاقات السوقية المتسمة بقسط أكبر من المساواة من خلال تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين من الحصول على المعارف والمهارات التي يحتاجها المزارعون لدخول الأسواق وتحسين شروط مشاركتهم (صندوق التنمية الزراعية، ٢٠٠١ : ٦٢-٦٣).
- زيادة القيمة السوقية لقوة العمل من خلال الخيارات لبناء الأصول والتقنية المتسمة بالعمالة الكثيفة التي تعدّ عنصراً حيوياً للحد من الفقر.
- توسيع الرعاية الاجتماعية وتحسينها والمخرجات الموزعة والنهوض باستدامة الموارد. إذ يتحقق الهدف الأول من خلال البحوث الزراعية والبيولوجية والهدف الثاني يتم بلوغه من خلال النهوض بتقنية إدارة الأراضي والمياه.

تاسعاً. التنمية الحضرية:

تعد المدن أحد الخيارات الرئيسة في عمليات خفض الفقر، وذلك لإمكانياتها الكامنة في تعظيم المنافع ولقلب النتائج السالبة للعولمة لمصلحة الطبقات الفقيرة. إذا ما تم استخدام المنهجيات الملائمة من أجل خفض الفقر في المناطق الحضرية، وذلك من خلال تجاوز الاستبعاد الاجتماعي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين فضلاً عن منح الأمن والاستقرار وتحسين الوصول إلى الخدمات الحضرية وحماية البيئة بطريقة مستدامة، بوصفها شرطاً مسبقاً لتحقيق الكفاءة والفرص الاقتصادية والمساواة الاجتماعية (Ishikawa, 2002, 16-17) مع الأخذ بنظر الاعتبار تعزيز الروابط الايجابية بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والإصلاح الديموقراطي، لضمان تحقيق الاستقرار

* ان استمرار تزايد العوائق أمام صغار المزارعين في الريف قد يؤدي إلى استمرار نزوح الفقراء من الريف إلى المدينة ليؤدي إلى ارتفاع أعداد الفقراء في الحضر. وعادة ما تستقر تلك الأسر المهاجرة في أراضي تتخذها مناطق استيطان لها وعادةً ما تفتقر تلك المناطق لإشراف المجالس البلدية وتأمين الماء الصالح للشرب وتصريف المياه كما يواجهون ضعفاً في تمويل متطلبات العمل والسكن.

الاجتماعي والتنمية الحضرية ومن ثم استئصال الفقر في المناطق الحضرية. وفي هذا الصدد أكد الهيبتات Hibetat على الجانب الحضري للفقر في إطار القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبارها (المدن) محركات للنمو الاقتصادي ومراكز الإبداع التقني والثقافي والتنمية البشرية، ولتولد هدفاً مشتركاً مع ستراتيجيات خفض الفقر (PRSP) ولتحقيق "مدن شاملة من دون أحياء فقيرة Inclusive Cities Without Stums" ولاسيما التي تعيش في المستوطنات غير الرسمية والأحياء الفقيرة.

وبناءً على كل ما تقدم فان وضع ستراتيجيات خفض الفقر موضع التنفيذ يتطلب أن تكون منسجمة مع سياسة التنمية لكل بلد ومن ثم فان خفض الفقر يكون عملية تدريجية ومستدامة لتوليد ستراتيجية ذات أمد بعيد، والتي تتطلب وضع الأهداف واختيار الأدوات لكل مرحلة. فضلاً عن إجراء حوار شامل يضم كل ذوي العلاقة لأجل تحفيز الفهم للخيارات الصعبة. ومع ذلك وبالرغم من ستراتيجيات خفض الفقر غالباً ما تكون طموحة في أهدافها فأنها قريبة من الإفلاس في تنفيذها.

الفصل الثاني
آليات تأثير السياسات الاقتصادية الكلية
في الفقر

المبحث الأول

آليات تأثير السياسة المالية في الفقر

تمهيد:

تبتغي أغلب البلدان في إطار أهدافها الاقتصادية والاجتماعية رفع مستويات المعيشة للأفراد ذوي الدخل المنخفض وخاصة في البلدان النامية؛ وذلك لعمق تأصل الفقر في هذه البلدان، وذلك في ظل الغياب النسبي لتوجيه الادخارات نحو أهداف تنموية، فضلاً عن ضعف الدور الذي تؤديه الدولة في استخدام الموارد في ظل غياب الأدوات التنظيمية وعلاقات السوق الكاملة، مما يتطلب أن تضطلع الدولة بدورٍ مهمٍ في تصحيح الاختلال الحاصل في جوانب السوق بالشكل الذي يكفل توزيع الموارد بين السلع والخدمات الخاصة والعامة في إطار التسعير التنافسي للموارد، (موسجريف و بيجي ،١٩٩٢: ٢٠) فضلاً عن توجيه النفقات المالية لتؤدي دوراً رئيساً في مناهضة الفقر في المراحل التنموية الأولى (Jha, 2001: 1). فالسياسة المالية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر في الفقر ومن خلال المضامين التوزيعية للدخل في إطار سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية واللذين يمثلان الوضع الإجمالي للسياسة العامة، ولذلك فان الإصلاحات المالية في الموازنة لابد أن تعود انعكاساتها على الفقراء، فالمساعدات والهبات المقدمة اليهم عادةً ما تترجم إلى نفقات أعلى في الميزانية مما قد يترتب عليه عجزٌ في الميزانية. وبناءً على ذلك فان صناع السياسة بحاجة إلى تقييم برامج الإنفاق بوصفها سياسات ملائمة لخفض الفقر ولاسيما فيما يتعلق بالانفاقات غير الاختيارية كونها تمتلك تأثيرات متبادلة بينها وبين النمو وتوزيع دخول الموارد الاقتصادية ومن ثم تأثيراتها تجاه الفقراء من خلال التوزيع الكفوء والفعال للخدمات الأساسية (كالصحة والتعليم والهياكل الارتكازية) (Ashong, 2001: 14). وعليه يتوجب على الحكومة التدخل بالشكل الذي يتكيف دورها في تجاوز فشل السوق أو العمل على إعادة توزيع الدخول، فضلاً عن دعم القدرات الإدارية في تسليم وايصال الخدمات العامة والأساسية ليتسنى تسليمها بشكل كفوء وفعال من اجل دعم عملية خفض الفقر.

أما في إطار التخطيط للموازنة فيتم الأخذ بنظر الاعتبار قدرة الحكومة على إعادة توزيع الإنفاق وتخصيصه حسب الأولويات بالاعتماد على تقييم مشاريع خفض الفقر والنشاطات التي يتم تحديدها في ضوء ستراتيجيات خفض الفقر بالشكل الذي يتناغم مع إطار الإنفاق العام. وبناءً على ذلك فان محاولة صناع السياسة تتمحور في برامج الفقر وفقاً لإمكانيات الميزانية من جانب وطبيعة الموارد المتاحة من جانب آخر. كما قد يلجأ قسم من الحكومات وفي الإطار نفسه إلى تحويل الموارد من قطاعات الدفاع والإدارة العامة

باتجاه القطاعات الاجتماعية كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية والبناء التحتي كالطرق الريفية وتوفير المياه في ظل ستراتيجيات خفض الفقر (Adam and Bevan, 2001:13) كما تتطلب هذه الستراتيجية تقييماً للنظام الضريبي بوصفه أحد العوائد الأساسية للميزانية لتمويل ستراتيجية خفض الفقر تمويلاً يحقق مسائل العدالة والمساواة وإعادة توزيع الدخل بين شرائح الدخل المتفاوتة لمنع الفقر (موسجريف و بيجي ، ١٩٩٢ : ٣٠).

أولاً. تقييم أثر السياسة المالية في الفقر في إطار النمو وتوزيع الدخل:

تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسة للاقتصاد الكلي الذي يهدف من خلالها إلى تحقيق متطلبات التوازن للاقتصاد العام بوساطة توجيه السياسة المالية توجيهاً يتناغم وتحقيق تلك الأهداف، ولتتمكن بوساطتها الحكومات من التأثير في الفقر وتوزيعه داخل البلدان من خلال آليات التأثير في معدل النمو وتوزيع الدخل، باعتبار أن تحقيق معدل أسرع للنمو سيؤدي إلى تخفيف أسرع للفقر، فضلاً عن إمكانية تأثيرها (أدوات السياسة المالية) في توزيع الدخل بالتأثير في النموذج التوزيعي للنمو.

وبالرغم من تعدد الدراسات النظرية والتطبيقية المقدمة منذ عام 1955 وابتداءً بدراسة كوزنتس حول العلاقة بين النمو والتباين حتى الوقت الحاضر، يبقى الجدل قائماً حول اتجاه تلك العلاقة على الرغم من اختلافها باختلاف مسار النمو. وفي هذا الصدد يشير Mireille Laroche & Todd Mattina (2000) إلى أن السياسة المالية التي تعمل على معالجة الفقر قد تعيق أو تشوه النمو كونها تشكل عائقاً أمام المدخرات، إلا أن النظام الضريبي ربما يهدف إلى دعم العوائد لأصحاب الدخل المنخفض، ويؤكد الباحثان دور السياسة الحكومية في تخفيض الفقر (Laroche & Mattina, 2000 :1). كما فسر الباحثان آليات التأثير للسياسة المالية في النمو والتباين ومن ثم الفقر، إذ يشيران في هذا الصدد إلى أن السياسة المالية قد تعيق النمو من خلال التغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية، وهذا يصدر من منطلق أن التحويلات الحكومية سوف تزيد من دخول الفقراء، ونظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئة فان زيادة الاستهلاك فضلاً عن التحول باتجاه السلع الاعتيادية Normal goods بدلاً من السلع الرديئة Inferior goods، لتؤدي إلى تحول نموذج الطلب باتجاه التأثير في طبيعة توزيع الموارد والأسعار النسبية لهذه الموارد في الاقتصاد نتيجة لتغير الأسعار النسبية للسلع المطلوبة، ولتؤدي في النتيجة إلى إعادة توزيع الدخول لهذه العناصر وكذلك تأثيرها في إجمالي الناتج القومي (Laroche & Mattina, 2000:13-14).

وفي نفس الصدد أشار Sailesh K. Jha (١٩٩٩) إلى أن تباين عوائد نسب رأس مال إلى العمل يجعل من الضروري توجيه السياسة المالية من خلال توجيه الضرائب

وبشكل أكبر على رأس المال لإعادة التوزيع لمصلحة الأجور، ولكن لا يعني ذلك أن تأثيراته في النمو ستكون موجبة لكونها تخفض الحافز باتجاه التراكم والنمو، في حين تعدّ التحويلات والنفقات الحكومية (كالتعليم والصحة) أكثر تفضيلية للنمو بعيد الأمد فضلاً عن كونها تمثل أداة لإعادة توزيع رأس المال المادي والبشري لمصلحة الفئات ذات الدخل المنخفض (Jha, 1999 : 2-3).

في حين يربط Alesina Rodrik (١٩٩١) توزيع الدخل الابتدائي بالنمو الاقتصادي، في إطار السياسة المالية التي يوضح فيها أنه عند مستوى منخفض من الدخل للفرد الواحد لا يتوقع أن يجري مستوى عالٍ من إعادة التوزيع كما حصل في تجربتي الصين China وتايبي Taipei لكونه يخفض تراكم رأس المال المادي والبشري إلى حدود بعيدة وان الاقتصاد سيتوقف في مصيدة الفقر Poverty Trap، في حين يجري مستوى أكبر من إعادة التوزيع عند المستويات المرتفعة من الدخل، لتشكل علاقة محدبة بين متغيرات التوزيع المالي ومستوى الدخل للفرد الواحد. لذلك يتطلب تحديد سياسة مالية مثلى في إعادة التوزيع عند كل مستوى من مستويات الدخل للفرد الواحد ولتحقيق معدلات نمو متزايدة (Jha, 1999: 3-4).

أما في إطار التأثيرات التي تمارسها السياسة المالية في النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري ودورها في خفض الفقر فقد أشار Norman Gemmell (2001) إلى أن السياسة المالية الهادفة إلى إعادة التوزيع يمكن أن تؤثر في النمو بعيد الأمد بآليات متعددة تتمثل بتغير نسب الادخار وتوفير الضمان الاجتماعي والتغلب على عيوب رأس المال أو نقصه. كما أن معدل النمو يتناقص مع نسب الضرائب المشوهة ويتزايد مع الإنفاق الإنتاجي الحكومي (Gemmell, 2001: 2-3). وفي هذا الصدد وجد Miller and Russek (١٩٩٧) أن الإنفاق والضرائب لهما نتائج عكسية بالنسبة إلى الاقتصادات الأقل نمواً بالمقارنة مع الدول المتقدمة إذ يقترن الإنفاق على التعليم بنمو أدنى في المجموعة الأولى من الدول (LDC'S) وذلك لانخفاض الإنفاق على التعليم الأساسي والذي يعد أكثر تجسيداً لدعم الفقراء والنمو الاقتصادي، مما يتطلب إعادة التخصيص في الإنفاق على التعليم الأساسي والإنفاق الصحي وذلك لتأثيراته المهمة في تراكم رأس المال البشري، أما من جانب الضرائب فانها قد تكون معيقة للنمو وخصوصاً ضرائب الدخل على رأس المال والعمل (Gemmell, 2001: 9).

أما Tanzi & Zee (1997) فقد أكدا أنه في ظل عجز الميزانية ستواجه كل من السياسة المالية في إطار سياسة الضرائب والإنفاق و/أو السياسة النقدية تغييرات معيقة للنمو من خلال التأثيرات في معدل الاستثمار والزيادات المتوقعة للتضخم. ويؤكد الباحثان أنه

حتى إذا صممت السياسة النقدية بشكل محايد للتأثيرات التضخمية لعجز الميزانية، فان النمو سيبقى معاقاً بموجب الزيادات المقترنة بمعدل الفائدة. (Gemmell, 2001: 6)

في حين أشار Alesina Rodrik (١٩٩١) إلى أن النمو الاقتصادي ينعكس في توزيع الدخل الابتدائي على الفقراء من خلال السياسة المالية المتمثلة بتحويلات أو الإنفاق الحكومي. (Jha, 1999: 3)

إن التأثيرات التي تمارسها السياسة المالية من خلال وسائلها المباشرة وغير المباشرة على الفقراء من خلال المضامين التوزيعية للسياسة الضريبية والإنفاق العام والإصلاحات المالية التي تتطلبها الميزانية وتأثيراتها الاجمالية في النمو الاقتصادي، تتطلب سياسات مالية واضحة على المستوى الكلي وذلك للروابط الرئيسة التي تضطلع بها السياسة المالية والنقدية وتأثيراتها اللولبية في إطار النمو والاقتصاد الكلي ومن ثم آثارها المباشرة وغير المباشرة في مستويات الدخل الفردي ومستوى الفقر في البلدان النامية والمتقدمة على حدٍ سواء.

وتأسيساً على ذلك فان السياسة المالية تمارس تأثيراتها في النمو الاقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسة تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية ومجالات إنفاقها فضلاً عن تأثيراتها في تخصيص الموارد واستخدامها ومن ثم في النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس فان المسألة الرئيسة تتمثل بقدرة الحكومة على معالجة عجز الميزانية دون إلحاق أي اضطراب باستقرار الاقتصاد الكلي وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية في معدلات الفقر. ففي إطار عجز الميزانية وتناقص الادخار الحكومي الناتج عن السياسة المالية التوسعية فانها ستتولد ضغوطٌ باتجاه امتصاص الادخار الخاص عن طريق بيع السندات الحكومية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص ولاسيما في ظل القلق الذي ينتاب المستثمرين من جراء العجز المالي للميزانية الحكومية، مما يضعف قدرة هذا القطاع على الاستفادة من الهياكل الارتكازية التي تم تنفيذها مما سينعكس سلبياً على الاستخدام والنمو، وخصوصاً في الأمد البعيد والمتوسط ليؤدي إلى إضعاف قدرة القطاع الخاص على تسديد الضرائب المرتفعة وبالتالي إضعاف قدرة الحكومة على توفير العوائد لتقديم الخدمات الاجتماعية، وخاصة في ظل عدم توجيه الاستهلاك الحكومي نحو أهداف تنمية رأس المال البشري أو الهياكل الارتكازية المخففة لمعدلات الفقر، في حين أن تمويل عجز الميزانية بالاعتماد على زيادة القاعدة النقدية لتمويل الإنفاق الإضافي سيولد تأثيرات تضخمية غير مرغوبة على الفقراء بوصفهم أكثر عرضة للنتائج السلبية أمام زيادة الأسعار، وأن أية محاولة من قبل الحكومة لامتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد بلجوئها إلى تعويم الأوراق المالية ستؤدي إلى جذب القطاع الخاص والعام للاستثمار في هذه الأوراق المالية كونها خالية من المخاطر مما يولد انخفاضاً في مستوى الاستثمار والاستخدام (Dordunoo, 2001 :1-5). ومن جانب آخر فان

العجز المالي قد ينعكس بشكل عجز مالي في الحساب الجاري الخارجي فضلاً عن تأثيراته في سعر الصرف الحقيقي الذي يؤثر تأثيراً عكسياً في الصادرات ليؤدي إلى انخفاض دخول المنتجين وخصوصاً الفقراء (Ashong, 2001: 2).

ثانياً. الآثار المترتبة للعجز المالي على الفقر:

ناقشنا سابقاً الخيارات العديدة لدى الحكومة في تمويل العجز الحاصل في الميزانية وآثارها في الفقر، وسنحاول في هذا الجزء الربط بين الآثار المترتبة على عجز الميزانية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم وأسعار الفائدة والحساب الجاري الخارجي لميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي وما يترتب عليها من تأثيرات حقيقية في مستوى الفقر.

١. آثار العجز المالي في التضخم:

ان العجز المالي الذي تواجهه الميزانية العامة نتيجة للإجراءات التوسعية للسياسة المالية له آثاره المتباينة في مستويات الفقر طبقاً للوضع المتمثل بالاقتصاد من ناحية، وطبيعة استجابة السياسة النقدية لمواجهة عجز الميزانية من ناحية أخرى. فالزيادة الحاصلة في عجز الميزانية نتيجة للإجراءات التوسعية وفي ظل اقتصاد يعاني من انخفاض مستوى الاستخدام والناتج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مؤدية إلى زيادة مستوى الناتج القومي الاجمالي وزيادة مستوى الأسعار (في ظل استجابة الجهاز الإنتاجي بمعدل أقل من الزيادة في العرض النقدي) مما يؤدي إلى زيادة مستوى العجز الحكومي للميزانية. أما إذا لاقت الميزانية عجزاً في ظل الاستخدام الكامل فان الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي والمترافقة مع الإجراءات التوسعية للسياسة المالية سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار بشكل أكبر من مستواه الابتدائي ليقود إلى نتائج تضخمية أكبر دون أي مكسب في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ليترك تأثيره في الفقراء من خلال انخفاض الأجر الحقيقي للأفراد وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد الواحد. أما في ظل استجابة السياسة النقدية في مواجهة عجز الميزانية فان السياسة النقدية التوسعية ومن خلال زيادة العرض النقدي سوف تعرض الفقراء إلى ضغوط تضخمية أكبر من السابق، فزيادة المعروض النقدي وزيادة الطلب الكلي ستولدان ارتفاعاً في الأسعار ينتج عنه انخفاضٌ في مستوى الأجور الحقيقية للعاملين مما سيدفع النقابات إلى المطالبة بزيادة الأجور النقدية ولتقود إلى انخفاض مستوى العرض الكلي ولتولد توازناً جديداً عند مستوى أكبر من الأسعار، ويولد العجز ضغوطاً تضخمية على الفقراء وبالتالي يؤدي إلى تزايد معدلات الفقر.

٢. العجز المالي والحساب الجاري الخارجي:

ان الزيادة في الإنفاق الحكومي الناتجة عن السياسة المالية التوسعية دون أية إجراءات تعويضية في الضرائب ستولد زيادات توسعية في الطلب الكلي مما سيترك أثره في تفاقم الواردات التي ستزداد على الأرجح نسبة إلى حجم الصادرات لتولدترديداً في الحساب الجاري الخارجي.

ان العجز المالي الحكومي*، يحقق توازنه من خلال القطاع المحلي الخاص أو من خلال الحساب الجاري الخارجي أو من خلال حساب الادخار والاستثمار الخاص، وعلى هذا الأساس فان العمليات المالية الحكومية تؤثر وتتأثر بصافي الحساب الجاري وفقاً لمكونات ميزان المدفوعات من خلال التقلبات التي تنتاب سعر الصرف، فإذا كانت المصروفات التي تسيطر عليها العملة الأجنبية (مثل مدفوعات الفائدة على الدين الأجنبي ومشتريات رأس المال) تفوق العوائد القائمة على أساس السيولة من العملة الأجنبية (الرسوم القائمة على الصادرات) فان التأثير الصافي سيترك أثره في توسيع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي والذي يكون أوسع في ظل العجز المالي، فإذا ما كانت الحكومة لا تستطيع تحديد سياسات الاستقرار المالي الداخلي والخارجي، فان ذلك قد يخلق مشاكل داخلية (كالبطالة والنمو الاقتصادي) تكون لها تأثيرات سالبة في معدلات الفقر فيها (Ashong, 2001 :11-15).

ثالثاً. مصادر تمويل الميزانية وآلية تأثيرها في الفقر:

١. التمويل النقدي المحلي:

عندما تواجه الحكومة عقبات رئيسة في اتجاه تمويل العجز الحكومي بوساطة العائد الضريبي لمواجهة الإنفاق المتزايد، فانها تلجأ إلى تمويل نفقاتها عن طريق إصدار الدين الحكومي Government Dept (بيع أذونات الخزانة إلى القطاع الخاص)، أو عن طريق إصدار نقد مدار جديد High Powered Money (بيع أذونات الخزانة إلى البنك المركزي) وفي كلا الحالتين من الممكن أن يكون لها تأثيرات سالبة في الفقر من خلال الضغط التضخمي وإحباط الاستثمار والنمو وخاصة إذا كان الجهاز الإنتاجي لا يستجيب للحوافز السعرية بقدر من المرونة الكافية للإنتاج السلعي الذي يكافئ العرض النقدي، ففي الإطار الأول والمتمثل بإصدار

---

* إجمالي الدخل القومي = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الانفاق الحكومي + الصادرات – الواردات = الاستهلاك الخاص + الادخار الخاص + الإيرادات الحكومية + صافي التحويلات إلى الخارج ... (١)

ومن خلال إعادة ترتيب المعادلة (١)

الأنفاق الحكومي – الإيرادات الحكومية = [الادخار الخاص – الاستثمار الخاص] + [الواردات – الصادرات + صافي التحويلات إلى الخارج] ... (٢)

(Ashong, 2001: 11-13)

الدين الحكومي فان أثره الرئيس يتمثل بارتفاع أسعار الفائدة الذي يثبط الاستثمار ومن ثم يؤدي إلى انخفاض معدل التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي (موسجريف و بيجي ،١٩٩٢: ٥٣٦) مما قد يلاقي الفقراء ضغوطاً باتجاه ارتفاع البطالة وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية، أما في إطار إصدار نقد مدار جديد فانه سوف يحول دون ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، في حين يزيد النقد المدار (القاعدة النقدية) ومن ثم يزيد من عرض النقود والطلب الكلي، أما من حيث أثرها في الفقر فانه كما يبدو أكثر ملاءمة في ظل الركود والاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل حيث تأخذ الأسعار والإنتاج ومستوى الاستخدام بالتزايد مما يترك آثاره الإيجابية في تخفيف مستويات الفقر، في حين يعد غير مرغوبٍ فيه عندما يكون الاقتصاد في ظل التشغيل الكامل لأنه يترك آثاراً باتجاه تزايد المستوى العام للأسعار مما يخفض مستوى الأجور الحقيقية ليزيد التباين ومستويات الفقر في الاقتصاد (موسجريف و بيجي، ١٩٩٢: ٥٣٦).

٢. مصادر التمويل الأجنبي:

تعد المساعدات الأجنبية (المنح والقروض) مصدراً مهماً للدخل وتمويل العجز في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض وخصوصاً في السنوات المبكرة للتنمية وذلك لتأثيرها في دعم الإنفاق الحكومي الموجه لدعم الفقراء والنمو الاقتصادي من خلال توفير الدعم للبناء التحتي Infrastructure ، وتنمية رأس المال البشري (الصحة والتعليم) Human Capital Development والاستثمار العام، والتي تعد ضرورية لتجاوز الاختناقات الهيكلية والمؤسساتية اللازمة لدعم المهارات واستخدام التقنية اللازمة لاستقطاب المساعدات والاستثمارات الأجنبية لرفع مستويات المعيشة للفقراء في هذه البلدان (Bulir and Lane, 2002:14-15)، وخصوصاً إذا وجهت تلك المساعدات توجيهاً فاعلاً في إطار النمو الاقتصادي وخفض الفقر.

وبالرغم من اختلاف الآراء حول دور المساعدات وأثرها في النمو الاقتصادي*، أثبتت الدراسات الاقتصادية أن للمساعدات دوراً ايجابياً للنمو وخفض الفقر في الاقتصاديات ذات السياسات الجيدة "Good Economic Policies" بعكس الاقتصاديات ذات السياسات الضعيفة "Poor Economic Policies" من خلال تحقيقها لعوائد موجبة للدخل في الأقطار الأقل فقراً مقارنةً بالدول الفقيرة (Bulir and Lane, 2002: 13-14)، في حين

* ان المضامين الرئيسية الكامنة في نموذج سولو Solow (1956) وهارود– دومار Harrod- Domar في أن المساعدات يجب أن تقدم للدول الأكثر فقراً لدورها في تخفيف قيود الادخار على الاستثمار وتحقيق معدل التراكم الرأسمالي اللازم للنمو الاقتصادي فضلاً عن دورها في ملء فجوة التبادل الأجنبي.

أوضحت بعض الدراسات أن المساعدات تساعد في رفع سعر الصرف الحقيقي (Elbadawi,1999: 578-616) وهذا قد يساعد في زيادة الاستيرادات لتمويل الاستثمارات التي تساعد على النمو وكذلك لتنمية رأس المال البشري كالصحة والتعليم، هذا إذا وجهت تلك المساعدات بسياسات اقتصادية سليمة لخفض الفقر، في حين قد يكون للمساعدات نتائج سلبية بالنسبة إلى نمو الصادرات، بالرغم من أن بعض البلدان استطاعت زيادة صادراتها من خلال خفض الحواجز الكمركية.

في الوقت الذي تعد فيه القروض الخارجية أحد الأسس لتمويل العجز المالي التي تستخدم لمواجهة الطلب على السلع المحلية والسلع الأجنبية من خلال الاستيرادات، إلا أن لجوء الحكومات إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز يؤدي إلى تراكم الدين ومن ثم يترك آثاره السلبية في النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر في بلدانها من خلال ارتفاع تكاليف الفائدة على الدين الخارجي ليمارس تأثيراته في العملة ومن ثم في أسعار الصرف الحقيقية، فلجوء بعض البلدان المثقلة بالديون (HIPC'S) إلى إعادة جدولة مدفوعات الفائدة المترتبة على الدين الأجنبي، واللجوء إلى تأخير بعض المدفوعات المستحقة وفي الأغلب قائمة الأجور العامة، كما حصل في تنزانيا وأنغولا، يؤدي إلى أن يواجه الفقراء مترتبات إضافية على عاتقهم فضلاً عن الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار مما يمثل انعكاساً سلبياً على النتيجة الحقيقية لأجور الفقراء (Aguilar, 2001: 3-12). كما ان تراكم الدين المحلي والخارجي ترك آثاره الحادة على الاقتصاد الكلي ليباشر ضغوطه على التنمية والإنفاق الاجتماعي والبنى التحتية ثم يترك آثاره السلبية على الفقراء، كما أن زيادة الضرائب على التجارة والضرائب غير المباشرة لخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأمد الطويل لها آثارها السلبية على النمو الاقتصادي والفقراء على حدٍ سواء. (Jha, 2001: 9) مما يتطلب السعي إلى تخفيف الديون بالشكل الذي يكفل تحقيق السياسات المطلوبة لمعالجة معوقات النمو بضمنها البنى التحتية المادية الكافية لتنمية رأس المال البشري وخفض الفقر (Addison and Osei, 2001:11)

رابعاً. تقييم سياسة الانفاق على الفقر:

لقد أسلفنا سابقاً وفي إطار المفاهيم الرئيسة للفقر أن مصطلح الفقر يمتلك جوانب متعددة الأبعاد، يمكن أن تكون عرضة للتأثر بعوامل مختلفة وخصوصاً في إطار السياسة المالية سواء بشكل مباشرٍ وغير مباشر من خلال قنوات الإنفاق والتمويل للسياسة المالية، فالطبيعة المتعددة لأبعاد الفقر كالتنمية البشرية (التعليم والصحة) والدخل والاستهلاك وتطوير القابليات، يجب أن تحتل دوراً رئيساً في إطار السياسة المالية، وبناءً على ذلك فان النظر إلى تقييم

السياسة المالية تجاه الفقر يتطلب تقييم كل معايير الإنفاق العام والطريقة التي تمول بها تلك الإنفاقات والظروف الاقتصادية الاجتماعية المحيطة بها باعتبارها أدوات فاعلة في التأثير في بعض أو كل أبعاد الفقر في إطار القنوات التي يمكن أن تمر بها تلك الأدوات. وبناءً على ذلك فان تقييم السياسة المالية للفقر يتمثل بطبيعة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية المباشرة كالرواتب التقاعدية والإعانات (كالإعانات الغذائية) والإنفاق العام على التعليم والصحة، وما يترتب على تلك الانفاقات من واقع الفقراء من خلال تأثيرها في الدخل والاستهلاك الذي تتضمنه تلك الانفاقات (Heltberg et al ., 2001: 2-8).

في حين يمثل الجانب الآخر للسياسة المالية بمصادر الزيادة في الإنفاق العام والتي تمول عن طريق فرض الضرائب المتزايدة التي قد تفرض على الفقراء كالضرائب غير المباشرة من قبل العوائل (بعض ضرائب السلعة) وضرائب الدخل فضلاً عن العبء المتزايد الذي قد يتحمله الفقراء جراء التمويل بالعجز (في شكل تضخم متزايد أو معدلات الفائدة وعبء الدين المتزايد) (McKay, 2002: 3).

وبناءً على ذلك فان الانفاق العام يمثل إحدى الأدوات الرئيسة التي يجب أن تؤدي دوراً فاعلاً في تصحيح النتائج التوزيعية لاخفاقات السوق وتحقيق العدالة عن طريق تحسين توزيع الرفاهية وتخفيض المعدلات الحادة للفقر، فضلاً عن تصحيح الاختلالات الناجمة عن النظام الضريبي المحرفة لضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة. وعليه فان هدف خفض الفقر يعد من أهداف برامج الإنفاق العام والأمن الاجتماعي (SSP) في أغلب البلدان، لأنه يؤدي دوراً مهماً في توفير الخدمات العامة وخصوصاً في الدول النامية كتنمية رأس المال البشري كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية (Walle, 1999: 1-2). إلا أن مدى نجاح سياسة الإنفاق العام وقدرتها على دعم الفقراء يتوقف على الطبيعة التوزيعية لتلك النفقات وقدرتها للحد من المخاطر والصدمات وتقلبات الدخل ومن ثم حماية العوائل من الوقوع في الفقر (Walle, 1999: 20).

وابتداءً وفي إطار التحليل النظري للاقتصاد الكلي فان الإنفاق العام يحدث تأثيره في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره في حجم الإنتاج والتشغيل، وان كان ذلك يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل، ولتوزع آثار الطلب الكلي الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي على الإنتاج والأسعار ومن ثم على مستوى الأجور الحقيقية لدخول الفقراء.

أما في إطار واقع التحليل للتنمية البشرية فان زيادة الإنفاق الحكومي باتجاه التعليم والخدمات الصحية والتحويلات والإعانات الغذائية ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل فضلاً عن زيادة مستويات المنفعة المطلقة للفقراء وفقاً لاعتبارات مؤشرات الرفاهية، في حين يمكن تأشير هذه العلاقة من جانب آخر لاعتبارات تأثير مستوى الدخل في التنمية البشرية في إطار

العلاقة اللولبية التي تتضمنها هذه العلاقة والتي تسعى بمحصلتها إلى خفض الأهمية النسبية للفقر وشدته.

ففي إطار التعليم، يكون الإنفاق العام الموجه لدعم الفقراء من خلال التعليم الأساسي أو الأولي بالدرجة الأساس كونه يعد أكثر دعماً لنصرة الفقراء حيث يزداد عدد المسجلين من الفقراء في تلك المراحل من التعليم، في حين ينخفض في المراحل اللاحقة والجامعية. لذلك فان الدعم المقدم للمراحل الجامعية يعد دعماً لذوي الدخول المرتفعة. ومن جانب آخر فان الانفاق على التعليم في المناطق الريفية هو أقل حظاً وخصوصاً بالنسبة إلى الفتيات مقارنة بالمناطق الحضرية كما أشارت إليه العديد من الدراسات الميدانية في هذا المجال في كل من بيرو وماليزيا (Walle, 1999: 23).

أما في إطار القطاع الصحي فانه يتوجب دعم مراكز الرعاية الصحية الأولية والرعاية الوقائية التي تكون أكثر مناصرة للفقراء (Walle, 1999: 23).

إذاً فدرجة التركيز على خفض الفقر تعتمد على طبيعة الإنفاق، فالزيادات في الإنفاق على الصحة والتعليم الأساسي ذات آثار مفيدة على التنمية البشرية للفقراء، فقد تراوحت نسب الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق لبعض الدول ذات الدخل المرتفع ما بين (4.94%) في المملكة المتحدة و (15.52%) في نيوزلاند وهي مبالغ مرتفعة إذا ما تمت مقارنة مستوى الإنفاق فيها بالمقارنة مع نسب الإنفاق على التعليم في الدول ذات الدخل المنخفض والتي تدنى مستواها في بعضها إلى (2.49%) في الهند وليصل إلى (22.03%) في غانا، والدول ذات الدخل المتوسط والذي يصل إلى (5.74%) في الأرجنتين و (22.8%) في ماليزيا. أما نسب الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق فقد كانت أوفر حظاً في الدول ذات الدخل المرتفع مقارنة بالإنفاق على التعليم حيث وصلت إلى (23.17%) في آيسلاند. في حين تمثلت نسب الإنفاق على الصحة بالمقارنة مع الإنفاق على التعليم بالنسب المتدنية التي تراوحت في بعضها (1.54%) للهند (10.33%) في زامبيا (الدول ذات الدخل المنخفض) و (2.26%) لتركيا (12.05%) في شيلي (الدول ذات الدخل المتوسط) كما هو موضح في الجدول (١).

الجدول (١)

الإنفاق على التعليم والصحة بالإضافة إلى الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى

كنسبة من إجمالي الإنفاق لدول ذات مستويات دخلية مختلفة

الدولة	التعليم	الصحة	الرفاهية والتأمين الاجتماعي	الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى	
استراليا	7.53	13.02	35.17	72.61	1997
نيوزلاند	15.22	15.88	39.90	40.48	1997
النمسا	9.19	12.95	41.20	58.42	1996
أيسلندا	12.83	23.17	22.76	30.75	1996
ايرلندا	13.17	15.25	28.09	60.53	1995
المملكة المتحدة	4.94	13.96	31.12	56.40	1995
– الدول ذات الدخل المنخفض					
بروندي	13.78	2.58	5.84	11.49	1997
كاميرون	14.62	4.17	.74	12.85	1995
أثيوبيا	14.04	5.33	5.91	12.81	1995
غانا	22.03	6.96	7.10	23.21	1993
زامبيا	17.74	10.33	1.44	13.5	1996
الهند	2.49	1.54	--	32.12	1997
إندونيسيا	9.03	2.52	7.24	19.36	1996
– الدول ذات الدخل المتوسط – الأدنى					
كولومبيا	19.02	5.41	7.81	39.98	1993
دومينكان	12.6	11.16	4.58	17.39	1996
الأردن	14.31	9.04	18.38	11.44	1996
تايلاند	21.16	8.58	3.74	6.54	1997
تونس	18.68	6.87	61.68	28.31	1996
– الدول ذات الدخل المتوسط – الأعلى					
الأرجنتين	5.74	2.53	53.36	59.83	1996
البرازيل	3.64	6.27	30.42	39.68	1994
شيلي	15.98	12.05	33.42	51.78	1997
ماليزيا	28.8	6.26	7.2	22.93	1997
بولندا	6.24	10.23	50.9	63.47	1997
تركيا	11.16	2.26	4.45	46.77	1996

U.N., International Government Finance, New York, 1998.

أما الإنفاق الموجه نحو الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى (بضمنها التأمين الاجتماعي والرفاهية)، فان نسبه كانت مرتفعة وخاصة في الدول ذات الدخل المرتفع حيث وصلت إلى (72.61%) في استراليا، في حين كانت تلك النسب أدنى منها في دول الدخل المنخفض والمتوسط حتى وصلت في بعضها إلى (32.12%) في الهند، (59.83%) للأرجنتين، (63.47%) لبولندا. إلا أنها بقيت متواضعة في قيمتها المطلقة عن دول الدخل المرتفع.

إن هذا النوع من الإنفاقات الموجهة نحو التحويلات العامة أو التحويلات النوعية*، كإعانات الغذاء (الطوابع الغذائية وحصص التمويل ووجبات الطعام المدرسية) له آثاره على الدخل والإنفاق للفقراء. وفي نفس السياق فان للأدوات غير المباشرة تأثيراتها الفاعلة في خفض الفقر من خلال تنمية البنى التحتية في المناطق الريفية والفقيرة فضلاً عن الانفاقات المتعلقة بضمان الأمن في مناطق النزاع. إن هذه التأثيرات غير المباشرة لايعني أن تكون تأثيراتها صغيرة في الفقر إلا أنها أقل تأثيراً من التأثيرات المباشرة.

خامساً. تقييم السياسة الضريبية على الفقر:

ان تصميم وإدارة الإنفاق العام والضرائب يعدان من المعضلات الأساسية التي تواجه الدول النامية وخصوصاً منها ذات الدخل المنخفض (الفقيرة) ذات المديونية العالية (HIPC's) كونها تواجه مشاكل أساسية تتمثل في تمويل خدمة الديون الخارجية بالإضافة إلى خفض الديون المحلية مقابل زيادة الإنفاق الحكومي في القطاعات الاجتماعية، (Adam & Bevan, 2001: 8). ولما كانت مهمة صانعي السياسة المالية المساهمة في النمو الاقتصادي والتحسين المباشر لمؤشرات التنمية البشرية فان ذلك يتطلب تعبئة أكبر للدخل من خلال الإصلاحات الضريبية لغرض تحقيق مستويات أكبر من الإنفاق التنموي وخفض معدلات الفقر (Addison & Osi, 2001: 1). وفي هذا السياق أكد Davoodi and Cupta (2000) أن الدول النامية لم تحقق نفس نجاح الدول المتقدمة في تصميم الهياكل الضريبية التصاعدية وتحسين نوعية إدارة الضرائب التي تشكل عبئاً صغيراً على الطبقة الأفقر من السكان، وهذا يعني أن السياسات الضريبية ذات أهمية أساسية في توفير دخول إضافية بالطريقة التي لا تجعل الفقر أسوأ أو تجعل النمو الاقتصادي أبطأ (Davoodi & Cupta, 2000 :2-5).

* حول مفهوم الكفاءة في تحليل الآثار المضادة للفقر من خلال تحويلات الرفاهية والتي تعرف بكفاءة خفض الفقر والمقدم عام (1979) من قبل: Beckerman، أنظر: (Kim, 2000:3-6).

وعليه فان الضرائب بوصفها إحدى مصادر التمويل، تساهم مساهمة رئيسة في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة لتعيد توزيعها عن طريق تمويل الخدمات العامة ومنح إعانات البطالة التي يستفيد منها أصحاب الدخول المنخفضة وخصوصاً الفقراء (البطريق، ١٩٨٥ : ١١٥، ١١٩).

وبناءً على ذلك قدم صندوق النقد الدولي برنامج التحسينات للتكييف الهيكلي (ESAF) عام (1987) ليتبعه برنامج خفض الفقر وتسهيل النمو (PRGF) عام (1999) الذي طرح جراء الأزمات الاقتصادية والعجز في ميزان المدفوعات والميزانيات الحكومية لغرض إرساء مبادئ تقديم الإصلاحات الضريبية للدول ذات الدخل المنخفض.

وابتداءً وفي إطار التحليل الكلي يمكن استخدام الضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية معينة قد تستخدم لتحقيق العمالة الكاملة، ففي ظل انخفاض الضرائب سوف يزداد مستوى الطلب الكلي مولداً زيادات في مستوى الناتج والعمالة فضلاً عن زيادة مستوى الأسعار مولداً انخفاضاً في الأجور الحقيقية وزيادة مستوى الاستخدام. إلا أن الأثر الإجمالي لزيادة الاستخدام يتوقف على فاعلية السياسة المالية في ظل انخفاض مرونة الاستثمار لسعر الفائدة والذي (سعر الفائدة) يرتفع نتيجة لانخفاض المستوى الضريبي، ليولد تأثيرات ايجابية صافية باتجاه زيادة مستوى الاستخدام. ومن جهة ثانية فان التأثيرات الصافية على الفقراء والناتجة عن السياسة الضريبية تتولد من خلال الآثار الصافية على مستوى الأسعار. فالانخفاض الحاصل في الدخل الشخصي القابل للتصرف نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل الشخصي يؤدي إلى المطالبة بزيادة الأجور لتعويض الانخفاض الحاصل في الدخل الشخصي القابل للتصرف مما يترك آثاره في انخفاض العرض الكلي وزيادة مستوى الأسعار. وبالمقابل فان زيادة الضرائب ستؤدي إلى خفض مستوى الطلب الكلي وانخفاض مستوى الأسعار وستولد تأثيرات صافية للأسعار باتجاه الارتفاع أو الانخفاض (موسجريف و بيجي، ١٩٩٢: ٥٣١) .

أما في إطار برامج الاستقرار للاقتصاد الكلي، فان الهدف الرئيس لمعظم هذه البرامج تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي من خلال تخفيض عجز الميزانية والذي يجب أن لا يتمخض عن إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي كونها تشكل ردود فعل سلبية تجاه الفقراء من خلال تخفيض الخدمات المقدمة لهم وخفض الاستثمارات الموجهة نحو البناء التحتي والتي تكون ضرورية لتحقيق النمو وخفض الفقر. وعليه فان تحقيق الاستقرار والمساهمة في رفع الدخل يتحققان من خلال الإصلاحات الضريبية بدلاً من خفض الإنفاق وذلك لمخاطرها تجاه الفقراء. (Heady, 2001: 5)

أما الاتجاه الآخر للاصلاحات الضريبية فيتمحور في إطار الضرائب غير المباشرة وخصوصاً أن الكثير من الايرادات الضريبية تأتي من ضرائب غير مباشرة مشوهة أو غير كفوءة

كالضرائب على التجارة الدولية وخصوصاً ان تخفيض الرسوم على الاستيرادات قد يواجه معارضة كبيرة وذلك للتهديد الذي يواجهه في إنتاج بعض السلع المحمية وما يترتب عليها من زيادة معدلات البطالة نتيجة لتحرير التجارة. وبالمقابل فان تحرير الصادرات قد يزيد من إمكانية فتح فرص عمل جديدة ومن ثم تحسين الرفاهية الاجتماعية فضلاً عن التحسينات المترافقة في الالتزام الضريبي نتيجة لخفض الضرائب التجارية. إلا أن تلك التخفيضات التجارية تستوجب تحقيق إجراءات تعويضية من خلال توسيع قاعدة الضرائب على السلع المحلية كونها أقل تحريفاً من الضرائب التجارية وبالشكل الذي يضمن عدم زيادة التكاليف الحدية وخصوصاً أنها تتضمن العديد من الاستثناءات الخاصة والتي ليست لها أية علاقة بالفقراء* (Heady, 2001: 5).

ان تحقيق أهداف السياسية الضريبية تجاه الفقراء يستدعي إدخال عناصر التشخيص الضريبي العام للضرائب المباشرة وبالشكل الذي يحقق التوزيع العادل للعبء الضريبي من خلال تحديد حجم الدخل ومصادره مع ضرورة تحقيق الإعفاء الضريبي لأصحاب الدخول المنخفضة وبالشكل الذي يتناسب واعتبارات الأعباء العائلية وبما يتلاءم ومستوى المعيشة كما يتطلب متابعة أوجه استخدام هذا الدخل أيضاً مما يدعو إلى فرض الضرائب على الإنفاق (البطريق، ١٩٨٥ : ١٣١).

إلا أن ضرائب الدخل الشخصي (المباشرة) عادةً ما تواجه صعوبات في العديد من الأقطار المنخفضة الدخل لارتفاع نسبة الفقراء مما يتطلب تنمية إدارة نظام ضريبة الدخل الشخصي في إطار تخفيض الاستثناءات التي ليست لها علاقة بالفقراء وتوسيع القاعدة الضريبية في الدول النامية كونها تمتلك قواعد ضريبية ضيقة جداً. كما أن الاستثناءات مصممة لحماية مصالح المجموعات ذات الدخل المرتفع (السلطة)، فتوسيع القاعدة الضريبية سوف يؤدي إلى رفع الدخل الحكومي وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق إعادة توزيع الدخل، كونها الجزء الوحيد من النظام الضريبي الذي يعاد توزيعه بشكل فاعل، كما هو الحال في الدول المتقدمة. وعليه فان الضرائب يجب أن توجه نحو خفض التباين والفقر وبالطريقة الأقل تشويهاً.

من يتتبع واقع الجدول (٢) يلاحظ ارتفاع نسب الضرائب المباشرة على الدخل في مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع لتصل إلى (94.5%) عام 1997 في الولايات المتحدة

---

* توضح تجربة جمهورية الجيك Czech Republic أن تطبيق معدل منخفض من ضرائب القيمة المضافة (VAT) تصل إلى (5%) لجميع السلع والخدمات واستخدام الفائض في الايرادات لتحقيق منافع حكومية كالرواتب ومنافع الطفولة والبطالة (Addison and Osei, 2001 : 9).

وأدناها في نيوزلاند (67.7%) للعام نفسه. في حين تعد هذه النسب أقل في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط فقد تراوحت بين (15.95%) في الباكستان عام (1991) و (37.14%) في اليمن عام (1992) في إطار مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض، في حين كانت الدول ذات الدخل المتوسط ذات نسب أفضل إذ وصلت إلى (68.45%) في الجزائر عام (1995) و (61.25%) في شيلي عام (1994) في حين نجد الصورة معكوسة أمام الضرائب غير المباشرة والتي نجدها منخفضة في دول الدخل المرتفع وقد وصلت إلى أدناها في الولايات المتحدة (4.77%) عام (1997)، في حين لا تزال تلك النسب مرتفعة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط لتصل إلى (81.09%) في الباكستان عام 1991. وفي هذا الصدد يوضح صندوق النقد الدولي وجهة نظره حول التأثيرات التوزيعية في إطار برامج التكييف الهيكلي في أن توسيع قاعدة الضرائب المباشرة سيكون له تأثيرات توزيعية لمناصرة الفقراء، في حين أن الضرائب غير المباشرة على المعاملات أو على الاستهلاك من السلع والخدمات هي أبعد الضرائب عن تحقيق العدالة لتعذر صياغتها بالطابع الشخصي ومن ثم تميل في أن يكون لها تاثيرات توزيعية عكسية (Addison & Osei, 2001: 13)، مالم تدخل عليها ألوان التشخيص كالتمييز في المعاملة الضريبية بين السلع الضرورية والكمالية لتولد تأثيرات توزيعية لمصلحة الطبقات الفقيرة. وعليه فان الحاجة تتطلب توجيه المدفوعات المباشرة إلى الأفراد بشكل إعانات لأسعار المستهلك (أو نسب أدنى للضرائب) لتشمل سلعاً معينة ذات مرونة طلب سعرية منخفضة تمثل السلع الضرورية لمعظم الطبقات الفقيرة.

الجدول (٢)

يوضح نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى إجمالي

الضرائب لدول ذات مستويات دخلية مختلفة

– الدول ذات الدخل المنخفض	الضرائب المباشرة %	الضرائب غير المباشرة %
غانا 1992	20.575	79.425
الهند 1994	29.03	70.78
كينيا 1992	34.106	64.785
الباكستان 1991	15.95	84.04
اليمن 1992	37.14	57.47
– الدول ذات الدخل المتوسط– الأدنى		
الجزائر 1995	68.45	30.42
كولومبيا 1992	48.65	49.97
الأردن 1997	22.68	72.017
رومانيا 1994	66.5	31.030
– الدول ذات الدخل المتوسط– الأعلى		
الأرجنتين 1991	57.035	36.585
البرازيل 1996	35.24	43.46
شيلي 1994	61.25	38.76
هنكاريا 1993	54.65	42.612
ماليزيا 1989	42.162	55.144
– الدول ذات الدخل المرتفع		
الولايات المتحدة 1997	94.5	4.77
كندا 1994	76	23.9
استراليا 1997	74.83	24.69
نيوزلاند 1997	67.7	31.76

U.N., International Government Finance, New York, 1998.

المبحث الثاني
آليات تأثير السياسة النقدية في الفقر

تمهيد:

تمثل دراسة آثار السياسة النقدية في توزيع الدخل والفقر إحدى الدراسات المهمة في إطار العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي وخفض الفقر سواءٌ في البلدان النامية أو في البلدان المتقدمة، لأن السياسات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية وخفض الفقر على وجه الخصوص، لأن السياسات التوزيعية وسياسات خفض الفقر غالباً ما تعتمد في طبيعتها على الوضع الاقتصادي والهيكل الاجتماعي والسياسي فضلاً عن هيكل السوق لذلك البلد. (Hoeven, 2000: 5)

إلا أن السياسة النقدية تواجه صعوبات كبيرة في اتجاه تخفيف معدلات الفقر. فالإجراءات التوسعية للسياسة النقدية والمؤدية إلى حصول فترات من البطالة دون الاعتيادية، فضلاً عن زيادة مستوى الإنتاج ليؤدي إلى رفع دخول الفقراء وتخفيض معدلات الفقر في الأمد القصير. إلا أن تلك الرؤية قد تكون صحيحة وعلى نحو مؤقت ولكنها قد تكون مختلفة في الأمد البعيد، إذ تسبب الإجراءات المؤدية إلى البطالة المنخفضة ارتفاعاً في مستوى التضخم (في ظل اقتصاد في مستوى التشغيل الكامل) وليعود مستوى الإنتاج والاستخدام إلى معدلاتهما الاعتيادية ومن ثم يعود الفقر إلى معدله الأولي. وبذلك كانت السياسة النقدية التوسعية قد حققت مدة مؤقتة لخفض الفقر على حساب التضخم الأعلى وعلى نحو دائم. وعلى هذا الأساس قد يلجأ صناع السياسة إلى تبني سياسة نقدية انكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الابتدائي لتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج والوصول إلى مستوى أعلى من البطالة والفقر. وبذلك فان صناع السياسة أمام القبول باحدى السياستين إحداهما خفض التضخم مع ارتفاع البطالة والأخرى ارتفاع التضخم مع خفض البطالة .(Romer & Romer,1998: 174-175)

ولما كانت السياسة النقدية تمثل إحدى الأدوات الرئيسة لإدارة الاقتصاد الكلي، فاننا سنحاول توضيح العلاقات الرئيسة التي من خلالها تمارس السياسة النقدية فاعليتها بوصفها أحد مقومات السياسة الاقتصادية، والقنوات التي يمكن أن تمارس تأثيراتها في تخفيف التباين في الدخل وخفض الفقر في الأمد القريب والأمد البعيد، بالرغم من الجدل القائم بين النقديين والكينزيين حول الفعالية النسبية للسياسة النقدية والسياسة المالية، فضلاً عن اختلاف الرؤى النظرية بين صناع السياسة النقدية والعديد من الباحثين المطالبين بدور أوسع للسياسة النقدية من حيث تحفيز النمو وتخفيض البطالة والتباين الحاصل في الدخل كونها ستراتيجية فعالة من

أجل تخفيض معدلات الفقر، التي يجب أن تأخذ دورها ليس في البلدان المتقدمة فحسب، بل في البلدان النامية في ظل إجراءات إصلاحية متكاملة.

أولاً. أثر السياسة النقدية في توزيع الدخل ومعدلات الفقر في الأمد القصير

ان التعثر الحاصل في النمو الاقتصادي والناتج عن الزيادة الحاصلة في معدلات الفائدة، فضلاً عن انخفاض سعر الصرف (المغالاة في سعر الصرف) قد أثر تأثيراً مباشراً في معدلات البطالة، مولداً تأثيرات إجمالية على مختلف العاملين ولكن بدرجات متفاوتة، إلا أن تأثيراته تكون أكبر في العمالة غير الماهرة مقارنة بالعمالة الماهرة، إذ تفضل المنشآت في اقتصاد مفتوح زيادة معدلات البطالة من العمالة غير الماهرة على حساب الاحتفاظ بالعمالة الماهرة، مما ولد تأثيرات سلبية باتجاه التزايد الحاصل في تباين الدخل وتزايد معدلات الفقر فيها في إطار الأجل القصير.

إن التباين في توزيع الدخل الناتج عن تزايد معدلات البطالة نتيجة للانخفاض الحاصل في اجمالي الاستثمار كما بينا أعلاه وما ينتج عنه من تأثيرات سالبة في معدل الفقر يعتمد بالدرجة الأساسية على حساسية الاستثمار والاستهلاك لسعر الفائدة الأعلى، فضلاً عن الانخفاض في الطلب الكلي المتوقع نتيجة للزيادات الحاصلة في أسعار الفائدة (وانخفاض الاستثمار) وما ينتج عنه من تأثيرات إجمالية في تناقص الإنتاج والاستخدام وخصوصاً في ظل ارتفاع مرونة الاستخدام إلى تقلبات الإنتاج. وإلى جانب كل ذلك فان معدلات البطالة قد تعزز نحو الارتفاع في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن السياسة النقدية التقييدية لتولد ارتفاعاً في الأجور الحقيقية للعاملين دون أن يرافقها انخفاض في الأجور الاسمية لهم (لصلابة الأجور الاسمية Nominal Rigidities نحو الأسفل) لتؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة (Leidy & Tokarick, 1998: 3-7).

ومرة أخرى يبدو أن البطالة تصيب العمل الأدنى مهارة بالدرجة الرئيسة لتزيد من انحراف القيود النقدية في التباين ومعدلات الفقر. أما المسار الآخر الذي تؤثر من خلاله السياسة في كل من توزيع الدخل ومعدلات الفقر في الأمد القصير فيكون من خلال معدلات الفائدة الحقيقية (في ظل ثبات معدل التضخم المتوقع في الأمد القصير)*، إذ أن الانخفاض

* ان زيادة الأسعار الناتجة عن السياسة النقدية التوسعية ستولد ضغوطاً تجاه زيادة الأجور النقدية للعاملين، إلا أن تلك الزيادات الحاصلة في الأجور والأسعار تتوقف على مستوى الموارد المستخدمة في الاقتصاد، كما أن زيادة مستوى الأسعار والأجور سيولد تأثيراته في زيادة الطلب على النقود وارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض مستوى الناتج الحقيقي في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل فان الاقتصاد يعود الى مستواه الابتدائي من الإنتاج والاستخدام في ظل حيادية النقود في الأمد الطويل. (Sullivan and Sheffrin, 1998: 269-281).

في عرض النقد من شأنه أن يقود إلى زيادة معدل الفائدة سواء الاسمي أو الحقيقي ليولد تأثيرات حقيقية في خفض مستوى الاستثمار والاستخدام، وخصوصاً في ظل المرونة المرتفعة للاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة، لتولد السياسة النقدية تأثيرات مهمة في معدلات التباين والفقر فيها. كما أن زيادة القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية فضلاً عن القيمة الحقيقية لأموال المقترضين تؤدي إلى زيادة تباين الدخل وخصوصاً في ظل تركز المقرضين في القمة مما في قعر توزيع الدخل.

وأخيراً فان تباطؤ معدل التضخم في الأمد القصير من شأنه أن يؤدي إلى ابطاء الخسائر الحاصلة في القوة الشرائية لأقيام المدخولات الاسمية الثابتة مثل الرواتب التقاعدية والتحويلات، ليؤدي إلى تخفيض التباين في الدخل على اعتبار أن الفقراء يتلقون الجزء الأكبر من دخلهم من تلك التحويلات بالمقارنة مع الأفراد ذوي الدخل المرتفع.

وبناءً على ذلك فان السياسة النقدية التقييدية كانت بصورة عامة تؤدي إلى سوء التأثيرات في التباين في الأجل القصير. أما المنافع التي يحققها الفقراء فهي تأتي من خلال تباطؤ معدل التضخم والتي تساعد على حماية القدرة الشرائية للتحويلات. وعلى ما يبدو فان السياسة النقدية التقييدية تمارس تأثيراتها بمزيد من التباين والفقر والتي يمكن توضيح قنواتها في الشكل (٢).

الشكل (٢)

يوضح آثار السياسة النقدية في توزيع الدخل ومعدلات الفقر في الأمد القصير

ثانياً. أثر السياسة النقدية في توزيع الدخل ومعدلات الفقر في الأمد البعيد

تتحكم السياسة النقدية في الأمد البعيد في كل من متوسط التضخم والتغير في الطلب الكلي، وذلك لتأثيراتها الفاعلة في معدلات النمو وتوزيع الدخل ومن ثم في رفاهية الفقراء، ولاسيما عندما تكون الأسواق غير مكتملة. أما التضخم المرتفع فقد يخلق حالة من عدم التأكد والاستقرار في الاقتصاد الكلي فضلاً عن الاضطرابات في الأسواق المالية، كما تخلق معدلات عالية للضريبة على رأس المال مما يحبط كل أنواع الاستثمار سواء في إطار رأس المال البشري أو المادي فضلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ليؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي (وخصوصاً في ظل معدلات التضخم المرتفعة)، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة. ان ارتفاع التضخم يؤثر في الفقراء من خلال توزيع الدخل، في حين تؤثر السياسية النقدية في توزيع الدخل في الأمد البعيد من خلال قنوات متعددة (Romer & Romer, 1998: 176). تتمثل الأولى بإعادة التوزيع الناتجة عن التأرجحات الحاصلة في التضخم غير المتوقع والتي يمكن أن تؤثر مباشرة في التباين.. أما القناة الثانية فهي التخفيضات في رأس المال المادي والمتسببة في حالة عدم التأكد واضطرابات السوق المالي التي ترفع متوسط العائد على رأس المال وتخفض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى توسيع مستوى التباين في توزيع الدخل.. أما القناة الثالثة فتتمثل بالرؤية المعكوسة للقناة الثانية من خلال قدرة التضخم على تحويل العبء الضريبي بعيداً عن الأيدي العاملة باتجاه رأس المال. إلا أن تأثيرات العبء الضريبي غالباً ما تكون أكثر قسوة باتجاه الأفراد منخفضي الدخل بالمقارنة مع أصحاب رؤوس الأموال مما يولد زيادة في التباين.. أما القناة الرابعة فهي تمثل حالة عدم التأكد وتخفيض فاعلية الأسواق المالية المتأتية من التضخم وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي والتخفيض الحاصل في كل من رأس المال المادي والبشري مؤدياً إلى انحراف الآلية التي يمكن بواسطتها تخفيف التباين.

وبناءً على ذلك فان الهدف الرئيس من السياسة النقدية التقييدية في الأمد الطويل هو خفض التضخم وتحقيق مستوى ملائم للأسعار لتأثيره الفاعل في تخفيض التباين في الدخل وتخفيف الفقر من خلال قنوات مختلفة يمكن توضيحها في الشكل (٣)، إذ أن التضخم الأدنى في الأمد الطويل يؤدي إلى ابطاء تآكل القدرة الشرائية للنقود ومن ثم يمكن أن تؤثر في توزيع الدخل.

١. ان الفقراء يكونون أقل قدرة على حماية مستوياتهم المعيشية من الصدمات التضخمية مقارنة بغير الفقراء. فبسبب وجود حواجز الدخول في معظم الأسواق للأصول المالية غير النقدية، الذي يؤدي إلى أن يحول الفقراء الجزء الأعظم من ثرواتهم نقداً مما يفعله غير الفقراء (على اعتبار أن الجزء الأعظم من ثروة الفقراء هي في شكل سيولة نقدية) الأمر الذي يعرضهم

إلـــــــــى تآكـــــــــل القـــــــــدرة الشـــــــــرائية جـــــــــراء التضـــــــــخم (Ferreira & et.al., 1999: 1-12). ومن ثم فان السياسة النقدية التقليدية تميل إلى تحسين توزيع الدخل عن طريق إبطاء تآكل الموجودات المالية النقدية.

٢. ان التضخم الأدنى من شأنه أن يبطئ تآكل القيمة الحقيقية للتحويلات العامة مثل تحويلات العاطلين والرواتب التقاعدية، التي غالباً ما تشكل الجزء الأعظم من دخول الفقراء، فضلاً عن كونه يبطئ تآكل القيمة الحقيقية للدين الخاص.

٣. ان السياسة النقدية التقييدية لها القدرة على تعزيز النمو طويل الأجل عن طريق تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتحفيز الاستثمار.

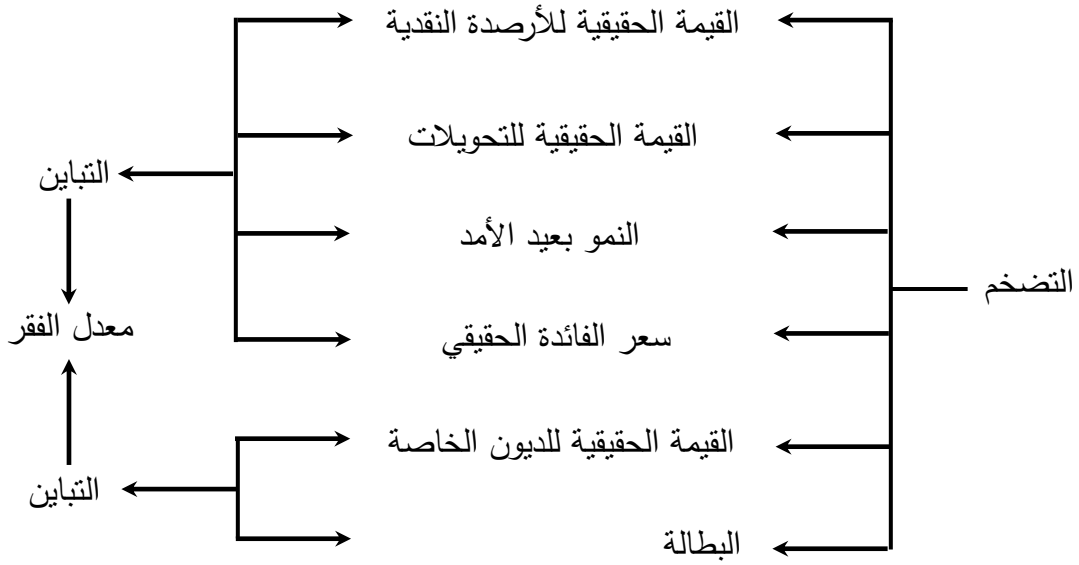

Galli Rossana and Hoeven, Rolph Vander (2001), Is Inflation Bad for Income Inequality: The Importance of the Initial Rate of Inflation, Employment paper, No.29, P.35.

الشكل (٣)

آثار السياسة النقدية في التباين ومعدلات الفقر في الأمد الطويل

ثالثاً. أثر التضخم في التباين ومعدلات الفقر:

ان مستوى التنمية وكما أشارت إليه فرضية كوزنتس (Kuznets 1955) يعد المحدد الرئيس لتوزيع الدخل، لأن البلدان تنتقل من المساواة النسبية إلى التباين وتعود إلى المساواة خلال المراحل التنموية التي تمر بها. ومع ذلك فان دراسات عدة أكدت أن فرضية كوزنتس لا توضح سوى جزء محدد من الاختلافات في توزيع الدخل (Galli & Hoven, 2001: 2).

في حين تضطلع سياسات أخرى كالسياسات المالية والنقدية والتحولات الاجتماعية وسياسات تنمية رأس المال البشري بتأثيرات مهمة في تضييق الفروقات في توزيع الدخل. (Chu and et.al., 2000: 1)

وعلى الرغم من تعدد الدراسات فان إطار تحليل العلاقة بين معدل التضخم وآثاره في مستوى الرفاهية ومعدلات الفقر، في وجهات النظر كانت متفاوتة بين المتشائم والمتفائل في اتجاه تأثير معدلات التضخم على مستويات الفقر. إلا أن وجهات النظر تلك قد تكون صحيحة وذلك لاختلاف الآلية والتأثيرات التي تحدثها التقلبات المختلفة لمعدلات التضخم في التأثير في النمو وتوزيع الدخل ومعدلات الفقر في أغلب البلدان.

إن الدراسة التي قدمها بلانك وبلايندر Blank and Blinder (1986) تشير إلى أن التضخم قد أدى إلى زيادة نسبة الفقر، بالرغم من الزيادة المتواضعة في حصص الدخل للخمس الأفقر من مستلمي الدخل (Blank and Blinder, 1986: 180-208).

في حين استنتج ايكستين Eckstein وليدرمان Liderman (١٩٩٢) أن الزيادة الحاصلة في التضخم وبنسبة ١٠% ستولد كلفاً على الرفاهية تتراوح بين (١% – ٢,١٩%) في الناتج المحلي الاجمالي (Faria and Carneiro ,2001:91) ، وأشار كايسني Cysne وسايمونسين Simonsen (١٩٩٤) أن تلك الزيادة الحاصلة في التضخم وفي حالة الاقتصادات ذات التضخم المرتفع لها آثار ايجابية على الرفاهية تقدر بـ (٤,٢٥%) من الناتج المحلي الاجمالي (Faria and Carneiro ,2001:91).

ويجد كاردوسو Cardoso (١٩٩٢) في دراسة لسبعة أقطار من أمريكا اللاتينية أن الضريبة التضخمية لا تؤثر في الأفراد تحت خط الفقر بسبب انخفاض ممتلكاتهم النقدية، كما أن التأثيرات المحتملة لاعادة التوزيع الناتج عن التضخم غير المتوقع على الفقراء من خلال أرباح وخسائر رأس المال غالباً ما تكون قليلة، باعتبار أن الأصول والديون المالية بين الفقراء صغيرة جداً مما يجعلها عرضة للتأثر بالتضخم، كما يشير إلى أن التضخم المرتفع يقترن بانخفاض الأجور الحقيقية (Easterly & Fischer,2000: 3-4).

أما شيلر Shiller (١٩٩٦) فقد أدرك أن زيادة التضخم تؤدي إلى خفض المستوى المعاشي للأفراد وخصوصاً أن ارتفاع مستوى الأجور قد لا يكون بنفس ارتفاع مستوى الأسعار خلال عملية التضخم (Easterly& Fischer, 2000: 6). أما ريزيندي Rezende (١٩٩٨) فقد أوضح أن معامل جيني ازداد وبشكل ثابت مع ارتفاع التضخم في البرازيل خلال عقد الثمانينات ثم انخفض مع استقرار التضخم خلال المدة (١٩٩٤–١٩٩٦). في حين طرح وليم استيرلي Easterly و فيشر Fischer (٢٠٠٠) في دراستيهما لأثر التضخم في معدلات الفقر، أن الفقراء في الدول النامية أكثر تأثراً بالتضخم بالمقارنة مع الدول الصناعية فضلاً عن أن

الأفراد في سن التقاعد هم الأكثر تأثراً بالتضخم بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى (Easterly and Fischer, 2000: 7-22). ويذكر شيلر Shiller (١٩٩٧) أن القيمة الحقيقية لموجودات وأصول الفقراء تكون معزولة تماماً عن التضخم في حين أن القيمة الحقيقية لديونهم تنخفض نتيجة للتضخم غير المتوقع وعلى هذا الأساس يستنتج شيلر Shiller أن التضخم يسبب ربح رأس المال الحقيقي المقترض لمتوسط العائلة الفقيرة. وكانت وجهة نظر روزانا غالي Rossana Galli و رولف هوفين R. Hoeven أن تحليل لغز التضخم والتباين ومعدل الفقر يعتمد على المستوى الابتدائي للتضخم. فعندما يكون التضخم الابتدائي عالياً فان تخفيضه قد يخفف التباين، ولكن عندما يكون التضخم الابتدائي منخفضاً فان تخفيض التضخم قد يأتي على حساب مستوى أعلى من التباين والفقر، ولتوحي العلاقة بين التضخم والتباين في الدخل أنها على شكل الحرف "U" إذ ينخفض تباين الدخل عندما يرتفع التضخم من المعدلات الأدنى إلى المعتدلة ويزداد مرة أخرى عندما ينمو التضخم إلى أبعد من حد معين. (Galli & Hoeven, 2001: 1-7)

وتوصلت كريستينا رومير Romer, Ch. وديفيد رومير Romer, D. الى أن ارتفاع متوسط التضخم ينتج عنه علاقة عكسية مع متوسط الدخل للخمس الأفقر من السكان، وذلك يعني أن العلاقة بين أداء السياسة النقدية طويلة الأجل ورفاهية الفقراء تكون أكبر عند المستويات المنخفضة لمتوسط التضخم، بالرغم من أن العلاقة قد أهملت العديد من العوامل التي تؤثر في دخول الفقراء والتي قد تكون مرتبطة مع الأداء الطويل الأجل للسياسة النقدية (Romer & Romer, 1998: 179, 182-183).

وتأسيساً على ذلك فان التضخم وكما يشير أغلب الاقتصاديين الضريبة الأكثر قساوة على الأفراد ذوي الدخل المنخفض وخصوصاً في ظل انخفاض قدرة الفقراء على حماية أنفسهم من التضخم بالمقارنة مع الأفراد ذوي الدخل المرتفع. وبناءً على ذلك فان التضخم يعد أحد العوامل الرئيسة التي يمكن أن تساهم في تعميق التباين ومعدلات الفقر من خلال القنوات التي يسلكها هذا المتغير في التأثير في معدلات الفقر، التي يحاول من خلالها صناع السياسة النقدية إدارة التضخم بالشكل الذي يتكيف مع خفض التباين وتخفيف معدلات الفقر من خلال التأثير الذي تمارسه معدلات التضخم المتفاوتة في تباين النمو الاقتصادي من جهة والعلاقة المتبادلة مع معدلات البطالة من جهة أخرى وما يترتب عليهما من تأثيرات جوهرية في خفض التباين ومعدلات الفقر.

رابعاً. أثر التضخم في النمو الاقتصادي:

يعد التضخم إحدى الأدوات الرئيسة التي يمكن أن تسهم في التأثير في التباين ومعدلات الفقر خلال العديد من القنوات الفعالة للنشاط الاقتصادي. ولما كان النمو الاقتصادي أحد الشروط الضرورية لزيادة متوسط دخل الفرد، فضلاً عن إعادة توزيع الدخل في اتجاه خفض التباين ومن ثم خفض معدلات الفقر. فان التضخم الناتج عن السياسة النقدية التوسعية يمثل إحدى الأدوات الرئيسة في التأثير على معدل نمو الناتج الحقيقي فضلاً عن تأثيراته الحقيقية باتجاه توزيع الدخل ورفاهية الفقراء. ولهذا السبب فان التضخم يعد من الاعتبارات الرئيسة والأولية لصانعي السياسة النقدية، باعتبار أن ارتفاع مستوى التضخم سوف يؤدي إلى الخسارة في رفاهية الفقراء وعليه فان صانعي السياسة النقدية أمام خيار رفع متوسط رفاهية الفقراء عن طريق خفض مستوى التضخم ورفع مستوى نمو الإنتاج الحقيقي للفرد الواحد.

ومن مراجعة العديد من الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية للعلاقة بين السياسة النقدية وما ينتج عنها من تأثيرات تضخمية في رفاهية الأفراد ومعدل نمو الناتج كانت قد توصلت إلى علاقات مختلفة حول علاقة التضخم والنمو الاقتصادي. فابتداءً بنظريات التضخم.. نظرية سحب الطلب Demand-pull Inflation وفي إطار النظرية الكلاسيكية فان الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي وارتفاع مستوى الأسعار سوف لن يصاحبه زيادة في مستوى الناتج الكلي. إلا أن الرؤية قد تبدو مختلفة في إطار الرؤية الكينزية فان زيادة مستوى السعر ستترافق مع زيادة مستوى الإنتاج والاستخدام الكليين. أما في إطار نظرية دفع الكلفة Cost-push Inflation فان الاستخدام والناتج الكلي يتجه إلى الانخفاض المترافق مع ارتفاع مستوى السعر في وضعه الابتدائي ومن ثم ليتجه نحو المستوى التوازني الابتدائي في الأمد الطويل مع التكييفات الحاصلة نتيجة لزيادة مستوى الطلب الكلي المتولدة عن الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية مولدة ارتفاعاً في مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية للعاملين (Hillier, B., 1986: 128-133). ومن هذا المنطلق النظري والخاص بنظريات التضخم. فان التحليلات النظرية والدراسات التجريبية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي كانت قد نتجت عنها ثلاث نتائج رئيسة تتمثل بعدم توافر علاقة معنوية بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي، في حين أوضحت دراسات أخرى وجود علاقة موجبة ومعنوية لمعدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي وهو ما يعرف بأثر توبن Tobin Effect، فقد أوضح توبن Tobin (1965) أن إحلال النقود ذات العائد المنخفض برأس المال لكونه يمتلك معدل عوائد أكبر في إطار التضخم سيكون له أثر موجب في النمو (Tobin, 1965: 671-684).

وجاءت النتائج التي توصل اليها كل من Kormand & McGuire (1985) مطابقة لما وجدها توين، في حين تمثلت الدراسات التي أجراها Stockman (1981) بالعلاقة السالبة

بين التضخم ومعدل نمو الناتج الحقيقي وهو ما يعرف بالأثر المضاد لتوين Anti-Tobin Effect (Haslag, 1997: 14). إلا أن دراسة كل من Ghosh & Philips (١٩٩٨) للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أشارت إلى أن معدلات التضخم المنخفضة ذات علاقة موجبة مع النمو، في حين كان لمعدلات التضخم المرتفعة آثار سالبة في الناتج الحقيقي (Gillman and et. al., 2001: 1).

لقد أشار موندیل Mundell (١٩٦٣) إلى أن الزيادة الحاصلة في معدل التضخم سوف تخفض من ثروة الأفراد، وأن الحصول على تراكم الثروة يتطلب زيادة الادخارات مما يعني تراكم رأس المال وتسريع النمو الاقتصادي (Haslag, 1997: 12). أما Sidrauski's (١٩٦٧) فقد أوضح أن انخفاض نسب الادخار في ظل التضخم سيقود إلى خفض الإضافات إلى رأس المال ومن ثم خفض معدل النمو، في حين أشار فيشر Fisher (١٩٨١) إلى أن لمعدل التضخم آثاراً سلبية في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(Faria & Carneiro,2001: 90)، وفي السياق نفسه أوضح هانسن وكولي Hansen & Cooley (١٩٨٩) أن الافتراض الرئيس يتمثل بالارتباط الايجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل، فانخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم سوف يؤدي إلى انخفاض العائد لرأس المال ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج (Haslag, 1997: 15).

وأوضح كل من آمبلر وكارديا (Ambler & Cardia, 1997: 111) أن وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو نتيجة للتغير الحاصل في التوسع النقدي. وفي هذا الصدد يشير الباحثان إلى أن الانخفاض في التوسع النقدي ومن ثم الضريبة التضخمية سيقود إلى زيادة النمو والرفاهية. أما ايرلند Irland (1994) فقد ناقش وجهة نظر أثر توين باتجاه ميكانيكية قرارات الاستهلاك– الادخار، فقد أوضح أن نسبة التضخم تؤثر في الاستهلاك وذلك لانخفاض القوة الشرائية للنقود، لذا يلجأ الأفراد إلى زيادة رأس المال ومن ثم زيادة معدل النمو في الأمد القريب، ولكن في النهاية يلجأ الأفراد إلى سحب احتياطاتهم الرأسمالية لتمويل الاستهلاك ومن ثم فان ارتفاع مستوى التضخم ينتج نمواً سريعاً في الإنتاج ولكن بعدها ينمو الإنتاج بشكل أبطأ (Haslag,1997: 13).

وبناءً على ذلك ، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي إلا أن الأمر لم يحسم بشكل قاطع حول التأثيرات التي يمكن أن تولدها المعدلات التضخمية المتفاوتة في شكل معدلات نمو اقتصادي متفاوتة أيضاً، أنظر الشكل (٤) وما ينتج عنهما من تأثيرات مختلفة في معدلات الفقر. وعليه وتحت هذا الرأي أم ذاك

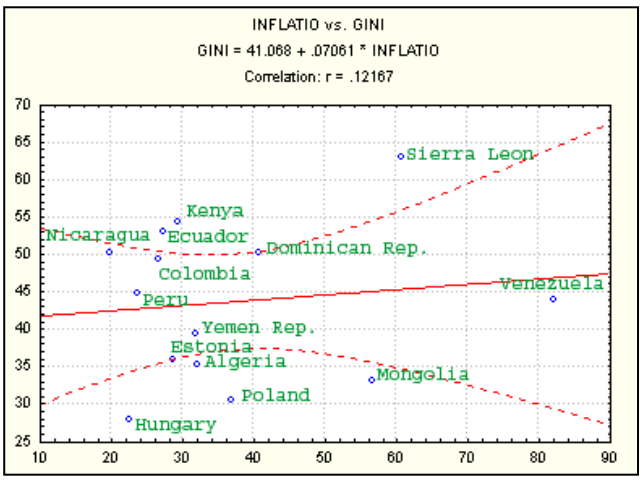

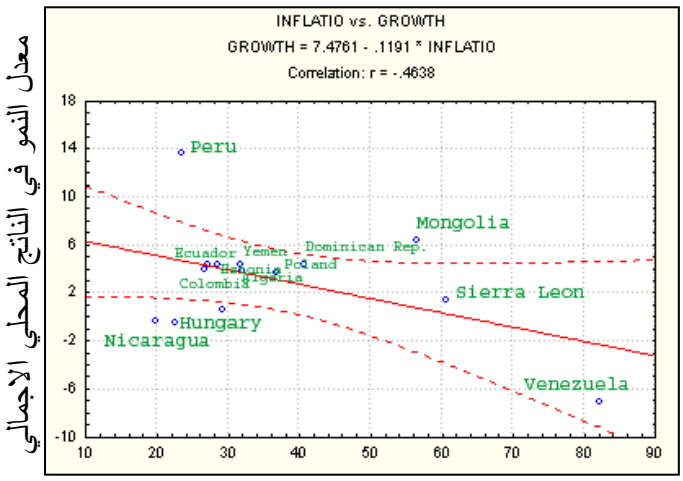

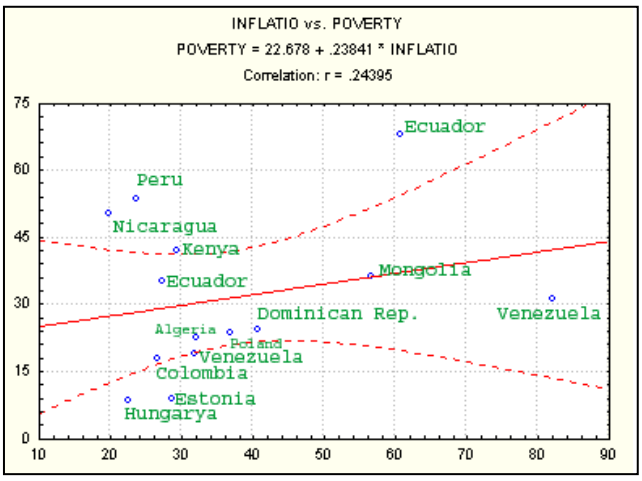

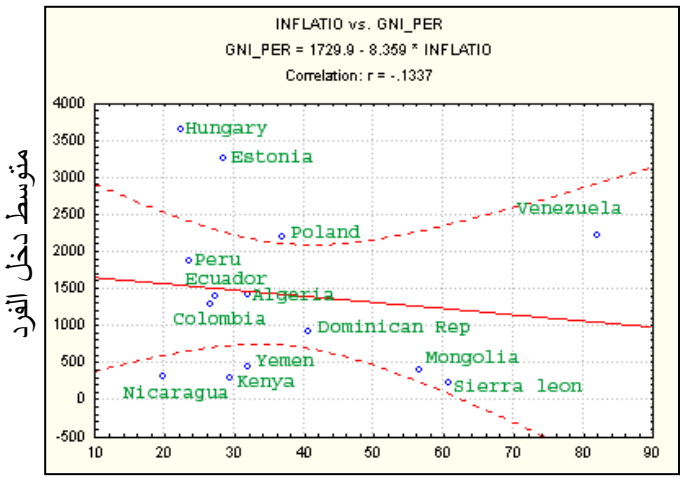

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (٣).

الشكل (٤)

أثر معدلات التضخم في النمو الاقتصادي والتباين ومتوسط دخل الفرد ومعدلات الفقر

لدول ذات معدلات تضخم ونمو اقتصادي مختلفة

فان التأثير الايجابي لخفض التضخم يهم البلدان ذات التضخم الابتدائي المرتفع والبلدان ذات التضخم المفرط أما الاقتصادات ذات التضخم المنخفض أو المعتدل فانها وكما يبدو لها قدرة أكبر في تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

خامساً. التضخم ومعدل البطالة وأثرهما في معدل الفقر:

ان طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة كانت مثار جدل العديد من الاقتصاديين ومنذ عقد الخمسينيات فقد أشار فيلبس Phillips, A.W. (١٩٥٨) في دراسته حول العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة إلى وجود علاقة سالبة بين المتغيرين وعلى الأقل في الأمد القصير، وأن تلك العلاقة السالبة هي ناتجة عن طبيعة تأثيرات السياسات المالية والسياسات النقدية في الاقتصاد (Hillier, B., 1986: 133-136).

وعموماً وفي الأمد القصير فأن أياً من السياستين المالية أو النقدية التوسعية ستولد تزايداً في الطلب الكلي ومن ثم زيادة في معدل التضخم وانخفاض معدلات البطالة في الاقتصاد*. وعليه فان كلاً من معدل البطالة والتضخم وتأثيرهما في معدل الفقر، تعتمد على اختيار أي من السياسات التقييدية أو التوسعية للسياستين المالية والنقدية أي اختيار معدلات بطالة مرتفعة أم معدلات تضخم مرتفعة في الأمد القصير، وهذا بالطبع يعتمد على أي من المتغيرين (البطالة والتضخم) أكثر ضرراً للأفراد ذوي الدخل المنخفض. وعليه فقد أكدت العديد من الدراسات التجريبية أمثال Lawrence F. Katz & ، (1986) Rebecca Blank & Alan Blinder Daved M. Cutlar (1991) وكذلك دراسة Rebecca Blank (1993) فضلاً عن دراسات أخرى أن معدل البطالة يعد المتغير الأكثر تأثيراً في معدل الفقر بالمقارنة مع معدل التضخم.

أما في الأمد الطويل فان النمو النقدي لا يكون له أثر حقيقي في العناصر التي تحدد معدلات البطالة في الاقتصاد، لذلك فقد لا نتوقع نفس العلاقة السالبة بين معدل التضخم والبطالة في الأمد البعيد والذي يكون فيه العرض الكلي عند المعدل الطبيعي للمخرجات في الاقتصاد (المعدل الطبيعي للبطالة)، وعليه فان كلاً من السياسة النقدية والسياسة المالية يمكن أن تنقل منحنى الطلب الكلي ومن ثم زيادة معدل التضخم عند معدل البطالة الطبيعي.

أما المشكلة الأكبر التي يمكن أن يتعرض اليها ذوو الدخل المنخفض بشكل كبير فتتمثل بارتفاع كل من معدل البطالة والتضخم في إطار الركود الاقتصادي Stagflation

---

* ان معدل التغيرات الحاصلة في كل من معدل التضخم ومعدل البطالة يتحددان بموجب ميل منحنى العرض الكلي في الأمد القصير (Sullivan & Sheffrin, 1998: 134).

الناتج عن صدمات العرض الكلي لارتفاع هيكل التكاليف في الاقتصاد مما قد يولد معدلات متزايدة في معدل التضخم والبطالة فيها، ومن ثم قد تكون تلك التأثيرات مزدوجة في زيادة معدلات التباين والفقر*، وخاصة أن التأثير الملحوظ لنمو البطالة في مستويات الفقر، يميل في التأثير في الأفراد الأقل مهارة وذوي الأجور المنخفضة كونها أول الشرائح التي تخرج من سوق العمل في أوقات الأزمات الاقتصادية. وفي المقابل يجب عدم إخفاء الدور المركزي لتحولات الأرباح في توضيح تغيرات توزيع الدخل في ظل التوسع الاقتصادي والذي قد يزيد من مستوى الاستخدام. إلا أن زيادات الأجور التي تتمتع بها العمالة الماهرة وزيادة عوائد رأس المال مقارنة مع الأجور للعمالة غير الماهرة فضلاً عن التأثيرات التي تتولد عن ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور الحقيقية يمكن أن تنتج عنها زيادة في تباين الدخل دون حصول أي تأثيرات ملحوظة في تخفيف الفقر (OECD, 2001: 3).

سادساً. سعر الصرف وأثره في تخفيف الفقر:

إن أوضاع الفقر والجوع في العديد من الدول وخصوصاً في البلدان النامية منخفضة الدخل ترتبط وبشكل كبير بمجموعة من أدوات الاقتصاد الكلي التي تنحصر تأثيراتها باتجاهات النمو وتوزيع الدخل. وتعد أسعار الصرف في مقدمة الأدوات الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة التشوهات الاقتصادية الخارجية والداخلية ومن ثم تأثيراتها في مجمل معدلات النمو والفقر، فضلاً عن الاعتقاد السائد لدى العديد من اقتصاديي المؤسسات الدولية في أن الاختلالات الهيكلية في بعض الاقتصادات النامية كان مبعثها الأساسي التشوهات الحاصلة في سياسات الأسعار الكلية وفي مقدمتها أسعار الصرف**. (النجفي، ٢٠٠٢: ٥٤-٥٥). إذ أن لأسعار الصرف تأثيرات كبيرة في اتجاهات تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج من خلال التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازني. فسعر الصرف الحقيقي الذي يحقق القدرة التنافسية للاقتصاد في السوق الدولية سيؤدي إلى جذب الموارد الاقتصادية نحو السلع المتاجر

---

* يجب أن ندرك أنه بينما يشترك الفقر والبطالة ببعض الخواص المشتركة إلا أنها ليست نفسها، أي أن المفهومين متداخلين لكن ليس متطابقين.
(Herrick, Bruce and Kindleberger, Charles, 1988: 203-204).

** يشير سعر الصرف إلى العلاقة النسبية بين عملتين، ويحددهما المعروض النقدي في دولة ما مقارنة بمثيله في دولة أخرى. وفي حالة زيادة المعروض النقدي نسبة إلى نظيره الأجنبي، فان ذلك سيؤدي إلى خفض سعر صرف العملة المحلية وارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية (صندوق النقد العربي، ١٩٩٦: ١٠٣).

بها (قطاع السلع الدولية) فضلاً عن زيادة الإنتاج المحلي بديلاً عن السلع المستوردة، مما يترتب عليها تأثيرات موجبة باتجاه تخفيف الفقر في الأمد الطويل وتعمل باتجاهين، الأول: يتمثل بالزيادة الحاصلة في النمو الاقتصادي (كون الصادرات دالة في النمو الاقتصادي) في المدى القصير والتأثيرات المتبادلة فيما بينهما في الأمد الطويل، والثاني: يتمثل بإعادة تخصيص الموارد في أسواق عناصر الإنتاج وزيادة كفاءة الاستخدام ومن ثم تحقيق التوازن في سوق الموارد والمؤدية إلى عوائد حقيقية لتلك الموارد مما له تأثيرات في مستوى فقر العناصر المستخدمة.

أما في ظل اعتماد أسعار صرف مغالى بها فانها سوف تؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في السوق العالمية من خلال إعادة نمط العلاقات السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها، مما قد يؤدي إلى انحراف جزء كبير من الموارد الاقتصادية عن تكاليف الفرصة البديلة وقد تتجه الموارد إلى إنتاج سلع غير متاجر بها، مما يترتب عليه من تأثيرات سالبة باتجاه زيادة معدلات الفقر التي تتمثل باتجاهات رئيسة:

الأول: التراجع الحاصل في الصادرات نتيجة لاعادة نمط العلاقات السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها وما يترتب عليها من آثار سلبية في النمو الاقتصادي.

والثاني: ارتفاع القدرة التنافسية للسلع المستوردة* مما قد ينعكس باتجاه انخفاض مستوى الإنتاج المحلي وتراجع دخول المنتجين فضلاً عن تزايد معدلات البطالة وانخفاض الأجور وخاصة إذا ما تمحورت معدلات البطالة المتزايدة في إطار العمالة غير الماهرة لتؤدي إلى زيادة تباين الدخل وتزايد فجوة الفقر في هذه البلدان.

وبالرغم من أن المغالاة في أسعار الصرف لها تأثيرات سالبة، فأنها قد تمتلك جواني ايجابية وسلبية تتباين بين الريف والحضر في معدلات الفقر كما يؤكدها النجفي (١٩٩٩). أن المغالاة في أسعار الصرف لها جوانب ايجابية من خلال توفيرها للمتطلبات الغذائية

---

* ان سعر الصرف سوف يؤثر في تكاليف الإنتاج بتخفيض أو زيادة تكاليف السلع المستوردة، وعليه فان رفع قيمة العملة المحلية سوف يؤدي إلى تخفيض تكاليف السلع المستوردة مقابل انخفاض القدرة التنافسية للسع المصدرة وبالتالي فان المصدرين سوف يتضررون وبشكل خطير وهذا يعني أن سياسة سعر الصرف سوف تؤثر بسياسة توزيع الدخل وخصوصاً في ظل تناقص فرصة الأربحية المتحققة من انخفاض مستوى الصادرات وبالتالي انخفاض معدل نمو الناتج الإجمالي والذي يرافقه انخفاض في الطلب على العمل المرتبط بهذا النشاط الاقتصادي ليؤدي إلى زيادة عرض العمل وانخفاض مستوى الأجور (Matias, : 267).

لفئات الدخل المنخفض والفقراء كما أنها تعزز من قدراتهم الانفاقية في الأمد القصير (النجفي ، ١٩٩٩: ٢٥-٢٦).

وبالمقابل فان انخفاض أسعار المواد الغذائية سيؤدي إلى ابطاء حوافز المنتجين الزراعيين (خصوصاً إذا لم يترافق مع انخفاض أسعار المدخلات الإنتاجية) ومن ثم خفض مستوى الدخول المزرعية (لاسيما المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة)، وخصوصاً إذا ما علمنا أن هذا القطاع يعد القطاع الإنتاجي الرئيس في البلدان النامية وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، فضلاً عن أن تركز معدلات الفقر في هذا القطاع سيؤدي إلى تزايد معدلات الفقر الذي يترافق مع انخفاض الناتج المحلي لهذه الاقتصادات. لذلك فغالباً ما يتم تعزيز الصادرات عن طريق الوصول بسعر الصرف إلى توازناته الحقيقية لغرض زيادة الربحية النسبية لقطاع السلع التجارية لتؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات لهذه السلع ومن ثم زيادة عوائد منتجيها. أما في القطاع الريفي فانه يؤدي إلى زيادة عوائد المنتجين للسلع النقدية ولكن يجب أن يترافق مع توفير المستلزمات الرئيسية لمدخلات الإنتاج الزراعي وتحسين شروط النقل وفاعلية النظام التسويقي.

وبناءً على ذلك فان سياسة أسعار الصرف ترتبط أساساً ببرامج الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية الكلية باتجاه التأثير في خفض التباين وتخفيف معدلات الفقر. إلا أن تحديد أسعار الصرف في أطرها التوازنية وبما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية معرض للعديد من التأثيرات والصدمات أو القيود الاقتصادية وفي مقدمتها الصدمات النقدية فضلاً عن التغييرات الهيكلية وتدهور شروط التبادل التجاري في الأمد القصير وربما تأخذ هذه المتغيرات حالات استقرارية أفضل بالنسبة للفقراء في الأمد الطويل، كما أن ضيق السوق المالي وخصوصاً في البلدان النامية والقيود الموضوعة على حركة رأس المال يشكل عائقاً إضافياً في طريق تكييف أسواق الصرف وبالشكل الذي يعكس سعر التوازن، وهذا المناخ قد يشكل تأثيرات غير مرغوبة بالنسبة لمعدلات الفقر.

سابعاً. أسعار الفائدة وأثرها في تخفيف معدلات الفقر:

يعد سعر الفائدة أحد أدوات الأسعار الكلية المؤثرة في معدلات الفقر من خلال العديد من المتغيرات التي يعد الفقر دالة لها. إلا أن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تعد ضئيلة وذلك للتأثيرات غير المباشرة التي تمارسها أسعار الفائدة في معدلات الفقر. لذلك فقد انبثقت رؤى ومسارات التي يمكن أن تؤثر أسعار الفائدة من خلالها في الفقر. فالمسار الأول: يتمثل بتأثير الفائدة في معدل نمو الاستثمار والاستخدام ومعدل نمو الناتج المحلي وما يتمحور في إطارها من تأثيرات مهمة في الفقر، فالسياسة النقدية التوسعية وما تولده من آثار مباشرة في أسعار

الفائدة والاستثمار وتزايد معدلات الإنتاج والاستخدام (ولاسيما في اقتصاديات تحت مستوى التشغيل) ومن ثم التخفيف من معدلات الفقر من خلال خفض معدلات البطالة وزيادة متوسط دخول الفقراء. في حين يؤدي الانخفاض الحاصل في الاستثمار والطلب الكلي إلى خفض مستوى الدخل والاستخدام ومستوى الأسعار، وبافتراض بقاء مستوى الأجور الاسمية عند مستواها السائد (في ظل جمود الأجور) لتؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية وستولد تأثيرات دورية في انخفاض مستوى الاستخدام، وهذا يترتب عليه آثار سلبية في معدلات الفقر.

أما المسار الثاني الذي تمارسه أسعار الفائدة في تأثيرها في معدلات الفقر فمن خلال تأثيراتها الايجابية في زيادة الاستثمار المحلي، إذ أن تأثيراتها تمتد لتؤثر في حركة رأس المال الأجنبي مما يساعد في توسيع قاعدة النشاطات الاستثمارية ومنها المرتبطة بالحاجات الأساسية Basic Needs فضلاً عن توسيع قاعدة الاستخدام التي بدورها تساعد في خفض الفقر، حيث أن قرار الاستثمار الأجنبي وتدفقه يعتمد على مقارنة معدل العوائد المتوقعة من هذه الأصول محلياً وخارجياً نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة فضلاً عن التغيرات التي تضفيه أسعار الصرف الأجنبي على تلك العوائد سواء في إطار النشاطات الاستثمارية قصيرة الأمد أو طويلة الأمد. وفي السياق نفسه فان لأسعار الفائدة آثارها في معدل الفقر الذي يتمثل من خلال تأثيرها في أسعار الصرف.

إذاً فالتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة وما تولده من تغييرات باتجاه تدفق رأس المال الأجنبي فانها تهدف إلى تحقيق التحسينات في ميزان المدفوعات وتجاوز النقص الحاصل في الادخار المحلي مما قد ينعكس باتجاهين، الأول: يتمثل بالتغيرات الحاصلة في أسعار الصرف وما يتولد عنها من تغييرات في الأسعار النسبية للسلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها مما قد يترك آثاره باتجاه تزايد معدلات الفقر أو تخفيفها. أما الاتجاه الثاني فيتمثل بالفوائد المتحققة من تدفق الاستثمار الأجنبي وخاصة طويل الأمد ودوره في زيادة مستوى الاستخدام والنمو الاقتصادي وما يترتب عنها من تحقيق نتائج ايجابية في تخفيف الفقر (Hung, 2001: 49).

وبناءً على ما تقدم فان سعر الفائدة يؤدي دوراً مهماً باتجاه التخفيف من معدلات الفقر بوصفه إحدى أدوات سياسة الاقتصاد الكلي في توسيع النشاطات الاستثمارية المرتبطة بالسلع الأساسية للفقراء. فاذا كانت سياسات إدارة الطلب على قدر من كفاءة الأداء لتحقيق معدل موجب لسعر الفائدة أكبر من التضخم فان جانباً كبيراً من الاستثمار سيوجه نحو ستراتيجية كثافة العمل Labor Intencive ، وهذا يعني في مضمونه خلق فرص عمل جديدة لكل وحدة من رأس المال المستخدم في النشاط الإنتاجي. ان هذا التوسع في استخدام العمل يؤثر في الفقر باتجاهين: (النجفي، ١٩٩٩: ٣٣).

الأول: أن زيادة الطلب على العمل تؤثر في اتجاه رفع مستوى الأجور.

الثاني: ان هذه الزيادات في الطلب سوف توسع قاعدة استخدام عنصر العمل في الريف، ومن ثم فان المحصلة النهائية لستراتيجية كثافة العمل هو خفض معدل زيادة رأس المال إلى الناتج والمساهمة في تسريع النمو الاقتصادي للناتج الزراعي (الغذائي) في الاقتصادات النامية.

وفي الاتجاه نفسه فان دعم أسعار الفائدة والتأثير في اتجاه خفض أسعار الفائدة لقروض موجهة نحو نشاطات اقتصادية محددة كانتاج الغذاء، سوف يزيد من استخدام رأس المال وتصبح مسألة تحديث القطاع الزراعي أمراً ممكناً. وفي هذه الحالة يزيد الاعتماد على ستراتيجية كثافة رأس المال Capital Intensive لتؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي (الغذائي) مما يترتب عليها آثارٌ ايجابية باتجاه خفض الفقر سواءً من جانب زيادة عرض الغذاء، أو انخفاض معدل تزايد أسعاره السوقية، وللمفاضلة بين الستراتيجيتين في مجال التأثير في خفض الفقر فانه يتوقف على قدرتها في زيادة نمو الاقتصاد وتخفيف التباين في توزيع الفائض الاقتصادي بين عنصري العمل ورأس المال وعلى هذا الأساس فان الاعتماد على الستراتيجية الخاصة بكثافة عنصر العمل تعد آلية مهمة في تخفيض هذا التباين من خلال تزايد دخل عنصر العمل وتوسيع قاعدة الأفراد الذين يحصلون على الدخل من سوق العمل ولا سيما في البلدان ذات الكثافة العمالية وخصوصاً في ظل معدلات إنتاج متقاربة بين الستراتيجيتين (النجفي، ١٩٩٩: ٣٤) (Timmer, & et.al., 1964: 241).

المبحث الثالث

آليات تأثير السياسة التوزيعية في الفقر

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً باتجاه التركيز على دراسات الفقر والتي تمثلت من خلال وكالات التنمية الاقتصادية في إطار التركيز على السياسات الملائمة لخفض الفقر في البلدان النامية، ولاسيما في ظل التباين المرتفع للدخل في العديد من الدول للعقدين الأخيرين من القرن الماضي وخاصةً في الاقتصادات الانتقالية (Corina and Transitional Countries Kjiski, 2001:2-3) جراء آثار النظام الاقتصادي الدولي الجديد والمعتمد في جزء من آلياته على النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية)، وكذلك في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء مما قد يغير استنتاج بعض الاقتصاديين بأن التوزيع بعيد الأمد للدخل يكون مستقراً.

وعليه فان تحقيق أو انجاز سياسات خفض الفقر في إطار إعادة التوزيع يتطلب العديد من الستراتيجيات المترابطة من اجل تحقيق هذا الهدف. ولعل الخيار المركزي لتلك الستراتيجيات يكون من خلال نمو اقتصادي سريع وتوزيع أكثر عدالة يعدان مكملين لبعضهما البعض من أجل تحقيق معدلات فقر منخفضة تعتمد على قدرتها أو مدى فاعليتها في إعادة تخصيص الموارد. في حين أن العديد من الاقتصاديين وصانعي السياسة يميل باتجاه زيادة التباين بوصفه محفزاً للتراكم السريع في رأس المال ومن ثم رفع مستوى النمو الاقتصادي. إلا أن مبدأ تعظيم التراكم قد يؤدي إلى تركز الفائض الاقتصادي باتجاه التراكم الرأسمالي وليس باتجاه زيادة الأجور مما يولد آثاراً سلبية في السلم الأدنى من التوزيع. في حين أن الأدبيات الحديثة خرجت عن مسار العلاقة السابقة حول النمو والتوزيع، واعتبرت أن الحالة الابتدائية Initial Condition المتمثلة بعدالة الدخل في كونها معززة للنمو الاقتصادي، بالرغم من القلق الذي قد تضفيه هذه النظرة من قبل بعض الاقتصاديين بوصفها ستراتيجية لإعادة التوزيع ربما قد تضعف سياسات خفض الفقر في الأمد البعيد، في حين تتمسك مؤسسات بيرتون وودز Bertton Woods في أن خفض الفقر يمكن أن يتحقق وبشكل رئيسي من خلال النمو الاقتصادي (المتحقق بواسطة التركيز على ثبات واستقرار الاقتصاد الكلي) وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، إلا أنه من المؤكد أن يكون لمنظار النمو الاقتصادي أهميته. مع أن لهذا المنظار عيوبه إذ يكون خفض الفقر محدوداً في ظل ارتفاع مستوى تباين الدخل وذلك لتركز الدخل في بعض المجموعات ضد المجموعات الفقيرة وهذا ما لم تبحثه مؤسسات بريتون وودز بحثاً جدياً إلا على

الأمد البعيد إذ يكون الدخل فيها مستقراً دون أن تكون هنالك علاقة واضحة بين التفاوت والفقر (Ginkil, 2000 : 5).

وعليه فان النمو الأسرع ضروري من اجل تحقيق أهداف الفقر ولكن النمو وحده لا يعطي الضمانات الكافية لخفض الفقر.

أولاً. العلاقة بين النمو الاقتصادي والتباين والفقر:

بالرغم من الدراسات الواسعة في مجال العلاقة بين النمو الاقتصادي والتباين وما تولد من تأثيرات متبادلة في تخفيض الفقر. فان تلك العلاقة ما زالت محور جدل العديد من الاقتصاديين حول طبيعة تلك العلاقة وما تولده من تأثيرات مهمة في تخفيف معدل الفقر. فالتباينات الكبيرة في توزيع الدخل قد تعيق النمو وتجعل من الأصعب تحقيق خفض الفقر من خلال النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس فان دراسات التنمية حاولت تمييز الانعكاسات والتأثيرات التي ضمنت تفاعل النمو والتباين والفقر، إذ أن الدلائل التجريبية تشير إلى ارتفاع التباين والفقر في عقدي الثمانينات والتسعينات للعديد من الدول وبضمنها بعض أقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

ان الاتجاه السائد في أدبيات التنمية التي كانت قد ناقشت مسائل توزيع الدخل أنها لم تشتمل على تقلبات كثيرة خلال العقود الخمسة الماضية، فمنذ الخمسينيات وحتى السبعينيات كانت هنالك علاقة راجحة بين النمو وتوزيع الدخل، تم اشتقاقها من فرضية "U" المعكوسة. Inverted-U- Hypothesis والتي تقدم بها كوزننز .Kuzenetz S (١٩٥٥) والتي افترضت أن الحركة المتبادلة بين التباين والنمو تبدأ بارتفاع التباين في المراحل الأولى من التنمية وتنتهي بانخفاض التباين مع ارتفاع متوسط دخل الفرد، وأن هذه العلاقة تأخذ شكل الحرف U بين متوسط دخل الفرد والتباين (Kuznetz, 1955:1-80).

فانتقال العاملة خارج الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية أكبر وأجور أفضل، سوف تؤدي إلى نشوء فجوة في الدخل بين أولئك الأفراد الذين يستقرون في حرفهم التقليدية، إلا أن هذه الفجوة ستتقلص عندما يشكل أولئك الباقون في القطاعات منخفضة الإنتاجية جزءاً صغيراً من المجموع وعلى هذا الأساس فان كلاً من رافي كانبور R. Kanbur (1998) ، وكذلك سكوير L. Squire وكانبور Kanbur (١٩٩٩) قد وفروا الدعم لهذه العلاقة من خلال الربط بين النتائج التجريبية لكوزنتز Kuznetz ونموذج فائض العمل آثر لويس A. Lewis (1954) فقد تنبأ الأخير بأنه في اقتصاد فائض العمل سوف تزداد حصة الربح نسبة إلى حصة الأجور إلى أن يتم استنزاف فائض العمل (Lewis, 1954: 139-181).

إن العديد من النماذج الاقتصادية في إطار العلاقة بين التباين والنمو لما بعد كينز، تبين أن معدل النمو يتم تحقيقه بموجب معدل تراكم رأس المال Capital Accumulation ومن هذه النماذج Kaldor (1960) و Pasinette (1974) والتي قدمتا صياغة بديلة لنفس النتيجة إذ ركزت نظريتهما التي تعنى ضمنياً بالعلاقة بين النمو والتباين، في أن النمو يستلزم مستويات ادخارية تمتلكها الفئات ذات الدخل المرتفع كونهم يمتلكون ميولاً حدية أكبر من الادخارات مقارنة بالفقراء، وعلى هذا الأساس فان مستلمي الأرباح يكون لهم ميل أعلى للادخار بالمقارنة مع محصلي الأجور، كما أن محصلي الأجور العالية لهم ميل أعلى للادخار من محصلي الأجور المنخفضة. لذلك فان توزيع الدخل القائم على التباين والذي يفضل الأرباح على الأجور كونها تحقق معدلات ادخارية كلية أعلى وتراكم رأس المال ونمواً أسرع.

وضمن هذا الإطار وفي السياق نفسه فان المعادلة البسيطة لهارود– دومار Harrod- Domar توضح أن معدل النمو (Y) يعتمد على نسبة الإنتاج / رأس المال Output/ Capital Ratio (V) ومعدل الادخار والاستثمار (S) كما توضحه المعادلة الآتية: (Dagdeviren et.al., 2002: 8-9)

$$Y = V * S \quad \ldots\ldots (1)$$

باعتبار أن امتلاك الأغنياء ميلاً أعلى للادخار والاستثمار، مقارنة بالفقراء، فان الزيادة في التباين سوف تؤدي إلى زيادة معدلات النمو. وهذا ما يطلق عليه أثر (الادخار– التباين Saving- Inequality) في حين ترتبط نسبة الإنتاج – رأس المال بعلاقة موجبة مع معدل النمو (Glahe, Fred R., 1977: 359) . وعلى هذا الأساس فان النمو الإجمالي في أية مدة زمنية يكون محكوماً بمرونات معدل الادخار وبنسبة الإنتاج – رأس المال بالنسبة إلى التباين. وبناءً على ذلك فان معدل النمو الكلي ينتج عن النسبة الكلية للإنتاج– رأس المال مضروباً في معدل الادخار الكلي كما في المعادلة (١).

ولما كانت النسبة الكلية للإنتاج– رأس المال ومعدل الادخار الاجمالي دالة لتوزيع الدخل (G) وعوامل أخرى Av, As كما هو موضح في المعادلات الآتية:

$$V = V (G, Av) \ldots, \quad V < 0 \quad \ldots\ldots (2)$$
$$S = S (G, As) \ldots, \quad S > 0 \quad \ldots\ldots (3)$$

فان Ev تمثل مرونة نسبة الإنتاج– رأس المال فيما يتعلق بالتباين، و Es هي مرونة الادخار فيما يتعلق بالتباين كما توضحه المعادلة (٤)، (٥).

$$Ev = V [G/V] \quad \ldots\ldots (4)$$
$$Es = S [G/S] \quad \ldots\ldots (5)$$

ولنتوصل إلى أن مرونة النمو في التباين تتوقف على التأثيرات التي يمكن أن تولدها سياسات إعادة التوزيع (التباين) في مرونات نسبة الإنتاج– رأس المال والادخار الاجمالي بالنسبة إلى التباين إذ أن:

إعادة التوزيع تخفف معدل النمو	Then $E_g > 0$	Ev < Es
إعادة التوزيع تزيد معدل النمو	Then $E_g < 0$	Ev > Es
توزيع محايد للنمو	Then $E_g < 0$	Ev = Es

إن تلك التأثيرات الاجمالية في معدل النمو يمكن توضيحها في الشكل (٥)

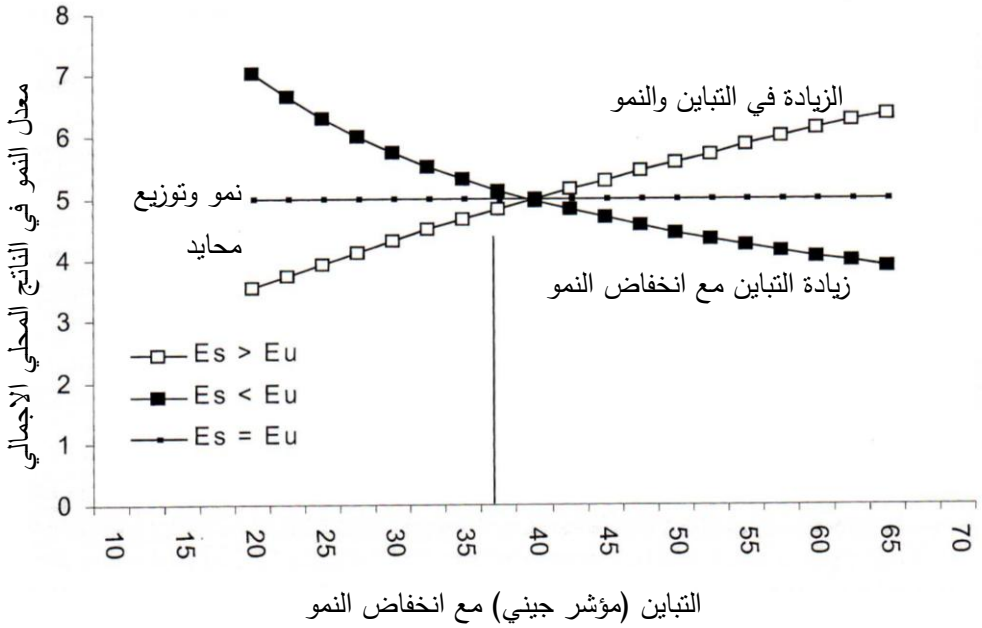

(Dagdeviren, Hulya , Rolph Van der Hoeven & John Weeks(2002), "Redistribution Does Matter: Growth and Redistribution for Poverty Reduction", UNU/WIDER, No.5, Jan, P.9.

الشكل (٥)

التأثيرات المختلفة للنمو عندما يكون معدل الادخار

ونسبة الإنتاج إلى رأس المال دالة للتباين المخفض

ان هذه الرؤى النظرية تعكس الآراء النظرية القديمة للنمو "Old Growth Theory" حول تراكم رأس المال المادي والتي كانت قد هيمنت على اقتصادات التنمية لسنوات عدة. وعليه فان

هذا الأسلوب يكون خلال المراحل الأولى من النمو، باعتبار أن التباين المرتفع للعوائد (الأرباح) سيكون فعالاً كونه يعظم الاستهلاك من قبل كافة الطبقات الاجتماعية في الأمد البعيد (Addison and Gornia, 2001: 7).

وبناءً على ذلك فان التباين يعد ماكنة فعالة للنمو على الأقل في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية، وأن المحاولات لمقاومة التباين من خلال إعادة التوزيع من المحتمل أن تؤدي إلى ابطاء النمو. ومع ذلك فان ازدياد التباين في إطار النمو قد يؤدي إلى فشل النمو في خفض الفقر في إطار الرؤى النظرية لنقاد التكييف الهيكلي في أواخر الثمانينات في أن النمو قد يكون مقترناً بتزايد معدلات الفقر.

إذاً وفي سياق النمو وتوزيع الدخل فان التساؤل يثار حول الأسباب أو النتائج غير المرضية لارتفاع أعداد الفقراء في أغلب البلدان بوصفه يخضع للتأثيرات الحاصلة في النمو وتوزيع الدخل. وعليه فان التحليلات النظرية التي حاولت تفسير تلك الارتفاعات في معدل الفقر كانت قد أكدت أنه في ظل ثبات مستوى خط الفقر فان التغير في نسبة الفقراء Head Count Ratio (Δ PHR) يتأثر بنسب التغير في متوسط الدخل (Δ GDP/P) ونسبة التغير في توزيع الدخل (Δ Gini).

$$\Delta PHR = - (\Delta GDP/P) + \Delta Gini + IT$$

وبناءً على ذلك فان العلاقة بين الفقر والنمو بموجب مستويات مختلفة من التباين ولمستويات دخلية مختلفة لمتوسط دخل الفرد يمكن توضيحها في الشكل (٦)، فعند أي مستوى معطى لمتوسط دخل الفرد (GDP/P) فان انخفاض مستوى الفقر يرتبط بقدرة السياسات على خفض مستوى التباين في الدخل، فالأقطار التي تلاقي ارتفاعاً في مستوى التباين في الدخل والتي ترغب في جعل معدل الفقر عند *(PHR) في ظل تجنب أية إعادة في توزيع الدخل، عندها بالإمكان تسريع معدل النمو والتحرك من (GDP/P1) إلى (GDP/P2). إلا أن انجاز أو تحقيق النمو السريع قد يلاقي صعوبات جمة بسبب المحددات الاقتصادية والبيئية، إذ أن دفع النمو إلى أعلى من معدله البيئي الثابت سوف يخفض الفقر في الأمد القصير، إذ يتم استنزاف رأس المال الطبيعي الذي يدعم أسباب النمو وخفض الفقر إلا أنه لا يحقق التنمية المستدامة، فالتخفيف الناجح للفقر لا يعتمد على التغييرات في معدل نمو دخل الفرد فقط وإنما على تباين الدخل أيضاً.

(Addison and Corina, 2001: 3)

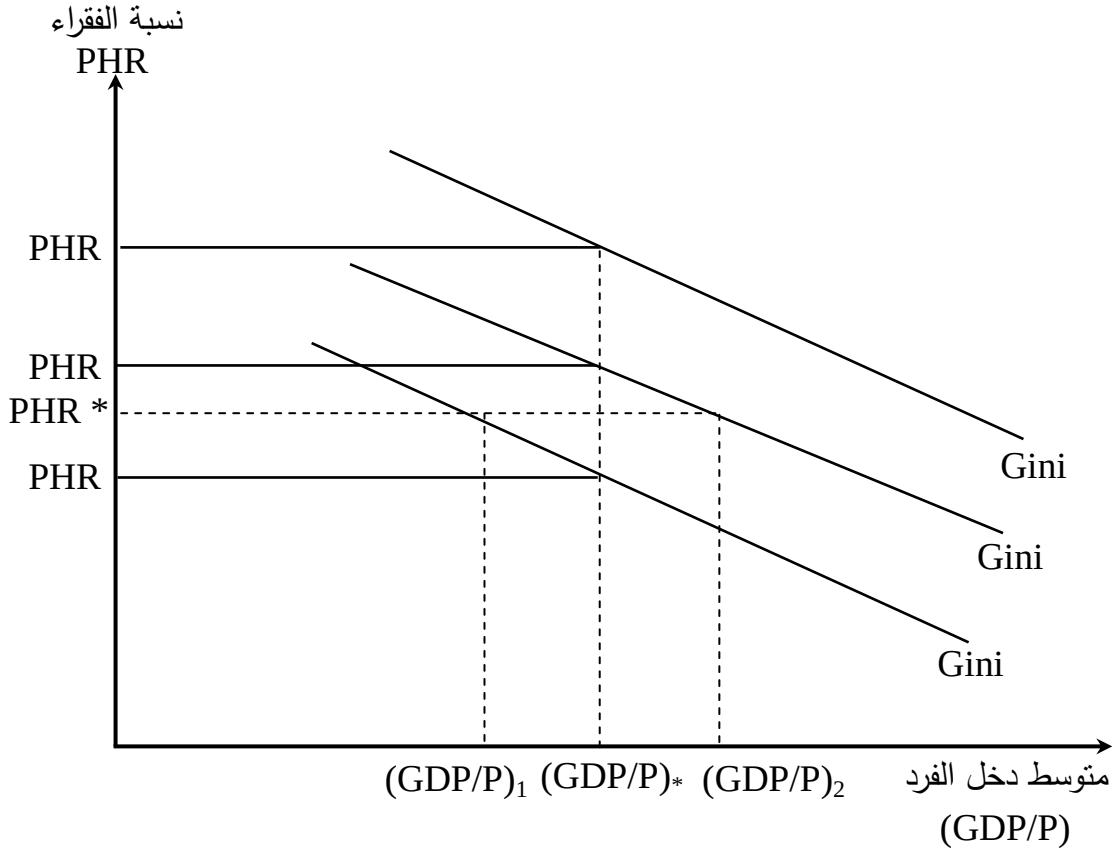

Addison Tony and Cornia, Giovanni Andrea (2001), "Income Distribution Policies for Faster poverty Reduction", UNU/WIDER, No.93, P.5.

شكل (٦)

العلاقة بين الفقر والنمو تحت مستويات مختلفة لتباين الدخل

وهذا ما حصل بالضبط في بعض البلدان فزيادة متوسط دخل الفرد في البرازيل قد أدى إلى بقاء مستوى الفقر إلى عقد الثمانينات (١٩٨١-١٩٨٨) بسبب الزيادة الحاصلة في تباين الدخل. في حين أوضح رافاليون M. Ravallion (2001) أن تجربة الدول النامية في مجال التباين والنمو وخفض الفقر للعقدين الأخيرين، توضح أن معدلات الفقر قد ارتفعت بشكل حاد وبمعدل (١٤,٣%) سنوياً بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد وارتفاع معدل التباين في الدخل، في حين انخفض معدل الفقر انخفاضاً كبيراً وبمعدل (٩,٦%) سنوياً بسبب ارتفاع متوسط دخل الفرد وانخفاض معدل التباين في الدخل (Ravallion. M., 2001: 18)، وكما يلخص الجدول (٣).

الجدول (٣)

التغيرات في معدلات الفقر لسبع وأربعين دولة نامية

خلال عقدي الثمانينات والتسعينات

التباين		متوسط دخل الفرد	
		انخفاض	**ارتفاع**
	ارتفاع	(١٧% من الحالات) ارتفاع الفقر بمعدل (١٤,٣%) سنوياً	(٣٠% من الحالات) انخفاض معدل الفقر بمعدل (١,٣%) سنوياً
	انخفاض	(٢٦% من الحالات) ارتفاع الفقر بمعدل (١٧%) سنوياً	(٢٧% من الحالات) انخفاض الفقر بمعدل (٩,٦%) سنوياً

Ravallion Martin (2001), "Growth, Inequality and Poverty: Looking Beyond Averages", UNU/WIDER, May, P.18

في حين أوضحت النتائج الأولية لعينة من البلدان ذات تباينات مختلفة في الدخل، وكما هي موضحة في الشكل (٧) أن التباين المنخفض في الدخل يولد تأثيرات موجبة في النمو الاقتصادي وتخفيف معدلات الفقر، في حين أن التباينات المرتفعة في الدخل كانت لها تأثيراتها السالبة باتجاه انخفاض معدل النمو وتزايد معدلات الفقر. وبناءً على ذلك وبالرغم من اختلاف تلك الرؤى النظرية، إلا أن العلاقة تبقى قائمة في أن النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى التباين في الدخل هما العاملان الرئيسيان في تخفيف معدلات الفقر.

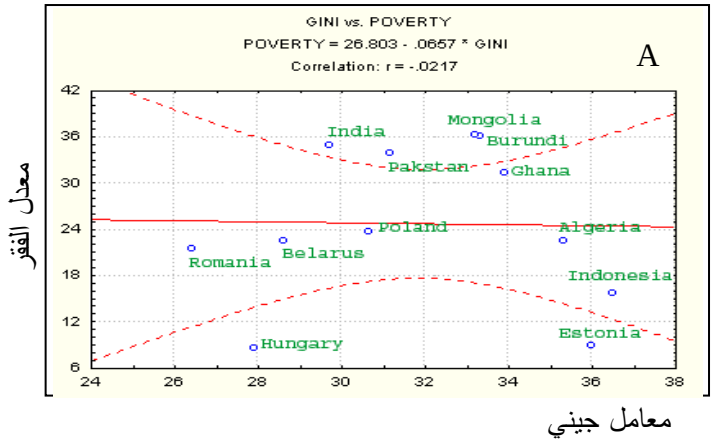

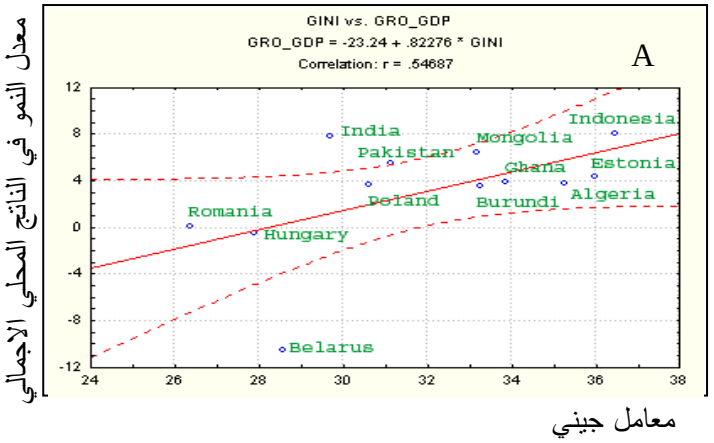

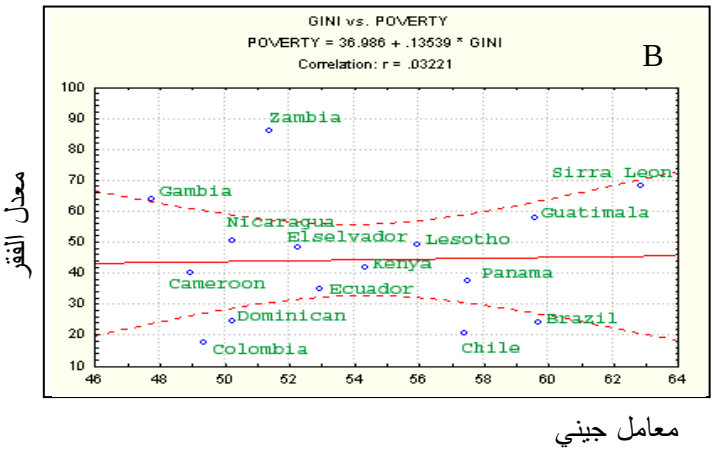

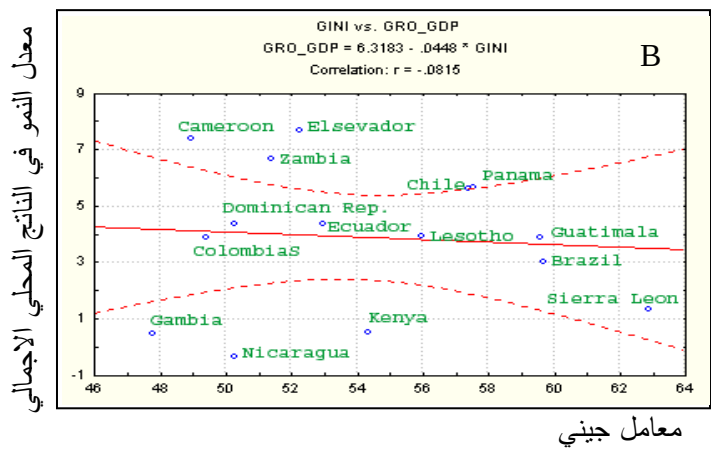

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات في الملحق (٣).

A: دول ذات تباين منخفض في الدخل.

B: دول ذات تباين مرتفع في الدخل.

الشكل (٧)

أثر التباين في النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر لدول ذات معدلات تباين مختلفة

ثانياً. الأطر الحديثة للعلاقة بين التباين والنمو:

ان الجزء السابق قد أوضح بعض النماذج للعلاقة بين التباين والنمو وقد أظهرت تلك الدراسات وباستثناء النظريات التي تلت كينز أن العلاقة تتجه لأن تكون سالبة وبشكل رتيب بين التباين والنمو، في حين أوضحت دراسات حديثة باستخدام بيانات المقطع العرضي قدمها Forbes, K. (2000) أن للتباين علاقة خطية موجبة مع معدل النمو. (Forbes, 2000: 869-887) وبشكل أكثر عمقاً فان التحليلات الحديثة التي حاولت تقسيم دول العينة المختارة باتجاه الدول ذات الدخل المرتفع وباستخدام بيانات السلسلة الزمنية كانت قد توصلت تلك التقديرات إلى العلاقة الموجبة بين التباين والنمو في الأمد القصير والتي قد تأخذ اتجاهاً مغايراً في الأمد البعيد. وتأسيساً على ذلك فان كلاً من التحليلات السابقة وباختلاف طبيعة البيانات وطرائق التحليل المستخدمة فانها تحدد علاقة خطية بين التباين والنمو. إلا أن طبيعة هذه العلاقة لا تزال محور جدل العديد من المهتمين في هذا المجال في إطار الرؤى النظرية الحديثة باعتبار أن المستويات الدنيا للتباين يجب أن تكون لها تأثيرات مختلفة في النمو بالمقارنة مع المستويات المرتفعة للتباين، فالتحول في معامل جيني من (٠,٢٠) إلى (٠,٢٥) من المؤكد أنه لايمتلك نفس الأثر في الأداء الاقتصادي مقارنة بالزيادة الحاصلة في معامل جيني من (٠,٥٠) إلى (٠,٥٥) وعلى هذا الأساس فان العلاقة بين النمو والتباين قد تتغير عند مستويات مختلفة من التباين، ولتعطي انطباعاً بأن طبيعة العلاقة بين التباين والنمو الاقتصادي تأخذ شكل علاقة غير خطية، والأكثر احتمالاً أن تلك العلاقة تكون مقعرة* (Addison and Cornia, 2001: 10-11). وكما في الشكل (٨) الذي يوضح أن التباين المنخفض جداً أو المرتفع جداً يمكن أن يكون محدداً للنمو، وبناءً على هذا فان كل قطر قد يواجه مستوى معيناً من التباين والذي يعد بطبيعته محدداً للنمو، إلا أن درجات التباين في الدخل تختلف عبر الدول المختلفة اعتماداً على العوامل الهيكلية. وعليه فان التباين المنخفض للدخل نتيجة لفقدان محفزات العمل الفردي مقترناً بمحاولات تقليص العمل قد تؤدي إلى ضعف أداء العاملين وخصوصاً في ظل ضعف العلاقة بين نسب الأجور ومستويات المهارة فضلاً عن الاستثمارات السابقة في راس المال البشري للعاملين وتعرض العاملين إلى نسب ضرائب حدية عالية جداً، لتمثل عوامل محددة

* لقد توصل كل من Banerjee & Duflo (2001) إلى نفس النتائج حول الشكل المقعر Concave للعلاقة بين التباين والنمو، أنظر:

(Banerjee and Duflo, 2001:1-22).

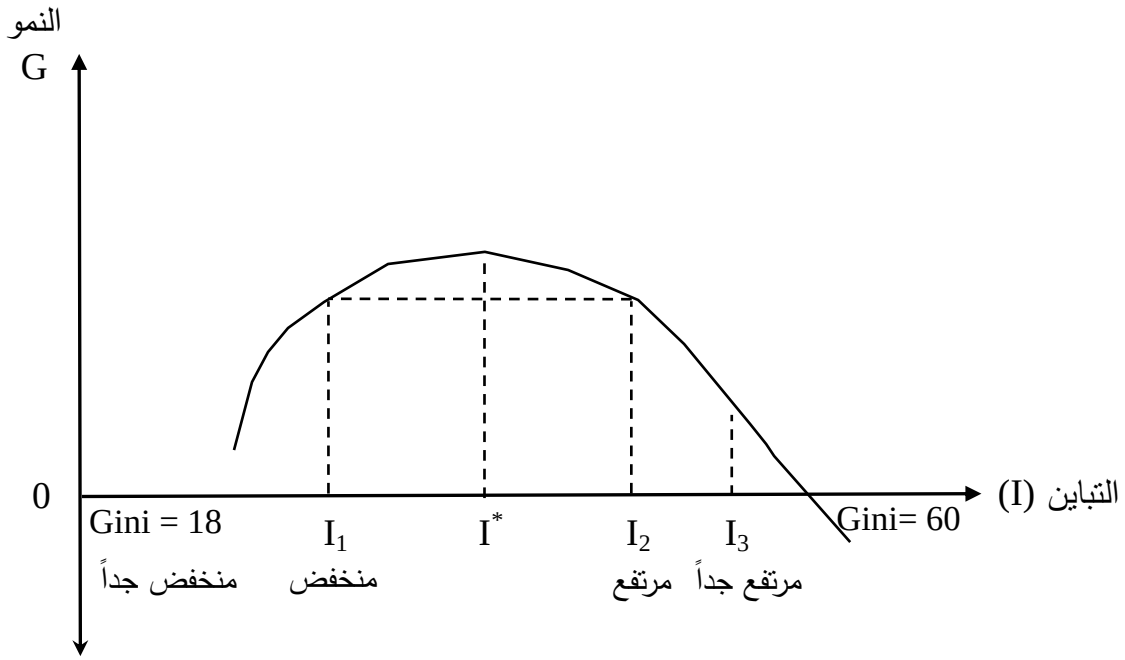

Addison Tony and Cornia, Giovanni Andrea(2001), "Income Distribution Policies for Faster poverty Reduction", UNU/WIDER, No.93, P.11.

الشكل (٨)

العلاقة غير الخطية بين التباين والنمو

باتجاه نمو الاقتصاد الكلي، وبذلك سيعاني النمو من انخفاض إذا انخفض مستوى التباين إلى أقل من (I_1) في الشكل (٨). وعلى العكس تماماً عندما يزداد مستوى التباين في الدخل لما بعد (I^*) فعندها تبدأ العلاقة السالبة للتباين بالنمو، فالتباين الحاصل في وظائف العمل ورأس المال وأسواق المنتجات والوصول غير المتوازن للفقراء إلى الأراضي والتعليم والاعتمادات، كلها عوامل مسببة لتآكل المحفزات على الإنتاج مما سينعكس سلبياً على تناقض النمو، كما أن التركيز العالي للأراضي الزراعية واقترانها باستخدام غير فعال للعمل وزيادة تكاليف الرقابة كل ذلك يؤدي إلى انخفاض عوائد الأراضي الزراعية ذات التركيز العالي. وفضلاً عن ذلك فان تآكل محفزات العمل وارتفاع التباين في الدخل تقترن في الغالب مع التوتر في السلوكيات الاجتماعية من ضعف التماسك الاجتماعي وما ينعكس عليها من صراعات اجتماعية وما يترتب عليها من تكاليف اقتصادية كلها ذات آثار سلبية في معدل النمو.

ان الدول ذات التباين المرتفع في الدخل والتي ترغب في تسريع خفض الفقر وتجنب أية إعادة في توزيع الدخل عليها الوصول إلى معدلات سريعة في معدلات النمو وانتقال منحنى (I – G) في الشكل (٨) إلى الأعلى في ظل القيود التي تواجهها أمام تحقيق تلك المعدلات

السريعة في النمو. وعليه فاذا ما بلغ معدل النمو ذلك المستوى الذي ينسجم مع قيود الاقتصاد الكلي والقيود البيئية فان تعظيم خفض الفقر سيكون من خلال اختيار مستوى ملائم من التباين. وبالعودة إلى الشكل (٨) فان مستوى التباين يكون بين $(I_1 - I_2)$، ولعل (I_1) يقترن مع مرونة أعلى لتخفيف الفقر من (I2) ، فالزيادة الحاصلة في التباين بعد (I_1) ستكون فاعلة في خفض الفقر مادامت التحسينات الحاصلة في النمو نتيجة لارتفاع التباين هي أكبر من الانخفاض في مرونة تخفيف الفقر للنمو نتيجة لارتفاع التباين $(\Delta G/\Delta I > \Delta PHR/\Delta I)$ لذلك من الضروري تحديد السياسات التوزيعية التي يمكنها المحافظة على ابقاء التباين داخل المستوى المرغوب فيه والذي يمكن أن يعظم زيادة النمو وخفض الفقر. وخصوصاً في ظل فشل بعض الحكومات في المحافظة على هذا المستوى مما أبقى مستوى الفقر مرتفعاً كما حصل في زائير Zair ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا التي اختارتا مستوى من التباين يفوق (I_3) ليقود إلى الركود وتدهور مستمر للنمو. (Corina & Addison, 2001: 11-14)

ثالثاً. سياسات إعادة التوزيع وخفض الفقر:

ان العنصر الرئيس لادخال وتطبيق ستراتيجيات فاعلة لإعادة التوزيع يتمثل ببناء ائتلاف سياسي واسع لخفض الفقر، بالرغم من صعوبة بناء مثل هذا الائتلاف وذلك للقيود التي يمكن أن تضعها بعض المجموعات المعارضة لهذه السياسات، والتي تلجأ للدفاع عن مصالحها الذاتية التي يمكن أن تتماشى والوضع الراهن. وبناءً على ذلك فان القدرة على توسيع مدى التشكيل لهذا الائتلاف سيتم تحديد الفاعلية التي يمكن أن تبنى عليها آليات إعادة التوزيع. أما العنصر الثاني الذي يتم بموجبه تحديد الستراتيجيات الخاصة باعادة التوزيع فانه يتمثل بهيكل الاقتصاد الذي يعتمد على مستوى التنمية المتمثلة بهيكله الإنتاجي، إذ أن فاعلية سياسات الإنفاق والضرائب لتوليد التوزيعات الملائمة للفقراء غالباً ما تخضع لقيود تتمثل بالأهمية النسبية للقطاعات الرسمية التي يمكن من خلالها تطبيق الضرائب التصاعدية بفاعلية أكبر. كما أن درجة التحضر ومساهمة الطبقة العاملة في الحضر ولاسيما في القطاعات الرسمية ستسهل انجاز خفض التباين والفقر بالمقارنة مع توسيع عدد الفقراء في الريف أو توزعهم في القطاع الحضري غير الرسمي. أما الاتجاه الآخر الذي يتمثل بإطار العلاقة بين القدرة في إعادة التوزيع وخفض الفقر فهو يتمثل في قدرة تدخل الدولة في إجراء التصحيحات اللازمة لتجاوز اختلالات السوق، فالعلاقة بين دور الدولة ودور السوق تحدد إلى حد بعيد بنمط إمكانية التحكم في السياسات المؤدية إلى خفض الفقر، فعندما يزيد دور الدولة مقارنة بالأهمية النسبية لدور السوق فان تلك السياسات يمكنها زيادة متطلبات التنمية البشرية التي تؤدي إلى تخفيف الفقر، في حين

لا يهتم السوق بنمط التنمية البشرية إلا في ذلك الجانب المرتبط وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم فان الأهمية النسبية لدور الدولة ذات أهمية بالغة في إطار خفض التباين ومن ثم الفقر.

١. سياسة الإصلاح الزراعي بوصفها أداة لخفض التباين والفقر:

ان أحد البرامج أو السياسات المستخدمة لإعادة التوزيع تتمثل من خلال إعادة توزيع الأراضي من المالكين الكبار إلى الفقراء من الفلاحين من اجل تحقيق توزيع متساوٍ ومن ثم مستويات منخفضة من الفقر. ومن هذا المنطلق فان اعادة توزيع الأراضي يمكن أن تمارس فعاليتها من خلال الإصلاحات التي يمكن أن تحققها العدالة التوزيعية والفاعلية أو الكفاءة الاقتصادية ولكل منها جوانبها الايجابية في خفض الفقر. فالاقتصادات التي تتميز بهيمنة القطاعات الزراعية الكبيرة على هيكلها الإنتاجي غالباً ما تميزها ملكيات زراعية غير متساوية فضلاً عن أن تباين الأجور يكون عالياً إذ تميل أجور العمالة غير الماهرة في ظل الاقتصادات الزراعية النامية إلى الانخفاض بموجب فائض عرض العمل من غير المالكين للأراضي الزراعية التي يمكن أن تعالج أو تعكس بموجب إصلاح الأراضي لذلك فان الإصلاح الزراعي المصمم تصميماً جيداً يقوي المحفزات الاقتصادية ومن ثم يدفع النمو ويخفض الفقر (Addison & Cornia, 2001: 21).

إلا أن العلاقة بين إعادة توزيع الأراضي ومستوى التنمية تبدو معقدة، فالدول ذات الدخل المنخفض التي يهيمن عليها القطاع الريفي يكون لإعادة توزيع الأراضي فيها تأثير فاعل على الفقر، ولكن قد لايبدو كذلك في الأقطار الأكثر تخلفاً، فالأسر الريفية الفقيرة الأقل قدرة على زراعة المحاصيل التجارية، لذلك فان المنافع المتحققة للفقراء من إعادة توزيع الأراضي في الأقطار منخفضة الدخل تكون أكثر تعقيداً وخصوصاً أنها متوقفة على الخدمات المقدمة إلى المزارعين، فالواقع العملي يشير إلى أن إعادة توزيع الأراضي غير المقترن بالانفاق الموجه للتنمية الريفية قد يولد طبقة من المالكين الصغار الفقراء، فتجربة دول أمريكا اللاتينية وخصوصاً ما حدث في بيرو قد أثبتت أن تغير أنماط الملكية يعد مولداً للفقر أكثر من كونه مخفضاً له، لذلك فان إعادة توزيع الأراضي التي تولد خفض فقر ثابت تحتاج إلى إنفاق مالي كبير فضلاً عن القيود الإدارية الخاصة بأنظمة امتلاك الأراضي، التي تعد قيوداً أو محددات هائلة باتجاه إعادة توزيع الأراضي في العديد من الدول منخفضة الدخل*.

أما الأقطار متوسطة الدخل فقد أظهرت خبرة أمريكا اللاتينية أن التنفيذ الفاعل لإعادة توزيع الأراضي يكمن في تلك الاقتصادات في حال قدرتها على توسيع نطاق تجارة السلع

* بينما تكون إعادة توزيع الأراضي ذات فاعلية أقل لخفض الفقر في الدول منخفضة الدخل، إلا أن هنالك بعض الاستثناءات الواضحة في آسيا (الهند وفيتنام) والتي توحي بعدم إلغاء الاحتمالات كافة.

الزراعية في أقطار الدخل المتوسط من خلال توفير المتطلبات التكميلية لإعادة التوزيع بموجب سلسلة من خدمات الدعم الريفي بضمنها الإرشاد الزراعي والتسيهلات التسويقية.

إلا أن العلاقة بين إصلاح الأراضي وخفض الفقر قد تبدو أقل فاعلية في الدول ذات الكثافة السكانية الريفية المنخفضة، فانخفاض القوة العاملة الزراعية في الريف (٢٠%) في دول أمريكا اللاتينية أواخر القرن الماضي قد أدى إلى الاعتماد على آلية أكثر كفاءة تتمثل بأجور الحد الأدنى التي قد تكون أكثر علاقة من إعادة توزيع الأراضي. إن هذه الاعتبارات توصي بأن إعادة توزيع الأراضي قد تكون آلية فعالة ومعقولة لدول معينة، في حين أن آليات أخرى قد تكون أكثر فاعلية للأقطار منخفضة ومتوسطة الدخل.

٢. بناء رأس المال البشري:

يتأثر بناء رأس المال البشري بالعديد من المتغيرات وفي مقدمتها تعظيم الإنفاق العام من الايرادات بصفة عامة، لاسيما تلك المتأتية من الضرائب المتصاعدة في ظل سلم الدخول المرتفعة. وعلى هذا الأساس فان اخفاقات النظام المالي عن طريق تحريف المحفزات الاقتصادية، قد تؤدي إلى مستوى عالٍ من تباين الدخل مما يؤذي كلاً من النمو الاقتصادي وآلية خفض الفقر، كونه ناتجاً عن سياسات اقتصادية غير كفوءة.

ان إعادة هيكلة الإنفاق على الفقراء كالإنفاق على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي والمياه الصحية، والصرف الصحي، فضلاً عن تحويل ايرادات أكبر لتمويل الخدمات الأساسية (الحاجات الأساسية)، قد تتطلب قدرة ورغبة سياسية من أجل تطبيق هذه السياسات، ففي أوغندا ينفق الثلث فقط من كل دولار على التعليم الابتدائي نتيجة لمشاكل الموازنة التي تتعرض لها بالرغم من التزام الحكومة بمناصرة الفقراء*. وبناءً على ذلك فان أنظمة الضرائب تحتاج إلى استثمار مؤسسي لتوفير الايرادات اللازمة للإعانة في بناء رأس المال البشري بين الفقراء، وخصوصاً في ظل التهرب الواسع في ضريبة الدخل والثروة التي غالباً

ما تنخفض عوائدها إلى اجمالي الضرائب في الدول النامية، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز المالي بوصفها أداة قصيرة الأمد.

* يولد الهيكل التعليمي للسكان تحولات أو تغيرات جادة في العديد من الاتجاهات للسلوك الاقتصادي والاجتماعي مما قد يشكل تأثيرات قوة باتجاه النمو والتوزيع والفقر. وفي هذا السياق فقد أكدت العديد من التجارب الدولية في أن الهيكل التعليمي يولد آثاراً باتجاه توزيع الدخل بالإضافة إلى تأثيراته الأساسية في الهيكل الاجتماعي والديموغرافي للسكان مما يؤثر بشكل ايجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي والفقر، حول تجارب بعض البلدان بهذا الاتجاه، أنظر: (W.B., World Development Report: 55)

(Corina & Addison 2001: 22) وعليه يتوجب بناء مؤسسات فاعلة للضرائب وبالشكل الذي يخفض تباين الدخل. إلا أن التباين العالي أو المرتفع للدخل يعيق تشكيل ذلك النوع من المؤسسات للضغوط التي يمارسها أصحاب طبقات الدخل المرتفع على المؤسسات الضريبية (الفساد الضريبي) مما يؤدي إلى توجيه الضرائب إلى فئات الدخل الوسطى والمنخفضة إذ يواجهون نظاماً ضريبياً غير عادل، ومن ثم يزيد التباين في الدخل. ان هذا النمط في التباين قد يؤثر سلباً في تكوين رأس المال البشري، إذ أن هذه التكوينات تظهر بشكل أكثر تركيزاً في فئات الدخل المتوسط والمنخفض. وفي حالة أن الأعباء الضريبية تكون مرتفعة عند هذه الفئات فان إنفاقها الخاص على التنمية البشرية يعد محدوداً، وبذلك يظهر دور الدولة في تزايد الأهمية النسبية في الإنفاق على الحاجات الأساسية وفي مقدمتها التعليم والصحة.

٣. فشل أسواق الاعتماد والتأمين:

ان لبرامج الاعتمادات المالية دوراً كبيراً في دعم الدخل الخاص بالفقراء وخاصة بين النساء في الريف (Mosley & Hulme ,1998: 783-790) إلا أن هنالك القليل من الاهتمام باتجاه أسواق التأمين التي تكتسب أهمية بالغة بالنسبة إلى المالكين الصغار وأصحاب العمل إذ تمكنهم من التأمين ضد الصدمات الخاصة بالأسر أو الصدمات المؤثرة في المجتمع (الجفاف والفيضانات). إلا أن التأمين الرسمي قد يفتقر له العديد من الأفراد وبالنتيجة فان الصدمات الشديدة ينتج عنها بيع الموجودات في الأصول الثابتة ومن ثم تزايد التباين والفقر.

٤. خفض مستوى التباينات الإقليمية والعرقية التي تسبب الصراع الاجتماعي (الطبقي) والفقر:

ان تباين الإنفاق العام والاستخدام وفقاً للتحيز العنصري والعرقي قد يولد تأثيرات سلبية باتجاه تزايد معدلات التباين ومن ثم معدلات الفقر بين تلك الطبقات وربما قد يؤدي إلى حدوث نوع من الصراع الطبقي (الاجتماعي) تنعكس في مجمله بشكل تأثيرات سلبية في النمو. كما حدث في كواتيمالا Guatemala وناميبيا Namibia وجنوب أفريقيا (Addison and Cornia, 2001 :22). لذلك يتطلب تحقيق مجالات أوسع في مجال الاستثمار في البناء التحتي والتعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة في الأقاليم الفقيرة وبالشكل الذي يولد دوراً فاعلاً في خفض التباين الإقليمي ومن ثم تجنب الصراعات الطبقية التي يمكن أن تساهم في خفض الفقر.

٥. اختيار قطاعات النمو:

إن النماذج التي قدمها آرثر لويس A. Lewis (١٩٥٤) ورواينس فاي (١٩٦٤) كانت قد عرضت محاولة لفهم أدوار العلاقات داخل القطاعات الاقتصادية التي اعتبرت إحدى العلاقات المهمة أثناء صياغة ستراتيجيات التنمية، مما دفع بتلك الستراتيجيات وخلال عقدي الستينات والسبعينات إلى التركيز على توسيع النشاطات الصناعية لغرض زيادة الطلب على المنتجات الزراعية (Bigsten and Levin, 2001: 14).

في حين أن التطور الذي حصل في عقد الثمانينات كان يتمثل ببرامج الاصلاح الاقتصادي التي كانت ضرورية لزيادة الإنتاج والاستخدام في القطاع الزراعي وخفض الفقر في المناطق الريفية، فضلاً عن أن المزيد من الإصلاحات البيئية الريفية تحولت لتكون ضرورية من اجل زيادة النمو، كما وجد بعض الباحثين أن الازدواجية الاقتصادية هي عامل رئيس يفسر التباينات في توزيع الدخل عبر البلدان النامية، فالنمو الزراعي المتزايد هو الطريقة الأكثر فاعلية في خفض التفاوت والفقر. وعليه يتوجب توجيه السياسات الاقتصادية باتجاه القطاع الريفي الذي يمتاز بكثافة الفقر من خلال علاقته بالقطاعات الأخرى فضلاً عن تهيئة القاعدة الأساسية للهياكل الارتكازية التي يمكن أن يستفيد منها القطاع الزراعي باتجاه زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الاستخدام وبالشكل الذي يكفل تخفيف معدلات الفقر فيها.

رابعاً. الأطر الحديثة لسياسات إعادة التوزيع وخفض الفقر:

ان الارتفاع الملحوظ في التباين وتزايد معدلات الفقر غالباً ما يعود سببه إلى تفاضلات الأجور والمحفزات من جهة، وتفاضلات عوائد رأس المال من جهة أخرى، إلا أن ذلك الاختلاف في التباين غالباً ما يعود أولاً إلى مسببات أساسية تتمثل بشكل خاص ببرامج الاصلاح الاقتصادي المتمثلة ببرامج الاستقرار الاقتصادي التي خفضت تخفيضاً غير متناسب دخول الفقراء ومن ثم ارتفاع التباين الذي قد يعرض الأمن الاجتماعي للخطر ليكون مدمراً لكل من النمو وخفض الفقر. وعليه فيمكن تحديد الأطر الحديثة لسياسات اعادة التوزيع وخفض الفقر بالآتي:

١. الاستثمار في التعليم الأساسي والتقني لزيادة عرض العمل الماهر وتحقيق الفوائد المتأتية من حرية التجارة والاستثمار التقني بشكل واسع:

يعد التعليم الأداة الرئيسة للتنمية في ظل انتشار العولمة والتقنيات الحديثة، لذلك فان البلدان النامية عليها أن تحقق تقدماً في استثمار رأس المال البشري عن طريق زيادة الإنفاق العام باتجاه التعليم لزيادة قدرتها على المنافسة والنمو المؤيد للفقراء، فمن غير هذا الاستثمار سيبقى تباين الأجور مرتفعاً. إلا أن الرؤية قد تكون مختلفة في إطار النظرية التقليدية (Stolper- Samuelson) لتحرير التجارة وتأثيرها في التباين الحاصل في الدخل، والتي تتنبأ

بأن حرية التجارة تفضل العناصر الإنتاجية الأكثر وفرة والمتمثلة بعنصر العمل، وغير الماهرة في الدول النامية، فالنمو السريع في شرق آسيا خلال العقود الثلاثة قد يؤيد الرؤية التقليدية لنظرية تحرير التجارة في أن رفع القيود والحواجز الكمركية في سبيل التحرير التجاري قد يؤدي إلى تحسين في توزيع الدخل. إلا أن الأزمة المذكورة قد أكدت أن الصدمات المؤدية إلى الأزمات الاقتصادية قد تغير منحى الاتجاه الذي حصل في الدول الآسيوية وذلك من خلال أولوية المضاربات المالية على الإنتاج السلعي.

ولكن العلاقة بين حرية التجارة والتباين قد تتغير في ظل تحرير الاستيرادات للسلع الرأسمالية وشبه الرأسمالية المساهمة في أمثلية دالة الإنتاج التي تؤدي إلى رفع الطلب على المهارات وتخفض الطلب للعمل غير الماهر في ظل انخفاض كلفة التقنية المستوردة، وفي هذا الصدد يشير Wood (1997) إلى أن حرية التجارة تزيد التباين في الأقطار التي تستورد السلع ذات الاستخدام للعمل الماهر وتحسنها في الأقطار التي تصدر مثل هذه السلع كما حصل في بعض دول أمريكا اللاتينية (كولومبيا Colombia والمكسيك Mexico) وكذلك الحال في تايوان Taiwan والتي أظهرت بأن استثمار التقنية قد وسع التباين في الأجور جراء عملية تحرير التجارة في النصف الثاني من عقد الثمانينات، وبمعنى آخر أن التباين يتأتى من تزايد الطلب على العمل الماهر في حين أن عرض العمل غير الماهر يأخذ بالارتفاع وهو الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التباين في أسواق العمل بالدول النامية (Addison and Cornia, 2001:24) .

٢. خفض حدوث الأزمات المالية وما يتعلق بها من الارتفاع الحاد في الركود وزيادة التباين:

ان العديد من الاقتصادات الناشئة والمنخفضة الدخل باتت تعاني من الأزمات المالية خلال العقدين الأخيرين في إطار الحرية المالية غير الناضجة التي تعمل في كنفها تلك الاقتصادات. ففي إطار الزيادة الحاصلة في الحرية المالية المحلية والمترافقة مع تدفقات رأس المال العالمي (Stiglitz , 1998b)، والذي يتمثل أغلبه بشكل تدفقات رأس المال قصيرة الأمد والمترافقة مع إشراف مالي ضعيف كانت مصدراً للعديد من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية وخاصةً ما حصل في السنوات الأخيرة في اقتصادات شرقي آسيا وما هو متوقع أن يحصل في الاقتصادات العربية.

أن للأزمات المالية تكاليف اجتماعية كبيرة في ظل تدهور الإنتاج وما يترتب عليه من تقسيم المجتمعات إلى تباينات أفقية كبيرة تتجه إلى أن تكون أسوأ خلال الأزمات المالية باعتبار أن تدهور الناتج وما يرافقه من ركود اقتصادي يؤدي إلى زيادة التباين في الدخل ومن ثم خفض المستوى اللازم لرأس المال البشري للفقراء، مما يترتب عليه انخفاض استجابة أوضاع الفقر للتحسن تجاه تزايد معدلات النمو الاقتصادي، وبمعنى انخفاض مرونة تحسن أوضاع الفقر تجاه

المتغير المذكور في الأمد القصير، فالأزمة المالية في المكسيك عام ١٩٩٥ كانت قد ساهمت في رفع التباين للدخل حسب مؤشر جيني Gini من (0.42) في أواسط الثمانينات إلى ما يقارب (0.50) في التسعينات، وأن الأجور الحقيقية للعاملين لم تعد إلى مستوياتها حتى عام (١٩٩٩)، وفي هذا الصدد أشار ديوان Diwan (Diwan,١٩٩٩ :١٩) إلى أن حصة العمل عادةً تنخفض بشكل حاد بعد الأزمة المالية وتعاد لتسترد جزئياً في السنوات اللاحقة، ويفسر ذلك بأن العمل أقل حركة من رأس المال ومن ثم فانه سينتهي إلى تحمل أعباء مالية قد تصل إلى (٢٠%) من اجمالي الناتج المحلي منذ بداية الأزمة وحتى نهايتها. ومع ذلك فان مدى الارتفاع الحاصل في التباين والفقر يعتمد على توفر شبكات الأمان الاجتماعي، فضعف شبكات الأمان الاجتماعي في أمريكا اللاتينية وآسيا أدى إلى رفع مستوى التباين في الدخل وبمقدار (٧٣%) و (٦٢%) من الحالات على التوالي نتيجة للأزمات المالية التي مرت بها تلك الدول، في حين لم تشهد كل من فنلندا والنرويج وخلال الأزمة المالية التي تعرضت لها في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، أي ارتفاع ملحوظ في التباين لصرامة شبكات الأمان الاجتماعي فيها وبناءً على ذلك تطلب تقوية النظام المالي فضلاً عن السيطرة على التدفقات غير المستقرة لرأس المال قصير الأمد والتي قد تمنع من تحمل العمل وطأة كل الأزمات المالية الناتجة عن التحرير (Addison and Cornia, 2001: 25).

٣. خفض تباين مستوى الأجور وزيادة التماسك الاجتماعي وزيادة الإنتاجية في سوق العمل:

ان تحرير التجارة ورأس المال قد أضعف القوة التساومية للعمالة غير الماهرة في الدول النامية والمتقدمة (Hoeven, 1999:3-23) ومن ثم أدى دوراً مهماً في زيادة التباين للأجور خصوصاً في ظل ضعف مؤسسات المساومة الجماعية (النقابات المهنية) وقدرتها على التأثير في مستوى الأجور وظروف العمل.

ونظراً لأهمية رأس المال الاجتماعي في دعم عملية خفض الفقر والنمو الاقتصادي، فان قدرة مؤسسات سوق العمل في ايجاد مواءمة مرضية للتباين في الدخل بين رأس المال والعمل هو أمر ضروري للتقدم الاجتماعي بعيد الأمد فضلاً عن خفض الفقر والنمو الاقتصادي. ومن ناحية ثانية فان تشريع الحد الأدنى من الأجور بقي دون مستواها الحقيقي لأغلب الأحيان مما يتطلب إعادة تكييف الأجور لتحقيق كل من نتائج سوق العمل من حيث العدالة والفاعلية. أما إذا أعطي سوق العمل حرية كاملة في تحديد مستوى الأجور في ظل المتغيرات المشار اليها سابقاً فان هذه الأوضاع ستؤدي إلى مزيد من التباين فيما بين الأجور من جانب وبين حصة الأجور وحصة رأس المال في مكون الفائض الاقتصادي من جانب آخر (النجفي، ١٩٩٩ :٣٤-٤١).

٤. تنظيم خصخصة المؤسسات الإنتاجية لضمان الحد من رفع مستويات الفقر:

قد تهدف الخصخصة Privatization إلى رفع الفاعلية للاقتصاد الكلي محاولة بذلك توليد موارد اجتماعية كبيرة موجهة للفقراء إذا كان توزيع الدخل يتسم بقدر من العدالة وإلا فان إعادة توزيع ثمار النمو ستؤدي إلى مزيد من التباين*. ان تحقيق مثل هذه المكاسب الاجتماعية يعتمد على التصميم الدقيق للخصخصة بحد ذاتها فضلاً عن تكوين أنظمة فعالة لما بعد الخصخصة لحماية المصلحة العامة والاستثمار في إطار قانوني مناسب.

ان نتائج التباين والفقر تعتمد على سرعة الخصخصة وطبيعة برامجها التعويضية بالنسبة إلى العاطلين في ظل سياسة اقتصادية كلية قادرة على امتصاص العاملين في الاستخدام الخاص دون حصول انخفاضات حادة في مستوى الأجور*. فتجربة جمهورية الجيك Czech Republic التي أبقت النمو الاقتصادي بمستوى ملائم خلال التسعينات لتسهل استخدام العمالة في إطار الخصخصة (Stodder , 1998: 66-70) والمحافظة على زيادة محددة في مستوى التباين والفقر، قد أدت إلى زيادة التباين وحسب مؤشر جيني Gini من نحو (٠,٢٠) إلى مدى يتراوح بين (٠,٢٣-٠,٢٧) خلال النصف الثاني من عقد التسعينات في حين لم تشهد زيادة ملحوظة في الفقر المطلق، فالنمو الاقتصادي المقترن بارتفاع صغير في التباين كان له ارتفاع محدد في الفقر المطلق.

إن الاتجاه نحو الخصخصة أمر متفق عليه في العديد من الدول، لذلك فان التنظيم باتجاه الدخول هي النقطة الرئيسة للحصول على أهداف عادلة باتجاه خفض الفقر. فعندما تكون الدولة غير قادرة على الحفاظ على الاستثمار في البنى التحتية، فان وصول الفقراء إلى الخدمة قد يتحسن بعد الخصخصة إذا ما تم استثمار رأس مال خاص كبير فيها. ولكن الواقع العملي للخدمة المقدمة بوساطة المنافع الخاصة إلى الفقراء قد تكون مختلطة، وان الشركات الخاصة قد تركز على المجالات الأكثر ربحية، دون وصول الفقراء ولاسيما في المناطق الريفية إلى الخدمات والتي قد تكون سيئة في أغلب الأحيان.

* وبالرغم من عدم قناعتنا بما ورد أعلاه إذ أن كفاءة الأداء في المنشآت لا يرتبط بنمط الملكية بقدر ارتباطه بنمو السوق إلا أن الأجواء الاقتصادية النيو كلاسيكية لا تتوافق وطروحاتنا هذه.

المبحث الرابع
آليات تأثير سياسات التجارة الخارجية في الفقر

يعد الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة المكون الرئيس لإرشادات السياسة الاقتصادية خلال الخمسين سنة الأخيرة، وذلك لما يمكن أن يحققه الانفتاح من منافع واسعة باتجاه إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية، وقد اعتقد عدد من الاقتصاديين أن الانفتاح الاقتصادي قد يولد آثاراً سلبية على دخول الفقراء في الأمد القصير مما يتطلب وضع سياسات الحماية الملائمة ضد الصدمات التجارية، في حين يولد الانفتاح التجاري نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي في الأمد البعيد مقارنة بالاقتصادات شبه المغلقة بالرغم من حتمية توليد بعض حالات الفقر خلفها. في حين يؤكد آخرون إمكانية تعرض الاقتصاد إلى صدمات اقتصادية في ظل سياسة الانفتاح التجاري مما يجعله يعمل بمستويات أعلى من الفقر ومن ثم يضعف من فعالية السياسات المصممة لإعادة توزيع الدخل وتخفيض معدلات الفقر، وخصوصاً في ظل عدم النجاح المتحقق من خلال الترافق والوجود الواسع والمدقع للفقر في إطار السياسات التجارية التقليدية والحديثة. لذلك يعد تحديد العلاقة بين التجارة والفقر أحد الميادين المعقدة والحديثة، التي نحاول تحديد مساراتها، فضلاً عن رسم السياسات الملائمة لتخفيف الصدمات التجارية التي يمكن أن تؤثر في الفقراء.

أولاً. بعض الرؤى النظرية لأثر التجارة الخارجية في تخفيف الفقر

ان تعقيد العلاقة بين إصلاح التجارة الخارجية والفقر قد حدد وبطبيعة الحال مقدار الدراسات التي بحثت في تلك العلاقة، فقسم من تلك الدراسات قدم ربطاً مباشراً للعلاقة بين الإصلاح التجاري وتغييرات مستوى الفقر، في حين استنتج آخرون أن تلك التأثيرات قد تحدث وبشكل غير مباشر من خلال المضامين المحتملة للفقراء كحركة الأجور والعمالة المترافقة مع حرية التجارة التي أوضحت النتائج الايجابية التي يمكن أن تؤدي اليها حرية التجارة حيث أنها تزيد من الفرص الاقتصادية وتحسين مداخيل الفقراء.

لقد أكد تقرير التنمية العالمي للبنك الدولي (٢٠٠٠) أن الانفتاح الكبير للتجارة الخارجية للدول النامية وعلى مدى العشر سنوات الأخيرة قد يكون مسؤولاً جزئياً عن الزيادة النسبية في أجور العمالة الماهرة مقابل العمالة غير الماهرة مما يجعل الوضع النسبي للفقراء أسوأ نتيجة التباين المرتفع في الدخل.

إلا أن نتائج الإصلاح الاقتصادي على تباين الدخل والفقر كانت مختلفة في أقطار أخرى كأمريكا اللاتينية وأقطار البلطيق وروسيا ودول أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق فضلاً عن الفوائد الحقيقية التي حققتها دول جنوب شرق آسيا خلال العقود الثلاثة الماضية في زيادة الدخل وخفض معدلات الفقر نتيجة للنجاح الذي حققته في الزيادة الحاصلة للصادرات. في حين كانت النتائج لآثار حرية التجارة في توزيع الدخل والفقر انتقالية في شيلي Chile وذلك للتباين المؤقت والسيء للدخل في الثمانينات، ومن ثم تعود درجة التباين إلى مستوى ما قبل الإصلاح في عام ١٩٩٧. وبناءً على ذلك، فانه ليس مفاجئاً ألا توجد استنتاجات عامة حول مدى مساهمة حرية التجارة في زيادة الفقر أو تخفيفه. لذلك فاننا سوف نحاول استنتاج نوعية الظروف التي بموجبها تحدد تأثيرات حرية التجارة في تسريع تخفيف الفقر.

ويعرض Winter (1999) دراسة لحالتين توضح التأثيرات المحتملة للتحرير التجاري في الفقراء، والخاصة بتحرير سوق القطن في زيمبابوي وسوق الذرة في زامبيا، فلقد انعكست سياسة التحرير التجاري ايجابياً على أسعار القطن وإنتاجه في زيمبابوي مقارنة بفترة ما قبل الإصلاحات التجارية التي فرض فيها مجلس التسويق الحكومي أسعاراً منخفضة على إنتاج القطن تشجيعاً منه لصناعة النسيج وأدى إلى انعكاس تلك الأسعار بشكل قاسٍ على المزارعين الصغار والكبار، إلا أن المزارعين الكبار كانوا أكثر تكيفاً لقدرتهم على التنويع باتجاه محاصيل نقدية أخرى وبعد تبني الإصلاحات باتجاه الخصخصة وظهور بعض المشترين لمحاصيل القطن التي أخذت تنعكس على الفلاحين الفقراء باتجاه الاستفادة من فرص السوق المتزايدة ومن ثم ارتفاع أسعار القطن، فضلاً عن الإرشادات وتسهيلات الحصول على المدخلات التي يقدمها المشترون إلى المزارعين، مما أدى إلى زيادة الإنتاج واتساع حجم العمالة الزراعية المستخدمة بما يقارب (٤٠%) خلال المدة ١٩٨٨ لغاية ١٩٩٧ (Winters, 1999: 11).

ونجد أن الحالة معكوسة في إطار نظام التحرير التجاري الذي انعكس سلبياً على إنتاج الذرة في زامبيا، ففي إطار نظام التقييد كان منتجو الذرة يتمتعون بناتج انخفاض أسعار المدخلات بسبب المساعدات الممولة من قطاع التعدين فضلاً عن الإعانات الضمنية والمقدمة من خلال الشراء الحكومي والتسعير الشامل حسب المقاطعات وخصوصاً في المناطق النائية، وفي نطاق الإصلاحات الجديدة التي أدت إلى إلغاء الإعانات المقدمة إلى المزارعين ارتفعت أسعار المدخلات الزراعية من الحبوب مما أدى إلى تضرر العديد من المزارعين خصوصاً في المناطق البعيدة، في حين لم يلاقِ المزارعون الكبار القريبون من الأسواق وطرق المواصلات تلك الأضرار التي تعرض اليها الفلاحون الصغار في المناطق النائية، وذلك يعود إلى التدهور الصارم في البنى التحتية للنقل مما أدى إلى اختفاء الأسواق الريفية البعيدة عن إنتاج الذرة بعد

انخفاض المساحة المزروعة ذرة والتحول إلى إنتاج القطن الذي يعد أقل ربحية، مما أدى إلى انخفاض الدخل المزرعي لأولئك المزارعين (Winters, 1999: 12).

وأشار Dollar & Kraay (2000) في دراسته لأربعة وعشرين قطراً نامياً من بينها تسعة بلدان اتبعت سياسة الإصلاح التجاري إلى أن الاقتصاد الذي أجرى انفتاح أكبر كان له تفضيل اقتصادي أكبر من خلال المعدل المتسارع لنمو دخل الفرد، بحيث انعكس ذلك بشكل ايجابي على الخمس الأفقر من السكان بشرط أن لا يؤثر الانفتاح التجاري في تزايد التباين في توزيع الدخل، فالانفتاح التجاري المؤدي إلى انخفاض التباين سينعكس ايجابياً في خفض الفقر لهذه الأقطار، فبعض الأقطار الفقيرة التي قامت بخفض الحواجز الكمركمية وشاركت أكثر في التجارة الدولية على مر العشرين سنة الماضية قد شهدت زيادات في معدل نموها وخفض الفقر فيها، والذي ترافق مع انخفاض كبير في التباين كما حصل في ماليزيا Malaysia وتايلاند Thailand وبهذا الاتجاه يذهب الباحثان إلى أنه لا توجد دلائل واضحة للعلاقة النظامية بين التغيرات في التجارة والتغيرات الحاصلة في الدخل، فقد انخفض في كل من الهند وماليزيا والفلبين وتايلاند، في حين ارتفع في كل من الصين وكولومبيا وكان مستقراً في كوستاريكا والإكوادور. وليتوصل الباحثان إلى أن حرية التجارة كان لها نتائج توزيعية مختلفة في المدى القريب، وخصوصاً إذا ما علمنا أن المتضررين هم الفقراء، فانه يتوجب إكمال سياسات انفتاح التجارة باجراءات حماية اجتماعية فعالة لحماية الفقراء (Dollar and Kraay, 2001: 1-25).

وأشار Ghose (2001) إلى أن التجارة الدولية تدعم النمو الاقتصادي للاقتصادات المرتفعة والمنخفضة الدخل كونها تحقق عوائد اقتصادية جراء تحرير التجارة من خلال توسيع الأسواق وتسهيلات نشر التقنية في هذه البلدان عن طريق تدفق رأس المال وتخفيض قيد معدل سعر الصرف الأجنبي والذي يقيد مستوى الاستثمار والاستخدام في الكثير من البلدان النامية فضلاً عن قدرته على تسهيل انتشار التقنية والمساعدة في تبني هذه التقنيات واستغلالها، مما يولد تأثيرات موجبة في النمو الاقتصادي وتخفيف معدلات الفقر، خصوصاً إذا ما اشتملت سياسة التحرير على سلع يحقق انتاجها زيادة في عوائد الحجم والمنافع ما دامت الأسواق المحلية الكبيرة تحقق اقتصادات الحجم جراء استقطاب رأس المال الأجنبي فيها*،

* في إطار افتراض تناقض عوائد المدخلات فان انتاجية رأس المال قد تكون أكبر في الاقتصاديات الأقل تقدماً والتي تعاني من ندرة رأس المال فيها بالإضافة إلى تزايد انتاجية العاملين مع تزايد النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي والذي يصاحبه انتقال العاملين من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة (Ghose, 2001, 1-3).

مما يولد نتائج ايجابية باتجاه النمو الاقتصادي وتخفيف فجوة التباين بينها وبين الدول ذات الدخل المرتفع. (Ghose, 2001: 1-3)

أما الدراسة التي تقدمت بها Nilufer Cagatay (2001) فقد بينت أن تحرير التجارة ذو آثار ايجابية في النمو الاقتصادي باعتبار أن الميزة المقارنة التي تقود إلى تخصيصات أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية، ستؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم دعم النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر. كما تؤكد أن التأثيرات الموجبة التي تولدها سياسة تحرير التجارة في الفقراء تنبثق من خلال زيادة العائد المتحقق لعنصر العمل وخصوصاً العمالة غير الماهرة، مقابل انخفاض العائد المتحقق لرأس المال من جهة فضلاً عن التأثيرات المتولدة في الأسعار النسبية للسلع الأساسية وما يمكن أن تولده من تأثيرات ايجابية أو سلبية في الفقراء. ومع ذلك فان الإصلاحات التجارية وتأثيراتها يجب أن لا تقيم بغياب اعتبارات السياسة العامة التي تحدث التفاعلات بين إصلاح التجارة وأنواع أخرى من الإصلاح الاقتصادي وبالاتجاه الذي يخفف الصدمات التجارية التي يمكن أن تواجه الفقراء (Cagatay, 2001: 16-17).

في حين أكد Anthony W. (1996) أن تحرير التجارة قد يولد زيادة في معدلات الفقر في الأمد المتوسط والقصير، باعتبار أن تحرير التجارة (تخفيض التعريفات الكمركمية) سيولد زيادة معدلات البطالة في الصناعات المحلية نتيجة لقدرة السلع المستوردة على منافسة السلع المحلية. كما أن انخفاض الايرادات الحكومية نتيجة لخفض التعريفات الكمركية يؤدي إلى خفض مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مما يولد آثاراً سلبية في الفقراء، أما الآثار الايجابية التي يمكن تحقيقها في الأمد البعيد والتي تنبثق من خلال قدرة صادرات البلدان النامية على المنافسة وخصوصاً تلك التي تتعلق باستخدام أيدٍ عاملة كثيفة وخلق فرص كسب جديدة للعمالة غير الماهرة وبالشكل الذي يحقق نتائج ايجابية في تخفيف معدلات الفقر (Anthony, 1996: 239-242).

ثانياً. أثر السياسة التجارية في النمو الاقتصادي وخفض الفقر: إطار عام

ان العنصر المهم في تعزيز خفض الفقر يتمثل بنمو اقتصادي قوي يشارك فيه الفقراء، وبالرغم من الشك الذي قد يساور الاقتصاديين في معدلات النمو المتحققة للبلدان النامية في الأمد القصير والمتوسط جراء الانفتاح التجاري فإن هذه البلدان قد تحقق مكاسب من حرية التجارة في الأمد البعيد، فالترابط الوثيق بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وما يعكسه الأخير من آثار ايجابية في اعادة تخصيص الموارد يترتب نتائج ايجابية في

اتجاه تخفيف الفقر*. فزيادة الصادرات يمكن أن توظف عوائدها لتوفير المتطلبات الاستيرادية من السلع الأساسية لمجتمعات الدول النامية، وفي هذا الصدد أكد العديد من الاقتصاديين أمثال M. Rom (1983), W. Tyler (1981) أن للصادرات آثاراً موجبة في النمو الاقتصادي إلا أن ذلك النمو يكون محدداً بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد (النجفي، ٢٠٠١: ١١٠)، ومن جهة أخرى أكد النجفي (٢٠٠١) أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات ونمطها، وتكون الحوافز أكثر تأثيراً كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات أكبر ومن ثم الأثر المباشر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي (نتيجة لارتفاع معدل الأجور) مما يعزز القدرة الشرائية لفئات الدخل المنخفض (النجفي، ٢٠٠١: ١١١).

ويؤكد Winter (2000) أن حرية التجارة تمارس تأثيراتها في النمو في الأمد البعيد، ويمكن أن تمارس تلك التأثيرات من خلال تحفيز الاستثمار (لإنتاج عدد كبير من السلع المختلفة)، كما أن الإصلاح التجاري يقترن عادةً بتدفق أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن التقدم التقني والتأثيرات التي يمكن أن يُولدها في زيادة مستوى الإنتاجية والنمو. (Winters, 2000 : 1-15) وفي السياق نفسه فان الانفتاح التجاري قد يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية نتيجة للتغيرات في معدل التبادل التجاري والتي يمكن أن يكون لها تأثير فاعل في النمو الاقتصادي ومن ثم تأثيرها في الفقر. وهنا تؤدي السياسات التكميلية المتمثلة بالسياسات الاقتصادية الكلية إلى تجاوز التأرجحات باللا توازنات الخارجية وبالشكل الذي يولد نوعاً من المرونة في نسب التبادل الخارجي ومن ثم تعديل معوقات النمو الاقتصادي وتخفيف معدلات الفقر.

ثالثاً. قنوات تأثير السياسة التجارية في الفقر

بالنظر إلى عدم وضوح تأثيرات السياسة التجارية في الفقر والمسارات التي من خلالها تنتقل تلك التأثيرات، فاننا سنحاول أن نفصل القنوات التي من خلالها تمارس السياسة التجارية صدماتها وانتقال تلك الصدمات لتؤثر في معدلات الفقر، ومن ثم تسهيل إمكانية تصميم السياسات الملائمة لخفض الفقر، وخصوصاً أن تلك التأثيرات تختلف عبر الأقطار وفقاً لدرجة ومرحلة تطورها ومعدل نموها الاقتصادي، لذلك فان وضع سياسات ملائمة لخفض الفقر لقطر معين قد يكون غير ملائم لأقطار أخرى. ان السياسة التجارية تمارس

* أغلب الدلائل تشير إلى أن الانفتاح التجاري يجسد النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر، مالم يجعل توزيع الدخل أسوأ، وهذا ما لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن العلاقة غير الواضحة بين التجارة والتباين في الدخل.

صدماتها من خلال التغير في أسعار السلع المتاجر بها لتؤثر من ثم في رفاهية الأفراد والعوائل.

يحدد Winter (1999) رفاهية الأفراد والعوائل بتأثيرات السياسة التجارية من خلال ثلاث مجاميع أو قنوات أساسية موضحة في الشكل (٩) والتي تمثلت بالحكومة وقناة التوزيع وتأثيرات مؤسسات الإنتاج، إن هذه القنوات التي مثلها الشكل (٩) قد تم فرز تفصيلاتها في الشكل (١٠) كما سنورد تفاصيلها تباعاً.

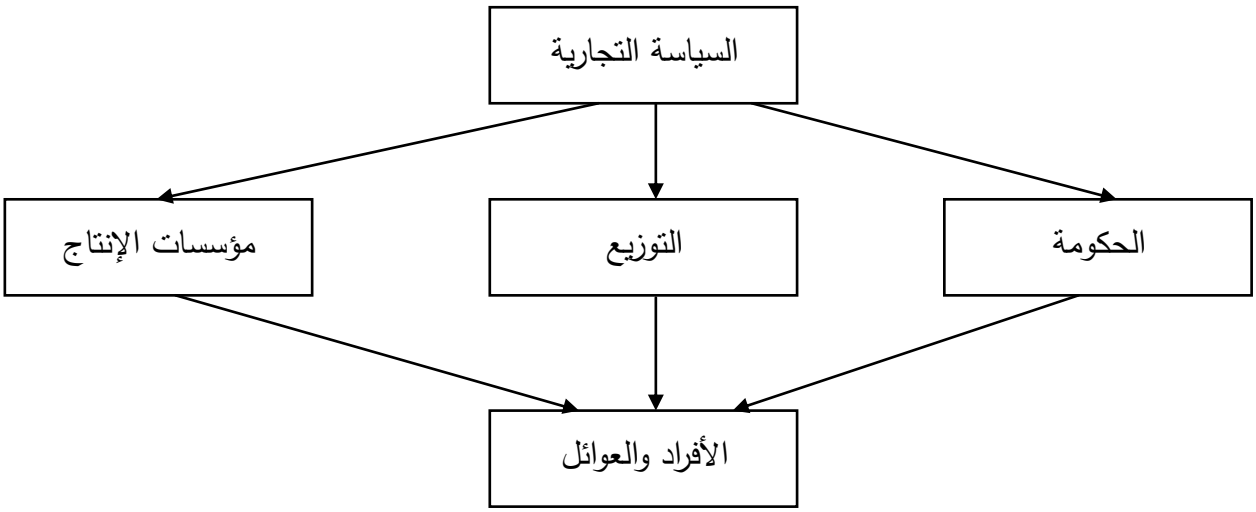

Winters, L. Alan (2000), Trade, Trade Policy and Poverty: What are the Links?, in Trade, Technology and Poverty, World Development Report,World Bank, P.3.

الشكل (٩)

قنوات تأثير السياسة التجارية في الفقر

١. أثر قنوات توزيع السلع وأسعارها في تخفيف الفقر:

تعتمد رفاهية الأفراد بصورة رئيسة على تدفقات الدخل بقنواته المختلفة من جانب، وأسعار السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد من جانب آخر، أن هذه الرؤيا تولد لنا تحديداً للمتغيرات التي يمكن أن تؤثر من خلالها السياسة التجارية صدماتها في التأثير في دخول الفقراء واستهلاكهم. وقبل الدخول في تأثيرات تغيرات الأسعار من خلال قنوات التوزيع Distribution Channel للأفراد والعوائل ومن ثم في رفاهيتهم، فان ذلك يتوقف فيما إذا كان الفرد مجهزاً نهائياً للسلعة أو أنه مستهلك نهائي، باعتبار أن تلك الصدمات يمكن أن تؤثر في مستوى رفاهيتهم بشكل مختلف. فارتفاع أسعار السلع (وخاصة السلع الأساسية) قد يؤثر في رفاهية المستهلكين

تأثيراً سلبياً وقد يؤدي للبعض منهم إلى خط الفقر أو دونه مالم يتمكن المستهلك النهائي من ايجاد سلع بديلة لهذه السلعة، في حين تتأثر رفاهية المنتجين ايجابياً فضلاً عن قدرة المنتجين الآخرين على التحول نحو إنتاج السلع ذات السعر المرتفع نتيجة للاعتماد على سياسة التحرير.

إن التأثيرات المباشرة لتغييرات الأسعار يمكن ملاحظتها من خلال الشكل (١٠) الذي طوره Winters (2000) ويوضح قنوات التوزيع التي من خلالها تنتقل السلع المتاجر بها (السلع المصدرة والمستوردة) ومن ثم الطريقة التي تعمل بها مثل تلك الصدمات وتأثيرها في مستويات الفقر. فالحقول الخمسة الموضحة في وسط الشكل (١٠) والتي توضح أن صدمات الأسعار تبدأ بمستوى الأسعار العالمية (للسلع المستوردة) ومن ثم التأثيرات التي يمكن أن تولدها أسعار الصرف في شكل أسعار محلية (مرتفعة أو منخفضة) وما يفرض من تعريفات كمركية يمكن أن تضاف عبئاً إضافياً إلى سعر السلعة المستوردة وانتهاءً بسعر التجزئة، وفي كل مرحلة من مراحل انتقال السلعة تواجه تكاليف إضافية (كالضرائب المحلية وأجور النقل) حتى تصل إلى المستهلك النهائي. وبالسياق نفسه فان تصنيفاً مشابهاً يمكن بناؤه بالنسبة إلى السلع المصدرة وابتداءً بقنوات التسويق المحلية وحتى تصدير السلعة بسعرها النهائي الذي يجب أن يكون متلائماً مع السعر السائد في الأسواق العالمية وعندها فان سعر المنتج سوف يكون المحدد لرفاهية الأفراد للسلع المصدرة.

أما الجانب الآخر للتأثيرات التي يمكن أن تولدها سياسة تحرير التجارة على شكل صدمات الأسعار ومن ثم على رفاهية الأفراد سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر وخصوصاً إذا كانت هذه السلع من السلع الأساسية أو تستخدم مدخلات في منتجات أخرى ليترك من ثم تأثير نهائياً كبيراً جداً على الأفراد. ان الصدمات التجارية قد تؤدي إلى تدنية في مستوى الرفاهية ولاسيما إذا لم تكن هنالك سلعٌ بديلة أو نشاطات بديلة، وبنفس الطريقة فان صدمات موجبة قد تعطي منافع كبيرة إذا ما تمكن الأفراد من تغيير نشاطهم أو مشترياتهم للاستفادة منها بوصفها أسلوباً يمكن أن يستخدمه الفرد للتكيف لتغيرات السعر. إلا أن عملية استبدال سلعة أو الانتقال إلى نشاط آخر سيؤديان إلى انتقال هذه الصدمات إلى أسواق أخرى لم تكن قد تأثرت مباشرةً بالإصلاح التجاري. لذلك فان تأثيرات الصدمات التجارية سوف تنتقل إلى مجموعة من السلع في سلسلة كاملة من التأثيرات ولتمتد إلى سلسلة أخرى من التأثيرات التي تدعى بتأثيرات الحلقة الثانية إلى أن يصل السوق إلى حالة من التكيف نتيجة للتأثيرات السعرية المتداخلة وغير المباشرة ومن ثم العودة إلى التوازن.

الشكل (١٠)

القنوات الرئيسة لتأثير التجارة الخارجية في الفقر

٢. المؤسسات الإنتاجية المحلية وتأثيرها في الأجور والاستخدام:

ان الجانب الآخر لتأثيرات سياسة التجارة الخارجية في الفقر يتمحور من خلال تأثير المؤسسات الإنتاجية المحلية (المنشآت) في الأجور والاستخدام ومن ثم في الفقر، والتي يمكن أن تتوضح عبر القنوات الإنتاجية لهذه المؤسسات فضلاً عن العلاقات التفاعلية التي تتخللها والتي ترتبط بأسعار الجملة بوصفها متلقية للسلع الأولية المستوردة ومصدرة للسلع المنتجة، فضلاً عن ارتباطها بأسعار التجزئة كونها منتجة للأسواق المحلية، واستخدامها للمدخلات من عناصر الإنتاج من خلال معاملات السوق.

إن الطلب على إنتاج تلك المؤسسات الإنتاجية يتحدد بموجب الدخل والصادرات والاستيرادات والأسعار المحلية، إذ يمثل الطلب المحدد الرئيس لمستوى الإنتاج في هذه المؤسسات، التي تقسم إنتاجها بين الأسواق المحلية والصادرات، وبناءً على ذلك فان تلك المؤسسات تمارس تأثيراتها في الفقر من خلال قدرتها على التأثير في مستوى الأجور والاستخدام، فتحديد إجمالي الإنتاج الذي يعتمد على الأسعار النسبية للتكاليف (المتمثلة بالأجور) ومعامل المدخلات – والمخرجات (أي المدخلات الضرورية لوحدة واحدة من الإنتاج)، حيث أن الأخير يعتمد على مستوى التقنية وعلى الأسعار النسبية للعوامل. فإذا تم تحديد حجم الإنتاج ومعامل المدخلات – والمخرجات فان إجمالي الطلب على عوامل الإنتاج تكون معلومة وخصوصاً العوامل المتعلقة بالعمل والدخل المتحقق (الأجور) بوصفهما المتغيرين الأكثر علاقة بالفقر، وأن رفاهية السكان تعتمد على عنصري المكافآت وفرص العمل. لذا فان زيادة الطلب على العمل تعتمد على حجم الإنتاج المطلوب وحجم التكاليف وخصوصاً فيما إذا كانت تلك المؤسسات الإنتاجية تعمل في ظل عوائد حجم متزايدة.

٣. الضرائب والإنفاق:

تعد الايرادات المتحصلة من فرض التعريفات الكمركية والضرائب على الصادرات إحدى جهات مصادر الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والدعم الحكومي للفقراء. لذلك فان الحلقة الثالثة بين التجارة والفقر تتمثل من خلال الضرائب والإنفاق الحكومي، في إطار سياسات التكييف باتجاه التحرير التجاري التي تنبثق مستلزماتها من خلال تغيير القيود الكمية والتنظيمات وخفض معدلات التعريفات الكمركية. ومن هذا المنطلق فان خفض تلك القيود والتعريفات الكمركية سينعكس بشكل ايرادات متدنية تؤثر سلبياً على الفقراء من خلال تقليص الإنفاق على السياسات الاجتماعية (إلا إذا كانت ميزانية الدولة تسمح بزيادة الإنفاق على الفقراء دون مواجهة أي عجز في الميزانية حيث يتم تمويل هذا الجانب من خلال ايرادات أخرى غير الضرائب)، فضلاً عن فرض الضرائب على السلع الرئيسة على الصعيد المحلي وخصوصاً أن السلع تمثل جزءاً كبيراً من دخل الفقراء والتي هي الأخرى قد تكون عاملاً إضافياً باتجاه رفع تكاليف التحرير

التجاري ضد الفقر، لذلك فان الحكومات عليها أن تكون أكثر حذراً لضمان تجنب التأثيرات العكسية في الفقر (Winter, 1999: 6).

رابعاً. أثر التجارة الخارجية في الأجور والاستخدام

ان الآلية الأكثر أهمية التي تتم بموجبها ترجمة الصدمات التجارية على الفقر تتم من خلال تحليلات الأجور والاستخدام، فالزيادة الحاصلة في الاستخدام والأجور قد تكون أكثر العوامل المساهمة في خفض الفقر.

وابتداءً من تلك النقطة، فالسؤال المطروح كيف يمكن أن تسهم التجارة الخارجية في تأثيراتها في الأجور والاستخدام أتصل تلك التأثيرات إلى الجزء الأفقر من السكان في سبيل إزالة التباين أم أنها تصل إلى الجزء الأغنى من السكان؟

ولنبدأ بالنظرية التقليدية للتجارة الخارجية (نظرية Stolper- Samuelson) (Winters, 2001: 1-3) التي تعد الأكثر تفسيراً لتأثير صدمات التجارة في الاستخدام وتحليل الفقر*، التي توضح أن زيادة سعر السلعة كثيفة العمل ستؤدي إلى رفع الدخول الحقيقية للعمل على حساب خفض العوائد الحقيقية لرأس المال، فارتفاع أسعار السلع الكثيفة العمل سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج من تلك السلع وتدفع بعناصر الإنتاج بعيداً عن القطاع كثيف رأس المال، وحيث أن القطاع ذا العمل الكثيف يرغب في استخدام عمل أكثر لكل وحدة من رأس المال من قطاع كثيف لرأس المال، ان إعادة التخصيص هذه سوف تزيد الطلب والسعر النسبي للعمل (الأجور) على رأس المال. ان هذا التغير سوف يسبب لكلا الصناعتين تحولاً نحو طرائق إنتاج أقل كثافة للعمل، أي استخدام عمل أقل لكل وحدة من رأس المال التي بدورها سترفع الناتج الحدي للعمل في كلا الصناعتين، فاذا استلمت العناصر عوائد وفقاً لناتجها الحدي فان العمل سوف يستلم أجوراً حقيقية أعلى بغض النظر عن أنماطها الاستهلاكية، كما أن تسبيباً مشابهاً يمكن أن يظهر كيفية انخفاض العائد الحقيقي لرأس المال. إذاً فالزيادة في أسعار السلع سواء أكانت سلعاً تجارية أم غير تجارية ستزيد من الحافز لانتاجها وهذا سيؤدي إلى رفع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج تلك السلعة، فاذا كانت أسعار السلع ذات العمل غير الماهر تزداد، فاننا نتوقع زيادة في أجور العمالة غير

* بالرغم من النتائج القوية التي توصلت اليها النظرية لتفسير العلاقة بين التجارة الدولية والفقر، فإنها مبنية على مجموعة من الافتراضات وان خرق أحد هذه الافتراضات سيؤدي إلى إضعاف فحوى النظرية، لذلك فان هذه النظرية لا تعد كافية للإجابة عن استفسارات التجارة والفقر. أنظر لماذا لم تتمكن النظرية من تحليل الفقر.(Winters, 2000: 22-23).

الماهرة في هذا القطاع فضلاً عن العمالة (غير الماهرة) المنتقلة من قطاعات أخرى لإنتاج هذه السلعة. فاذا كان الفقراء يشكلون نسبة عالية من محصلي الأجور (غير الماهرين) فان ذلك سوف يؤدي إلى تخفيف الفقر نتيجة للزيادة الحاصلة في الأجور.

أما البلدان النامية التي تمتاز بوفرة عنصر العمل بصورة واضحة فان حرية التجارة سوف تتحرك نحو رفع الأجور بشكل عام. إلا أن السؤال المطروح أتنعكس زيادة الأجور على زيادة أجور العاملين الأقل مهارةً بوصفهم الأفقر والأكثر استخداماً في إنتاج السلع التجارية أم أن سياسة التجارة الخارجية ستنعكس على أساس زيادة الأجور للعاملين الماهرين لكونهم المساهمين الفاعلين وليس العمالة غير الماهرة في إنتاج السلع التجارية، ولاسيما أن بعض الاقتصاديين حاولوا تفنيد أسلوب كثافة العناصر وآثاره التوزيعية في السياسة التجارية بموجب الفشل المتحقق للحرية التجارية في أمريكا اللاتينية لتخفيف الفقر في الثمانينات من خلال زيادة أجور العاملين غير الماهرين بوصفهم الشريحة الأفقر من السكان.

وفي هذا الصدد كانت وجهة نظر Harrison & Hanson مختلفة حول طبيعة تأثير سياسة تحرير التجارة في الأجور الحقيقية للعاملين، التي كانت بين المؤيد والمعارض للآثار التي يمكن أن تولدها سياسة تحرير التجارة على أسعار السلع الزراعية (ذات الكثافة العمالية للدول النامية) من خلال الدراسة حول تحرير التجارة في المكسيك والمغرب، وليوضح أن الإصلاح التجاري الذي تنتج عنه أسعار متدنية للمنتجات الزراعية وخصوصاً إذا كانت المنتجات كثيفة العمل مما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة ولاسيما مع عدم توافر مصادر بديلة للدخل فان فقدان العمل هو الأرجح أكثر تدميراً من انخفاض الأجر الحقيقي، ومن جانب آخر إذا كان تحرير التجارة ينتج عن أسعار أعلى للمنتجات الزراعية ذات العمل الكثيف فان هذا سيولد دعماً للأجر الحقيقي ومن ثم سيترك آثاره الايجابية في الفقر في الريف (Harrison & Hanson, 1999: 1-15).

وتأسيساً على ذلك وعلى الرغم مما طرح من الأفكار التي تناولت طبيعة تأثير حرية التجارة في معدلات الفقر، فبقدر ما يؤيد هذه الأفكار يرى أنها تتمحور في نمط من الفروض قد تكون غير ملائمة لواقع البلدان النامية. وهنا يمكن أن يولد تحرير التجارة طلباً على السلع المنتجة ذات الكثافة الرأسمالية مما يولد انخفاضاً نسبياً في الميل الحدي لاستهلاك العاملين (وخاصة غير الماهرين) إلا إذا كان الطلب الخارجي (الصادرات) أكبر من الانخفاض في إجمالي الميل الحدي لطلب العمال غير الماهرين الذين تم استبعادهم. وفي كلا الحالتين فان هنالك قدراً من الفقر سيأخذ بالزيادة. وعليه فان زيادة عوائد الصادرات ليس بالضرورة

أن تكون موزعة توزيعاً عادلاً بين العمال ورأس المال، إذ غالباً ما يكون النصيب الأكبر لرأس المال في ظل فروض المنافسة التامة التي تخضع لها شروط التجارة الخارجية المعاصرة.

ان الربط الكلاسيكي بين التجارة الدولية والفقر في الدول النامية ينبثق من خلال قناة سوق العمل، ففي إطار كثافة الأيدي العاملة التي تتميز بها البلدان النامية، فان كثافة هذا العنصر سوف يسمح لها بتصدير سلع كثيفة العمل، في حين يقوم باستيراد السلع ذات الكثافة الرأسمالية وذات العمالة الماهرة. وعليه فان زيادة الطلب على السلع ذات الكثافة العمالية سوف تزيد من الأجور ومن ثم تخفف الفقر، فيما إذا كان الفقر مرتكزاً في إطار تلك الفئة في ظل عدم مرونة العناصر الإنتاجية لنظرية التجارة التقليدية. إلا أن الفكرة قد تكون مختلفة في إطار نظرية التنمية التي تفترض مقدماً المرونة المرتفعة لعرض العمل وثبات مستوى الأجور، عندها فان التكييف في سوق العمل سيولد حافزاً للتخفيف من اتساع الفقر، فالزيادة الحاصلة في الطلب على العمل في القطاع الحضري ستحفز العاملين في القطاع الزراعي (غير الرسمي) إلى الانتقال وخصوصاً في ظل المرونة المرتفعة لعرض العمل (Lewis, 1954: 139-181).

وفي ظل هذا الانتقال في العمالة دون أن يرافقه عوائد ايجابية في الأجور المستلمة في القطاع الحضري عن الأجر المستلم في القطاع الزراعي، فان هذا التحول لن يولد تأثيراً فاعلاً في تخفيف الفقر. إذ أن تخفيف الفقر سيتحقق إذا كانت الأجور في القطاع الحضري أكبر للعمالة المتحولة من القطاع الزراعي، وفي الوقت نفسه فان القطاع الريفي هو أيضاً في اتجاه تخفيف الفقر وذلك لارتفاع مستوى الإنتاجية والأجور المستلمة من قبل العاملين نتيجة لانتقال العمالة الفائضة إلى القطاع الحضري. أما الحالة الأخرى فتتمثل بوجود حد أدنى من الأجور المفروضة في القطاع الحضري والتي تكون أعلى من مستوى أجور القطاع الريفي، فان انتقال العمالة من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري سوف يتسبب بتخفيف الفقر، وخصوصاً إذا أدت حرية التجارة إلى رفع قيمة الناتج الحدي للعمل في القطاع الرسمي، فانها ستخفض من كلفة الحد الأدنى من الأجور المفروضة ومن ثم زيادة الاستخدام وتخفيف الفقر.

خامساً. سياسة تحرير التجارة وأثرها في الأسعار النسبية ومعدلات الفقر:

١. أسعار الصرف في إطار سياسة تحرير التجارة

تعد السياسات التجارية المؤشر الفعلي لنقل إشارات السعر في السوق العالمية إلى الاقتصاد المحلي، فأشارات السعر غير المنحرفة في الأسواق العالمية وبالارتباط مع سعر الصرف من شأنها أن تسمح باعادة تخصيص الموارد على نحو ينسجم والميزة المقارنة ومن ثم زيادة الانتاجية وما يترتب عليها من تأثيرات موجبة في الصادرات والنمو الاقتصادي (Shaikh, 2001: 62).

وعليه فان تحرير التجارة وخاصة في البلدان غير المتكافئة في إطار المنافسة في الأسواق العالمية، قد يولد آثاراً عكسية باتجاه زيادة العجز التجاري. وعليه فان انخفاض سعر الصرف الحقيقي في إطار أسعار الصرف المرنة سيولد تأثيراته باتجاه إعادة التوازن في العجز التجاري الأمر الذي يشكل أعباء على الفئات ذات الدخل المنخفض. أما في إطار أسعار الصرف الثابتة فان الاصلاح التجاري يجب أن يكون مصحوباً بانخفاض قيمة العملة المحلية ليؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات وليزيد المحفزات الإنتاجية في قطاع الصادرات، إلا أن آثارها عادةً ما تكون حساسة باتجاه النتائج التضخمية، ومع صرامة وجمود الأجور الاسمية، فان مرونة أسعار الصرف التي تخفض من آثار صدمات الإصلاح التجاري يمكن أن تظهر بشكل بطالة متزايدة وخصوصاً في الصناعات الأكثر تأثراً وخاصة إذا اعتمد الفقراء اعتماداً كبيراً على هذه الصناعات.

٢. إصلاح التجارة وأثره في الأسعار النسبية:

ان التأثيرات المتولدة عن إصلاح السياسات التجارية تحدث تأثيراتها في الفقر عبر قنوات مختلفة تمتد من خلال التأثير المتولد في الأسعار النسبية للإنتاج القطاعي في الاقتصاد، (الذي يتمثل بالسلع المتاجر بها كالسلع القابلة للتصدير والسلع المستوردة أو بدائل الاستيرادات فضلاً عن السلع غير المتاجر بها كالسلع المحلية) وتأثير تلك التغييرات في الأسعار النسبية جراء التحرير التجاري على العوائد أو الأرباح المتحققة في الدخول جراء حركة عناصر الإنتاج بين هذه القطاعات من جهة، والخسائر أو الأرباح المتحققة جراء استهلاك السلع المنتجة في هذه القطاعات وأثرها في الدخل الحقيقي من جانب آخر.

وابتداءً بالآثار المترتبة لإصلاح التجارة في الأسعار النسبية للإنتاج القطاعي في الاقتصاد، فان كلاً من الأسعار المحلية المتمثلة بالسلع المتاجر بها كالسلع القابلة للتصدير والسلع المستوردة أو بدائل الاستيرادات يعتمد تحديدها على السعر الحدودي وسعر الصرف المحلي والتعريفات أو الرسوم الكمركية على الواردات، في حين تتحدد أسعار السلع

غير المتاجر بها بموجب العرض والطلب المحلي. وفي إطار تحرير التجارة فانه ستتم إعادة تخصيص الموارد باتجاه قطاع إنتاج السلع المصدرة، وذلك لارتفاع السعر النسبي لتلك السلع مقارنة مع الأسعار المحلية لسلع إحلال الواردات. ومع بقاء سعر الصرف الأسمي ثابتاً فان فكرة تحرير التجارة ستؤدي إلى خفض الأسعار المحلية للسلع المستوردة (في ظل ثبات الأسعار المحلية للسلع المصدرة) مما يولد انخفاض عوائد العمل ورأس المال في قطاع إنتاج السلع بدائل الاستيرادات في الأجل القصير، وقد تولد تأثيرات عكسية في الميزان التجاري نتيجة للزيادات الحاصلة في حجم الاستيرادات التي تكون أكبر من الزيادة في حجم الصادرات، مما يتطلب تخفيف تلك التأثيرات عن طريق خفض قيمة العملة المحلية، ويساعد على تحديد الطلب على السلع المستوردة، فضلاً عن تحديد الانخفاض في الدخل الأسمي لعنصري العمل ورأس المال في قطاع إنتاج السلع البديلة للاستيرادات، بالإضافة إلى الفوائد المتحققة لعناصر الإنتاج في قطاع الصادرات وذلك لزيادة الأسعار المحلية لهذه السلع نتيجة للانخفاض الحاصل في قيمة العملة. أما البلدان التي تعتمد على سياسة معدل سعر الصرف المرن، فان تحرير التجارة سوف يولد زيادة الاستيرادات مما يترتب عليه ارتفاعٌ في أسعار العملات الأجنبية (انخفاض معدل سعر الصرف).

أما في إطار تحليل التأثيرات التي تحدثها سياسة التحرير التجاري على الأسعار النسبية للسلع المصدرة مقارنة بنظيرتها المحلية، وفي ظل ثبات معدل سعر الصرف الأسمي الذي يولد انخفاض أسعار السلع المحلية، هذا من شأنه أن يقود تحول الاستهلاك باتجاه السلع المستوردة ومن ثم يؤدي إلى تراجع أسعار السلع المحلية. ومع ان التخفيض في قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المصدرة (في ظل بقاء الأسعار المحلية للسلع المستوردة عند مستواها) فان هذا بدوره يؤدي إلى تحول الاستهلاك باتجاه السلع المحلية والمستوردة بعيداً عن السلع المصدرة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية نتيجة تزايد الطلب عليها.

وأخيراً وفي حالة وجود معدلات أسعار صرف مرنة في ظل تحرير التجارة فانها تؤدي إلى تغيراً في الأسعار النسبية باتجاه انخفاض الأسعار المحلية للسلع المستوردة بمقابل ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المصدرة ومن ثم يتجه الاستهلاك نحو السلع المحلية والسلع المستوردة.

سادساً. الآثار المترتبة لتحرير التجارة على الدخل الحقيقي في الأمدين القصير والبعيد:

ان أثر إصلاح التجارة تجاه الفقر في الأمد القصير يتمثل وبدرجة مهمة بموقع الفقراء من حيث الاستهلاك والإنتاج (الدخل)، ولا سيما كونهم يمثلون أحد العناصر المستخدمة في القطاعات الانتاجية المحددة للاقتصاد. وابتداءً مع قطاع الإنتاج للسلع المصدرة ومع ازدياد السعر النسبي المحلي للسلع المصدرة يزداد مستوى الأجور التي يستلمها الفقراء، في حين يتوجه الاستهلاك نحو القطاعات الأخرى (السلع المحلية والسلع المستوردة) لانخفاض الأسعار في تلك القطاعات مولدة أرباحاً متحققة باتجاه زيادة الدخل الحقيقي للفقراء في الأمد القصير.

أما في إطار قطاع الإنتاج للسلع القابلة للاستيراد فان العاملين في هذا القطاع سيواجهون انخفاضاً في مستوى أجورهم إلا أن مقدار الخسارة المتحققة في دخولهم الحقيقية يتوقف على مدى توزيع الدخل بين القطاعات الانتاجية المحددة للاقتصاد.

أما الآثار المترتبة على التحرير التجاري في الأمد البعيد، فان توسع الاستخدام في قطاع الصادرات لارتفاع الأسعار المحلية للسلع المصدرة قد يولد زيادة في مستوى الأجور الأسمية في حين يحقق العاملون في هذا القطاع أرباحاً جراء زيادة أجورهم الحقيقية نتيجة لانخفاض أسعار السلع المستهلكة عن القطاعات الأخرى.

سابعاً. ستراتيجيات التكييف ضد الصدمات التجارية:

ان لسياسة تحرير التجارة آثاراً رئيسة على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي إلا أن حرية التجارة لا يمكن أن تحقق النجاح في تعزيز النمو بمعزل عن الإصلاحات التكميلية الأخرى التي يجب أن تكون مترافقة مع حرية التجارة، لتخفيف عبء الصدمات السلبية التي قد تواجه الفقراء نتيجة لسياسات التحرير التجاري للبلدان النامية، ومن ثم فان هذه الإصلاحات ستخفض تكاليف التكييف التي تواجهها الطبقات الفقيرة. وعليه فان بعض هذه الإصلاحات التكميلية تتمثل بالآتي:

- **تطور البناء التحتي**[*]

ان تطور البناء التحتي يعد من المتطلبات الأساسية لتوفير الفرص للفقراء للاستفادة من نظام حرية التجارة، الذي يسمح للفقراء بالوصول الأفضل لمنتجاتهم إلى الأسواق ومن ثم الاستفادة من الفرص التي قد تنشأ نتيجة التحرير التجاري. كما أن تسهيل الاتصالات بين الأسواق سيسمح بتفريق صدمات الأسعار وسوف تخفض تكاليف التكييف للفقراء، فضلاً عن القدرة على توفير سلع رخيصة إلى المناطق الحضرية، وعليه فان فقدان البناء التحتي قد يعكس آثار التجارة الحرة بشكل عكسي على الفقراء[**].

- **تسهيلات الأسواق**

ان تسهيلات الأسواق التي تتعلق بعدم انتظام الأسواق وإزالة الاحتكارات (كالاختراعات التجارية الحكومية) والتي تؤثر تأثيراً سلبياً في الفقراء أو تعيق المنافع التي يمكن أن تتحقق من التحرير التجاري، فعدم قدرة الفقراء على تحديد السلعة الاقتصادية المطلوبة لتأسيس الأسواق، تطلب توفير المساعدات اللازمة لخلق الأسواق ومن ثم تسهيل المشاركة للفقراء، وهذه المساعدات تتمثل بالمساعدات الفنية والإرشادية في الزراعة والصناعات البسيطة التي تسمح لهم بالاستفادة من فرص الأسواق كالمساعدات المقدمة للمزارعين في زيمبابوي في مجال البستنة والمنتجات الحرفية[***] التي خلقت نوعاً

---

[*] ان تركز الأغلبية الفقيرة في المناطق الريفية للدول النامية وفي إطار ضعف البنى التحتية التي تتمتع بها تلك المجموعة بالاضافة الى انخفاض الدخول المزرعية كان لابد أن تؤثر سياسة تحرير التجارة سلبياً على الفقراء. حيث أن تحرير التجارة وما يتمخض عنها من آثار سلبية في الأمد القصير نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات الزراعية مما يدفع بعض المزارعين بالتحول نحو المحاصيل الأكثر ربحاً بعد تحرير التجارة وبالتالي تخفيض التأثيرات السالبة في الدخل الحقيقي لصغار المزارعين. إلا أن قدرة تحول هؤلاء المزارعين الى المنتوجات الجديدة القابلة للتصدير والتي شهد سعرها ارتفاعاً تعتمد بدرجة مهمة على الإصلاحات التكميلية الضرورية (ترتيبات الأرض ورأس المال والمياه والنقل) الى جانب السياسات التعويضية كتحسين البنى التحتية الريفية والبحث والتنمية وايجاد فرص التعليم للأطفال قد تكون سياسات ملائمة لغرض تجنب الصدمات التجارية وزيادة عوائد المزارعين في المناطق الريفية وليشهد الفقر انخفاضاً في الأجل الطويل (Development Research Group, 2000: 21-22).

[**] أنظر تجربتي زامبيا وزيمبابوي في هذا المجال. (Winters, 2001: 16)

[***] ان العمل الميداني في كل من زيمبابوي وزامبيا كشف العديد من الأمثلة للمساعدات الخارجية في خلق الأسواق من خلال تطوير البستنة وصناعة الفخار في زيمبابوي والجلود في زامبيا مما خلق أسواقاً خارجية ذات عوائد واستخدام للأيدي العاملة بشكل أفضل. إلا أن العديد من التسهيلات أو المعونات سواء أكانت مهارية أم مادية سلعية تعد صعبة بالنسبة إلى بعض البلدان النامية فيما لو قورنت بالعالم المتقدم. (Winters, 1999: 31)

من الأنشطة في الأسواق بعد أن لاقى بعض المزارعين اخفاقات في مؤسسات السوق الزراعية. (Winters, 2001: 17)

- **حركة العمل والتدريب:**

إن جمود سوق العمل يمكن أن يحدد حركة الفقراء في الحصول على فرص أخرى في سوق العمل، فتقسيم أسواق العمل سيولد آثاراً مأساوية في إقامة الأعمال التجارية وتأسيسها، إذ أن قيود حركة العاملين ستؤدي إلى تقويض فرص العمل الجديدة التي يمكن أن تنشأ عن الأعمال الجديدة أو توسيع الأعمال القائمة نتيجة للتحرير التجاري*. كما أن تدريب العمال والمساعدات المقدمة لهم يمكن أن تكون أداة مهمة في تسهيل نقل الفقراء من العمل في القطاعات التي تعاني من تحرير التجارة إلى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة التي يمكن أن تستفيد من تحرير التجارة.

- **شبكات الأمان الاجتماعي:**

تعد شبكات الأمان الاجتماعي إحدى الأدوات المهمة لعكس آثار كلف التكييف في الأمد القصير، فالدول النامية تستلزم توفير شبكات الأمان الاجتماعي التي تأخذ بشكل مساعدات موجهة وتحويلات نقدية (كمخصصات الأطفال وأجور التخلي عن الخدمات الأساسية)، فضلاً عن التحويلات للعاطلين وإعادة تدريب العمالة العاطلة، وإجراءات تشغيل العمالة من خلال برامج التشغيل وبأجور مناسبة (Gupta & et.al., 2000: 1-15).

فضلاً عن برامج الطعام من اجل التعليم (FFE)** والطعام من اجل العمل (FFW).

إن شبكات الأمان هذه قد تسهل التوتر الناتج عن الإصلاحات التجارية وتحقيق الأهداف الاجتماعية لتخفيف الفقر ولكنها لا تعد الاستجابة الوحيدة لتهديد زيادة الفقر جراء حرية التجارة ولكنها قد تكون موجهة أفضل من سياسات أخرى، كما أن الإنفاق على شبكات الأمان هذه يجب أن تلاقي التزاماً من قبل الحكومة والذي يمثل إجراءً غير مرغوب فيه بالنسبة اليها بالنظر إلى ما تتحمله ميزانية الدولة من أعباء مادية عالية في بعض الأحيان قد يؤدي بها إلى العجز وخاصةً في الدول الأقل نمواً وهي الأكثر احتياجاً إلى هذا النمط

---

* ان توفير المطاحن المطرقية لمحصول الذرة استجابة للانفتاح التجاري قد أدى إلى زيادة الاستخدام للعمل غير الماهر بدرجة كبيرة، ومن ثم أدى إلى حركة العاملين باتجاه تلك المشاريع في زامبيا وزيمبابوي (Winters,1999: 33) .

** ان برنامج الطعام من اجل التعليم قد طبق في بنكلاديش إذ ساعد على حضور الأطفال الفقراء بنسبة (٢١%)، للمزيد من الأمثلة أنظر: (Winters, 1999: 33)

من الإجراءات. وعليه فان غياب مثل تلك الشبكات لا يعني منع التحرير التجاري، فيمكن إجراء تحرير متسلسل لتخفيف تأثيرات التحرير التجاري في الفقراء.

- **حماية السلع الاجتماعية:**

ان سياسة تحرير التجارة وما يترتب عليها من تحرير الأسواق ستؤدي إلى إزالة الدعم عن أسعار السلع وخاصةً بالنسبة إلى الحاجات الأساسية التي تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى الفقراء وذات تأثير مباشر في الدخول الحقيقية لأصحاب الدخل المنخفض. فإزالة الدعم عن تلك السلع سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى تزايد معدلات الفقر، وخصوصاً في ظل انخفاض المرونة الدخلية للفقراء. وعليه يتوجب توخي العناية والحذر في أهمية تحقيق الاستثناءات في تحديد التعريفات الكمركية على السلع ذات الأهمية الاجتماعية للفقراء وذلك لأغراض تحقيق الأهداف الاجتماعية للفقراء.
(Bannister, and Thugge, 2001: 22-23).

- **التحرير التجاري المتسلسل**

ان التحرير الواسع القاعدة لا يستثني حقيقة الحاجة نحو التحرير التجاري المتسلسل عبر مختلف القطاعات بسرعة مختلفة وذلك لتحسين تكاليف التحرير وتخفيض قوة الصدمات الناتجة عن التحرير، وبصورة خاصة القطاعات أو الأسواق التي تتأثر تأثراً كبيراً من جراء التحرير والتي تتطلب وقتاً طويلاً لاتخاذ إجراءات التكييف ضد الصدمات التجارية*.

ان هذا النوع من الالتزام بالسياسات ذات الأمد الطويل في مجال التحرير المتعاقب وخصوصاً باتجاه البلدان التي تعاني من الركود الاقتصادي لتخفيف الصدمات السالبة التي قد تعاني منها نتيجة للتحرير التجاري مقارنةً بدول الازدهار الاقتصادي عندما يكون الاستثمار ضرورياً للسماح بانتاج سلع معدة للتصدير. فاتفاقية WTO، قد سمحت باجراءات تكييف طويلة الأمد لبعض القطاعات الاقتصادية وبعض السلع المنتجة بين الدول النامية والدول المتقدمة، فبموجب اتفاقية حرية التجارة العالمية WTO لأمريكا الشمالية تم تأخير

* ان منظمة التجارة الدولية (WTO) حاولت تجنب الصدمات التجارية التي ممكن أن تتعرض اليها الدول النامية ومن ثم تجنب تزايد معدلات الفقر في هذه البلدان، من خلال المرونة التي تحققت لهذه البلدان في إطار الترتيب المتسلسل لتخفيض تعريفاتها الكمركية، كما تمكنها من فرض رسوم كمركية تفضيلية أدنى على صادراتها، فضلاً عن قيام البلدان المتقدمة بتزويدها بالمساعدات التقنية اللازمة لمساعدتها في الايفاء بتعهداتها. وعليه فان الاعتماد على سياسات التجارة هذه من الممكن أن تشجع في رفع الفقر.
(Hoekman, 2002: 15-16).

تحرير الذرة Maize لعشر سنوات للسماح للفلاحين في المكسيك في إجراء التكييفات اللازمة بسبب اختلاف أسعار الذرة المحلية المكسيكية (التي كانت محمية لمدة طويلة) عن أسعار الذرة الأمريكية التي كانت تصدر لمدة طويلة وخصوصاً أن الفلاحين المكسيكيين يعتمدون اعتماداً رئيساً على هذا المحصول*.

إذاً فالتحرير المتعاقب عبر القطاعات ولمدد طويلة يعد حالة مهمة وخصوصاً للقطاعات الأكثر حساسية للتحرير ومن ثم المقدرة على إجراء التكييفات باتجاه السياسة الجديدة للتحرير. لذلك اعتمدت بلدان عدة على استخدام سياسات مشتركة في اتجاه الإصلاح التجاري من خلال دخول الحكومات في اتفاقيات دولية أو إقليمية أو اتفاقات متعددة الجوانب.

وبناءً على كل ما تقدم وفي إطار العلاقة بين التجارة الخارجية والفقر، وبالرغم من عدم توافر اتفاق أو توجه عام حول طبيعة العلاقة بين حرية التجارة الخارجية والفقر، فإن التحرير التجاري كما يعده أغلب الاقتصاديين شرطاً مسبقاً للنمو الاقتصادي من خلال التخصيص الكفوء للموارد الاقتصادية وليؤدي دوراً مهماً في خفض الفقر في الأمد البعيد في حين عدت بعض الرؤى النظرية أن لتحرير التجارة آثاره السلبية في توزيع الدخول ومن ثم نتائجه الضارة على الفقراء في الأمد القصير مما يتطلب تحقيق بعض الانجازات في مجال السياسات التكميلية وستراتيجيات التكييف ضد الصدمات التجارية التي يمكن أن تخفف أوضاع الفقر.

* ان اتفاقية أورغواي قد سمحت بفترات تكييف طويلة لبعض القطاعات ولكن يجب الانتباه إلى تأثيرات تأجيل التكييفات بين القطاعات المختلفة والتفاعلات بين مختلف القطاعات، فاذا كانت المدخلات والمخرجات لقطاع معين قد حررت بمعدلات مختلفة فيمكن أن يواجه ذلك القطاع محفزات سالبة أو موجبة خلال الانتقال نحو تحرير التجارة، فانخفاض معدل الحماية على محصول الذرة في زامبيا مقارنة بأسعار الأسمدة المرتفعة (والتي تشكل ٧٦% من كلف إنتاج الذرة) بأكثر من أسعار المنتج نفسه (Winters,1999: 28).

الفصل الثالث
قياس وتحليل نتائج التقدير لأثر السياسات الاقتصادية الكلية في الفقر

المبحث الأول

أهم المقاييس المعتمدة لقياس الفقر

تمهيد:

لقد تطرقنا في إطار المفاهيم التقليدية والحديثة للفقر في الجانب النظري إلى أن للفقر جوانب متعددة تتمثل بالمفاهيم التقليدية وتنحصر بتحقيق الحد الأدنى المقبول اجتماعياً.

في حين تتوسع المصطلحات الخاصة بالفقر ولاسيما في إطار المفاهيم الحديثة التي تمتد لتشمل الحريات السياسية وإدلاء الأصوات فضلاً عن مؤشرات التنمية البشرية والمتمثلة بمستويات التعليم الأساسي والصحة وكذلك متوسط دخل الفرد الذي يمثل المستوى المعاشي اللائق الذي يمكن أن يحققه الأفراد. مما دفع العديد من المهتمين بتقييم أوضاع الفقر وما يتمخض عنها من ستراتيجيات باتجاه خفض الفقر لمحاولة وضع مقاييس متعددة وبديلة للفقر وبالشكل الذي يحقق مؤشرات كمية لمفاهيمه المختلفة.

وبناءً على ماسبق وبعد استكمال الجانب النظري في الفصلين السابقين، وقبل الدخول إلى الجانب المتعلق بتقييم وتحليل آثار سياسات الاقتصاد الكلي في معدلات الفقر، فقد حاولنا عرض أهم المقاييس المعتمدة لقياس الفقر لتحديد الاختلافات ودرجة قدرتها على تحديد هذه المعدلات.

أولاً. مؤشرات الدخل

ان استخدام المؤشرات الدخلية سواء أكانت بقيمتها الاجمالية المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي، أم كانت على مستوى الفرد أو الأسرة بوصفه أحد المؤشرات المعبرة عن قدرتها على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية التي يمكن أن تحدد موقع الفرد أو الأسرة دون خط الفقر أو فوقه، فضلاً عن كونها مؤشرات توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد واختلاف مستويات الرفاهية فيما بينها والاقتصادات الأخرى. إلا أن استخدام هذه المؤشرات تكتنفه بعض الصعوبات أو المشاكل والتي يتمثل أهمها بافتراض التوزيع العادل للدخل أو الناتج في الاقتصاد في حين تتباين تلك التوزيعات على مستوى الأفراد لتعطي مستويات رفاهية مختلفة بين الأفراد. أما الاعتماد على توزيع الدخل على مستوى الأسرة فانه أيضاً يواجه مشاكل نظرية وعملية لتباين الأسر في حجمها وتركيبها من ناحية العمر والجنس مما قد ينعكس بشكل سلبي أو ايجابي على مستوى الإنفاق. أما المشكلة الثانية التي تتضمنها مؤشرات الدخل فتتمثل بتحويل قيمتها بالعملات الأجنبية كونها لا تأخذ في الحسبان معيار القوة الشرائية

(PPP)* وبتوضيح الاختلاف بين القوة الشرائية للعملات الأجنبية لشراء سلع محددة من الأسواق المحلية، في حين يتمثل الجانب الآخر للقصور الذي يتضمنه اعتماد مؤشر الدخل لقياس معدل الفقر بكونه يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على الإنفاق باعتبار أن مؤشر الدخل يهمل في اعتباراته الدخل أو الاستهلاك غير المباشر والمتحصل عليه من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الأسعار، فضلاً عن قدرة الأفراد على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض (الادخار السالب) مما يمكن أن تسهم في رفع مستوى المعيشة، فضلاً عن كون مؤشرات الدخل تعبر عن البعد الاستهلاكي للفقر وليس عن الأبعاد الأخرى للفقر كالضمان ضد البطالة والمرض وحرية التعبير والاختيار (الباقر، ١٩٩٦: ٤). (الفارس، ٢٠٠١: ٢٤).

ثانياً. خطوط الفقر:

يعد الاعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر أحد الأساليب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل نسب الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية وبالتالي يسمح باجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم. إلا أن المشكلة التي يواجهها اعتماد أسلوب خط الفقر لأغراض المقارنات يتمثل باختلاف الأسعار بين الأقاليم (ريف وحضر) فضلاً عن اختلاف نماذج الاستهلاك بين الأقاليم (لاختلاف الأذواق أو المستويات المختلفة للثروة) مما يتطلب وضع مؤشر لكلف المعيشة على مستوى الإقليم وتعديل المداخيل أو نفقات الاستهلاك عند الاعتماد على مؤشر خط الفقر. هذا من جانب، أما من جانب آخر، فان التغيرات التي تطرأ على مستوى الرفاهية نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية قد تولد مقارنات خاطئة فيما لو تم الاعتماد على خط الفقر المحدد من قبل إحداث هذه التغييرات مما يتطلب إجراء التعديلات اللازمة في خط الفقر.

* معيار القوة الشرائية (PPP) يمثل مقياس للعدد اللازم من وحدات عملة البلد "A" بشراء الكمية ذاتها من السلع والخدمات التي تشتريها عملة البلد "B" في البلد "B" ويوصف بأنه تعادل القوة الشرائية بين العملتين بالنسبة إلى سلعة أو خدمة بعينها.

(U.N., A Dictionary of National Accounts Terms, New York, 2001:58).

١. أنواع خط الفقر

ان إحدى طرائق قياس الفقر تتمثل بتحديد أعداد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر Under Poverty Line ومن ثم تحديد نسب الفقراء لإجمالي السكان إلا أن وجود أنواع عديدة من خطوط الفقر يتطلب تحديد رؤية واضحة لتلك الأنواع.

وعليه فان خط الفقر Poverty Line يعرف بأنه اجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة.

- خط الفقر المدقع (الخط الأدنى للفقر) Extreme Poverty Line، يعرف بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة.أو كما يعرفه اقتصاديو البنك الدولي بأنه يتمثل بالدخل الذي يؤهل الافراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية وبمعدل يومي (٢٢٥٠) سعرة حرارية لكل فرد والتي تمثل ٢٧٥ دولاراً حسب معيار القوة الشرائية لعام ١٩٨٥.
- خط الفقر الثابت Fixed Poverty Line هو الذي يحدد بمقدار دولار واحد أو دولارين في اليوم وان تدني مستوى الدخل اليومي للفرد الواحد عن هذا المستوى يعد ضمن دائرة الفقر. ان هذا المقياس قد استخدمه البنك الدولي، إلا أنه غالباً ما لا يأخذ في اعتباره الجنس أو العمر أو الظرف في المجتمع.
- خط الفقر القومي National Poverty Line هو الذي يحدد بمقدار الحاجات اللازمة من المواد الغذائية الأساسية والمعدلة في إطار معيار القوة الشرائية (PPP) والذي يعد معيار مقارنة بين الدول المختلفة.
- خط الفقر المطلق (الخط الأعلى للفقر) Absolute Poverty Line هو الذي يعرف بالحد الأدنى لاجمالي كلفة سلة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية (السلع الغذائية والسلع غير الغذائية).
- خط الفقر النسبي Poverty Line هو الذي يحدد على وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل (١٠%) من السكان الأدنى دخلاً. وعليه فان خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت إلى آخر.

ثالثاً. مؤشرات قياس الفقر

ان اعتماد خط الفقر لتمييز الفقراء من غير الفقراء ساعد في استخلاص العديد من المؤشرات المتعلقة بالفقر بالاعتماد على خطوط الفقر.

- نسبة الفقر Headcount Index، هي التي تقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع. (الباقر، ١٩٩٩: ٦٧)

$$\text{نسبة الفقر} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{مجموع السكان}} \times ١٠٠$$

إلا أنه من الجدير بالذكر أن عدد الفقراء هو غير حساس للفروقات في عمق الفقر كذلك فان المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فاذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقراً إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالاً، فان المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج الحاصلة. (الفارس، ٢٠٠١: ٢٩)

- فجوة الفقر Poverty Gap، هي التي تمثل المسافة أو الفجوة بين مستويات الاستهلاك أو الدخل للفقراء وخط الفقر. أو بعبارة أخرى ان فجوة الفقر تمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر.

$$APG = \sum_{i=1}^{n} (Z - M)$$

APG = فجوة الفقر المطلقة.

Z = خط الفقر للفرد

Y= متوسط دخل الفقراء

n = عدد الأفراد الفقراء

إلا أنه لأغراض المقارنة يفضل استخدام مؤشر فجوة الفقر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر. (الباقر، ١٩٩٦: ١٢).

$$PPG = \frac{1}{NZ} \sum_{i=1} (Z - Yi) \times 100$$

PPG= فجوة الفقر النسبية.

N = عدد السكان.

- شدة الفقر Severity of Poverty هي التي تعكس مدى التفاوت الموجود بين الفقراء ويمكن حسابها بوصفها تساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوة الفقر النسبية للفقراء كافة.

$$PS = \frac{1}{N} \sum \left(\frac{Z - Yi}{Z}\right)^2 \times 100$$

(الباقر، ١٩٩٩: ٦٧)

رابعاً. طرائق تحديد خط فقر الغذاء

ان لتحديد خط فقر الغذاء Food line poverty طرائق متعددة نحاول أن نقدم أهمها وتتمثل بطريقتين لغرض تحديد عناصر الغذاء لخط الفقر. الأولى تتمثل بخط فقر الغذاء الأقل كلفة، والثانية تتمثل بخط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات.

١. خط فقر الغذاء الأقل كلفة Least- Cost Food Poverty line

ان خط فقر الغذاء الأقل كلفة يتم بالاعتماد على انتخاب سلة من العناصر الغذائية التي تنسجم مع الأذواق السائدة وبالشكل الذي تعطي أقل سعرة حرارية (في إطار البنك الدولي لخط الفقر تم ادخال الحدود الدنيا للبروتين والكاربوهيدرات والدهون) وبأقل كلفة بالاعتماد على الأسعار السائدة ليتم تحديد كلفة السلعة الغذائية التي يستند إليها تحديد خط الفقر. ان ايجابيات هذه الطريقة تتمثل في كونها لا تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك العائلة عدا تحديد بعض الفقرات الداخلة وعلى نحو معقول في سلة الغذاء (أسعار عناصر السلة الغذائية ومحتواها من السعرات الحرارية). أما نقطة الضعف فتتمثل في أن الأفراد ربما لا يستهلكون أقل بل أكثر من السعرات الحرارية المتعاقد عليها في إطار خط فقر الغذاء بالرغم من امتلاكهم مستوى من الدخل مساوٍ للحد الأدنى لكلف الغذاء الذي يمثله خط الفقر، فضلاً عن أن سلة الغذاء المحددة قد لا تنسجم مع الرغبات أو العادات الحقيقية لغذاء المستهلكين (Lanjouw, 2000:5).

٢. خط فقر الغذاء على أساس النفقات Expenditure- Based Food Poverty Line

ان خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات يعتمد اعتماداً رئيساً على اختيار نماذج الاستهلاك الحقيقي لبعض أجزاء المجتمع من خلال جمع بيانات عن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد الواحد (بالغرام) (مع إهمال السلم الأدنى للتوزيع) وعندها يتم تحويل الوحدات المستهلكة إلى سعرات حرارية ليتم تحديد اجمالي السعرات الحرارية المستهلكة والتي يجب أن تتجانس مع الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية المحددة ومن ثم يتم تحديد خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات (Lanjouw, 2000: 6).

ان أهم ما يميز هذه الطريقة ان اختيار سلة السلع للحصول على أدنى الاحتياجات من السعرات الحرارية قد تكون متوازنة من ناحية طاقة السعرات الحرارية التي قد يحتاجها الفرد فضلاً عن كونها تقدم غذاء أكثر توازناً فيما لو قورنت بالطريقة السابقة القائمة على أساس خط فقر الغذاء الأقل كلفة.

أما مساوئ هذه الطريقة فتتمثل بكونها لم تحقق حصراً لجميع السلع من المواد الغذائية كونها لا تقدم مستويات كافية من بعض المواد الغذائية والتي قد لا تكون متوازنة. فضلاً عن أنها تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك الغذاء بين العوائل الأمر الذي لا يقيس نفقات الغذاء

لوحدها بل يقيس الكميات المستهلكة أيضاً، كما أنها تتجاهل الانتاج المنزلي الذي قد ينتج في المناطق الريفية لذلك يتطلب تسعير هذه المنتجات لتضاف إلى المنتجات الغذائية في السوق.

٣. النفقات غير الغذائية Non- Food Expenditure

ان امتلاك الأفراد للموارد الكافية لسد الاحتياجات الرئيسة من الموارد الغذائية بالشكل الذي يؤهلهم لاجتياز خط الفقر القائم على أساس النفقات الغذائية، لا يعني أنهم فوق خط الفقر وخصوصاً إذا كانت تلك الموارد لا تؤهلهم في الحصول على الاحتياجات من السلع غير الغذائية (كالملبس والمسكن). وعليه فقد وجد اتفاق عام على أن خط الفقر يجب أن يتضمن الحد الأدنى من فقرات إضافية غير غذائية كالملبس والمسكن، وعليه فان أدنى مستوى من النفقات غير الغذائية يكون مكيفاً لرفع مقياس خط الفقر الغذائي بمعدل مضاعف كأن يكون (١,٥)، وهذا يعني أن خط الفقر النهائي يكون (٥٠%) أعلى من خط الفقر الغذائي.

وعليه فان تحديد خط الفقر على أساس النفقات غير الغذائية يتم بوساطة الاختيار المباشر للفقرات غير الغذائية فضلاً عن تسعيرة تلك الفقرات (أدنى نفقات غير غذائية) التي تتم إضافتها إلى المجموع الكلي لمبلغ الإنفاق المحدد لخط الفقر الغذائي للحصول على خط الفقر النهائي. إلا أن السلبية التي تحتويها هذه الطريقة هي عدم توافر معيار موضوعي لاختيار المتطلبات الدنيا غير الغذائية فضلاً عن كيفية تحديد الفقرات غير الغذائية الضرورية لأدنى معيار للعيش، فادخال الملابس مثلاً في إطار الفقرات غير الغذائية قد يعطي مجالاً واسعاً لتنوع فقرات الملابس بنوعية وأسعار مختلفة.

أما الطريقة الأخرى المستخدمة لإدخال العنصر غير الغذائي في خط الفقر فقد حاولت أن تتجنب الاختيار المباشر لفقرات أو عناصر محددة في إطار أدنى للنفقات غير الغذائية وبدلاً من ذلك يتم رفع خط فقر الغذاء بمعامل ما للسماح بشراء بعض العناصر الأساسية غير الغذائية للوصول إلى خط الفقر النهائي، وتوجد طريقتان أساسيتان لإجراء ذلك بصورة عامة وكلاهما قائم على أساس نماذج الاستهلاك الملحوظ وبناءً على ذلك فانها الطريقة الأكثر شيوعاً في تحديد متوسط النفقات الكلية لأولئك الأفراد الذين تكون نفقاتهم الغذائية مساوية تماماً لخط فقر الغذاء (Z_2)، ليتم عندها تحديد هذا المستوى من النفقات الكلية لهؤلاء الأفراد باعتباره خط الفقر النهائي الذي يطلق عليه خط الفقر التقليدي Traditional poverty line (أنظر الشكل: ١١)، وعليه فان الأفراد الذين تكون نفقاتهم الكلية دون هذا المستوى فان نفقاتهم الغذائية دون خط الفقر الغذائي، أما الذين تكون نفقاتهم الكلية فوق هذا المستوى فمن المتوقع أن تكون نفقاتهم الغذائية فوق خط فقر الغذاء.

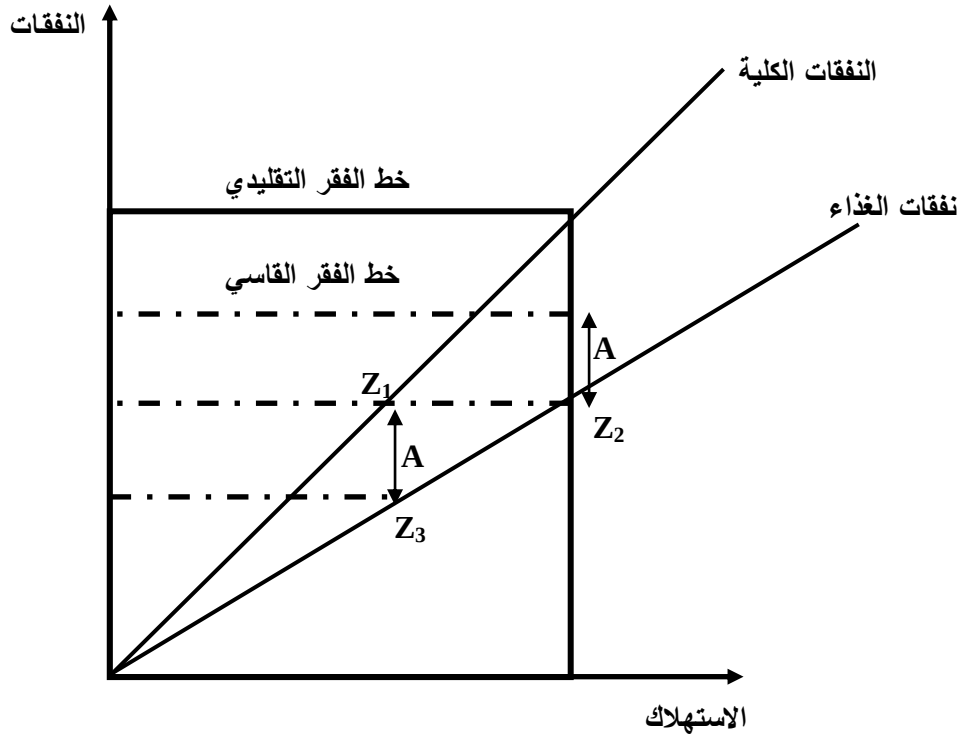

Lanjouw, Jean Olson (2000), "Demystifying poverty Lines", P.10.

الشكل (١١)

التغير في خط الفقر الغذائي

أما البديل الذي اقترحه رافاليون M. Ravallion (1994) لتحديد النفقات غير الغذائية للأفراد الذين تكون نفقاتهم الكلية مساوية لخط فقر الغذاء (Z_1)، فهو باضافة هذا المقدار (Z_1-Z_2) إلى خط فقر الغذاء للحصول على خط الفقر النهائي الذي يطلق عليه خط الفقر القاسي (المتقشف).

وعليه فان رافاليون يقترح في اعتبار كل من خط الفقر (التقليدي) والمتقشف خطيّ فقر يمثلان الحدود العليا والدنيا لخط الفقر النهائي.

خامساً. مؤشرات التنمية البشرية

ان الاعتماد على الدخل الصافي بوصفه خطوة أولى لقياس مستوى الفقر يدفعنا إلى الانتقال نحو الأسلوب الاجتماعي Sociological Approach المتمثل بمؤشرات التنمية البشرية.

- **دليل التنمية البشرية (HDI)**[*]

وهو الذي يقيس متوسط الإنجازات من حيث التنمية البشرية الأساسية في دليل مركب واحد ومكون من توليفة من المؤشرات الاجتماعية Social Indictor كطول العمر Longevity والمعرفة Knowlegment ومعيار مستوى المعيشة اللائق والمشاركة أو الاستبعاد أنظر: الجدول (٤).

- أما دليل التنمية حسب الجنس البشري (GDI) فيمثل دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس، وهو (GDI) مقياس مركب يعكس أوجه انعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية باعتباره يقيس الأبعاد نفسها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية ويستخدم المتغيرات نفسها ولكن مع مراعاة انعدام المساواة من حيث الإنجاز بين الرجل والمرأة، فضلاً عن مؤشر التمكين الجنساني (GEM) الذي يعدّ أكثر خصوصية في تحليل قابلية المشاركة واتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية حسب الجنس البشري.
- **دليل الفقر البشري (HPI)**

الذي أدخله تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٧) كونه مقياساً متعدد الأبعاد للفقر فهو يجمع في دليل مركب واحد يتمثل بأوجه الحرمان من حيث أربعة أبعاد أساسية لحياة الإنسان هي الحياة المديدة والصحية والمعرفة والإمداد الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، إذ تكون أبعاد الحرمان هذه واحدة بالنسبة إلى كل من البلدان النامية والبلدان المصنعة إلا أن الاختلاف يتمثل بمؤشرات القياس التي تعكس حقائق هذه البلدان (تقرير التنمية البشرية، ١٥١:٢٠٠٠).

وتأسيساً على ذلك فان اختلاف الرؤى النظرية لمفاهيم الفقر في أطرها التقليدية والحديثة كانت منطلقاً لتوليد مؤشرات مختلفة لقياس الفقر، إلا أنه غالباً ما يتم استخدام أحد هذه المؤشرات في دوال الفقر والتي تتمثل بمستوى الإنفاق أو الدخل للفرد الواحد، بدلاً من أن تضم مؤشرات ذات اتجاهات مختلفة في إطار دوال الفقر.

---

[*] إذ يعد هذا المؤشر أكثر نجاحاً بوصفه مقياساً بديلاً للتنمية. كما أشار إلى ذلك: أمارتيا سن A.Sen في إطار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩.

جدول عرض

المبحث الثاني

تقدير وتحليل أثر سياسات الاقتصاد الكلي في معدلات الفقر

تمهيد:

بعد استعراض الأوضاع النظرية للآلية التي تستند اليها سياسات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالسياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية وسياسة توزيع الدخل في التأثير في معدلات الفقر. ومن اجل الوقوف على واقع تلك الآلية للسياسات الاقتصادية الكلية ومعدل الفقر في بلدان ذات مستويات دخلية مختلفة لغرض تحليل الاختلافات في تلك الآليات باختلاف المستويات الدخلية لهذه البلدان. وبناءً على ذلك فان هذا المبحث سيحاول تقديم صورة كمية لطبيعة هذه العلاقات وتحليلها وفقاً للأطر النظرية التي تم مناقشتها في الفصول السابقة، وللوقوف على تلك العلاقات قُسم المبحث وفقاً لأربعة أطر رئيسة تتمثل بما يأتي:

أولاً. المتغيرات المختارة والمعتمدة في التحليل.

ثانياً. طبيعة النموذج القياسي المستخدم في التقدير.

ثالثاً. طبيعة الدول المختارة في التحليل وعينتها.

رابعاً. تحليل نتائج التقدير لأثر سياسات الاقتصاد الكلي في معدلات الفقر.

أولاً. المتغيرات المختارة والمعتمدة في التحليل:

لقد تم من خلال الفصول السابقة قراءة معمقة للإطار النظري استعرضت فيها أدوات الاقتصاد الكلي والآلية التي يمكن أن تمارس من خلالها التأثير في معدلات الفقر. وبعد استعراض الجانب النظري وما تمخض عنه من متغيرات يمكن من خلالها استخلاص التغيرات التي تنتاب معدلات الفقر نتيجة للتغيرات التي تترافق مع المتضمنات الممثلة لسياسات الاقتصاد الكلي. وبعد التحليل النظري لتلك السياسات، فقد تم تحديد تلك المتغيرات الممثلة للسياسات الاقتصادية الكلية إلى نوعين رئيسين، الأول يتمثل بمتغيرات ذات آثار غير مباشرة في معدل الفقر والتي تولد تأثيراتها من خلال تأثيرها في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ يمثل الأخير ثمرة ناتجة عن تلك السياسات ليمثل بدوره مؤثراً مباشراً في معدل الفقر، أما النوع الثاني فتمثل بمتغيرات كلية ذات آثار مباشرة في معدلات الفقر، وهي متغيرات ناتجة عن التغيرات الحاصلة في سياسات الاقتصاد الكلي سواء في أطر السياسة المالية أو النقدية أو سياسة التجارة الخارجية. وعليه فقد تم تحديد تلك المتغيرات بالآتي:

١. معدل الفقر (V1): ان هذا المتغير قد تم احتسابه من قبل البنك الدولي بالاعتماد على إجمالي أعداد السكان الذين هم تحت خط الفقر. وهو يمثل نسبة لإجمالي السكان الذين هم تحت خط الفقر.

- المتغيرات المباشرة المؤثرة في معدل الفقر:

٢. مؤشر جيني (V2): ويقيس مدى توزيع الدخل (أو في بعض الحالات، الإنفاق الاستهلاكي). ان مؤشر جيني يقيس المساحة بين منحنى لورنز Lorenz Curve والخط الافتراضي للمساواة في توزيع الدخل، فمؤشر جيني يعبر عنه كنسبة مئوية من المساحة القصوى التي تقع تحت الخط الافتراضي. فاذا كانت قيمة مؤشر جيني تساوي صفراً فانها تمثل عدالة تامة لتوزيع الدخل، في حين إذا كانت قيمته تساوي (١) فانها تمثل عدم المساواة القصوى لتوزيع الدخل.

٣. معدل البطالة (V3): ويمثل نسبة عدد العاطلين عن العمل والنشيطين اقتصادياً إلى إجمالي عدد العاملين النشيطين اقتصادياً.

٤. معدل التضخم (V4): يقاس معدل التضخم بمعدل النمو السنوي في أسعار المستهلك.

٥. متوسط دخل الفرد (V5): ويقيس إجمالي الدخل القومي بالدولار مقسوماً على عدد السكان في السنة نفسها.

٦. نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الضرائب (V6): وتقاس بها نسبة إجمالي الضرائب المباشرة Direct tax (والتي تمثل ضرائب الأرباح والدخل ورأس المال وضرائب الشركات فضلاً عن مساهمات الضمان الاجتماعي وضرائب الملكية والضرائب على العمل) مقسومة إلى إجمالي الضرائب Total Tax (والتي تضم الضرائب المباشرة وغير المباشرة)، ليتم ضرب الناتج في (١٠٠) للتعبير عنه كنسبة مئوية.

٧. نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب (V7): وتقاس بها نسبة إجمالي الضرائب غير المباشرة Indirect tax (والتي تمثل الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على صفقات التجارة الخارجية) مقسومة إلى إجمالي الضرائب Total tax، وليتم ضرب الناتج في (١٠٠) للتعبير عنه كنسبة مئوية.

٨. نسبة الإعانات إلى إجمالي الإنفاق (V8): وبها تقاس نسبة إجمالي الإعانات Subsidies مقسومة إلى إجمالي الإنفاق (الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي)، ويتم ضرب الناتج في (100) للتعبير عنه كنسبة مئوية.

٩. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (V9): والذي يقيس معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي بالاعتماد على المعادلة الآتية:

$$\text{Growth in Real GDP} = \frac{\text{Real GDP}_t - \text{Real GDP}_{t-1}}{\text{Real GDP}_{t-1}}$$

- المتغيرات غير المباشرة المؤثرة في معدل الفقر.

١٠. نسبة الفائض والعجز في الميزانية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (V10): والذي يقيس نسبة الفائض والعجز المتحقق للميزانية والذي يمثل الفرق بين إجمالي الايرادات (الايرادات مضافاً اليها المنح المستلمة) واجمالي النفقات (النفقات + القروض الممنوحة) مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي وضرب الناتج في ١٠٠,
١١. تباطؤ الفائض والعجز في الميزانية الداخلية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (V11): والذي يمثل نفس المتغير المدرج في الفقرة الحادية عشرة إلا أنه يمثل السنة السابقة لسنة الدراسة المحددة في كل بلد.
١٢. نسبة الفائض والعجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (V12): وبها تقاس نسبة الفائض والعجز المتحقق لميزان المدفوعات (الناتج عن صافي فروقات الحساب الجاري والحساب المالي والحساب الرأسمالي) مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي وضرب الناتج في ١٠٠,
١٣. تباطؤ نسبة الفائض والعجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي (V13): يمثل نفس المتغير المدرج في الفقرة الثالثة عشرة إلا أنها تمثل السنة السابقة لسنة الدراسة المحددة لكل بلد.
١٤. نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (V14): يمثل نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي وضرب الناتج في100.
١٥. تباطؤ نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (V15): يمثل نفس المتغير المدرج في الفقرة الخامسة عشرة للسنة السابقة لسنة الدراسة المحددة لكل بلد.
١٦. نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (V16): يقيس نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي وضرب الناتج في100.

١٧. تباطؤ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (V17): يمثل نفس المتغير المدرج في الفقرة السابعة عشرة للسنة السابقة لسنة الدراسة المحددة لكل بلد.

ثانياً. طبيعة النموذج القياسي المستخدم في التقدير

لقد ذكرنا سابقاً وفي إطار تحديد المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي لغرض قياس آثار سياسات الاقتصاد الكلي وتأثيرها في معدلات الفقر، أن طبيعة المتغيرات المختارة تقسم إلى مجموعتين منها ذات الأثر المباشر Direct effect في معدل الفقر وهي المتغيرات المحددة من ($V_2 - V_q$) ومنها ذات الأثر غير المباشر والمحددة من ($V_{10} - V_{17}$). ومن اجل الوقوف على تلك التأثيرات لقياس أثر سياسات الاقتصاد الكلي في معدل الفقر، فقد تم الاعتماد على نموذج المعادلات المتعددة وكالآتي:

$$V_9 = C + C_{10} V_{10} + ... + ... + C_{17} V_{17} \quad ... \text{ Eq.(1)}$$

إذ يتم تقدير المعادلة (١) التي تضم المتغيرات غير المباشرة في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (V_9)، وعندها يتم احتساب معادلة انحدار معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي المقدرة على أساس المتغيرات غير المباشرة والممثلة لسياسات الاقتصاد الكلي وليتم إدخال هذا المتغير (معدل النمو في الناتج الاجمالي الحقيقي) المقدر (V_a) مع مجموعة المتغيرات ذات الأثر المباشر في المعادلة (٢) وكالآتي:

$$V_1 = C + C_2 V_2 + C_3 V_3 + ... + ... + C_9 V_9 \quad .... \text{ Eq. (2)}$$

فالمعادلة (٢) التي تضم المتغيرات المباشرة والمؤثرة في معدل الفقر فضلاً عن متغير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمقدر عن التغيرات الحاصلة في سياسات الاقتصاد الكلي ذات الآثار غير المباشرة.

أما عن طبيعة البرنامج المستخدم في احتساب نتائج المعلمات الخاصة بالمتغيرات موضوع الدراسة والمدرجة في الفقرة أولاً في إطار المتغيرات المختارة والمعتمدة في التحليل، فقد تم الاعتماد على برنامج Statisitica (Ver. 5) وتم استخدام مستوى معنوية (0.10) لاختبار (t) لتحديد معنوية المعلمات المعتمدة في النموذج، في حين استخدم Ridge Analysis لتجنب التداخل الخطي الذي يمكن أن يتولد بين المتغيرات المستقلة المعتمدة في النموذج.

ثالثاً. طبيعة البيانات وعينة الدول المختارة في التحليل

ان طبيعة المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المعتمد لتقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي في معدلات الفقر، وخصوصاً فيما يتعلق بمتغير معدل الفقر Poverty Rate ومؤشر جيني Gini Index وهي متغيرات لا تقاس عادةً على أساس سنوي، وذلك للمشاكل والصعوبات التي تكتنف قياس تلك المتغيرات مما دفع الباحث إلى الاعتماد على بيانات المقطع العرضي Gross-Section ابتداءً وخصوصاً في ظل شحة البيانات المتعلقة بهذين المتغيرين. وفي هذا السياق ومن أجل إكمال متطلبات البحث بشكل عام ومتطلبات القياس بشكل خاص، شكلت البيانات بالاعتماد اعتماداً رئيساً على البيانات التي وفرها البنك الدولي، وخصوصاً فيما يتعلق بمؤشري معدل الفقر ومعامل جيني، إذ تم الاعتماد على البيانات الصادرة من البنك الدولي (W.B) والمتمثلة بمؤشرات التنمية الدولية World Development Indicator فضلاً عن بيانات (World Income Inequality Database) WIID ، وعدم الاعتماد على باقي الاحصائيات المتعلقة بهذين المتغيرين حصراً وذلك للتفاوت الملحوظ في قيمة هذين المتغيرين لاحصائيات البنك الدولي عن باقي الاحصائيات .. أما فيما يتعلق بباقي المتغيرات الأخرى، فلقد تم الاعتماد على الاحصائيات المالية الدولية International Financial Statistics وإحصاءات الحسابات القومية National Accounting Statistics وإحصاءات الحكومة الدولية International Government Finance فضلاً عن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ولسنوات متعددة وبالشكل الذي يغطي سنوات الدراسة.

أما فيما يخص البلدان المختارة فقد حاولت الدراسة جمع أكبر عدد من البلدان وبالشكل الذي يمثل دولاً ذات مستويات مختلفة من الدخل لتحليل واقع الاختلاف الذي تمثله سياسات الاقتصاد الكلي في الفقر. مما دفع الباحث إلى الاعتماد على جميع البلدان ابتداءً، وليتم إسقاط البلدان ذات البيانات النادرة فيما يتعلق بمتغيري معدل الفقر ومؤشر جيني ومن ثم ندرة باقي المتغيرات وليتم تحديد ثلاث مجاميع من دول ذات مستويات دخلية مختلفة ومصنفة بالاعتماد على تصنيف البنك الدولي (www.worldbank.org) .

أولاً. الاقتصادات ذات الدخل المنخفض **Low-income economices**

١. بروندي	Burundi	شبه الصحراء الأفريقية
٢. الكاميرون	Cameroon	شبه الصحراء الأفريقية
٣. الكامبيا	The Gambia	شبه الصحراء الأفريقية
٤. غانا	Ghana	شبه الصحراء الأفريقية

٥.	الهند	India	جنوب آسيا
٦.	أندونيسيا	Indonesia	شرق آسيا والمحيط الهادي
٧.	كينيا	Kenya	شبه الصحراء الأفريقية
٨.	ليسوثو	Lesotho	شبه الصحراء الأفريقية
٩.	مونكوليا	Mongolia	شرق آسيا والمحيط الهادي
١٠.	نياكاراكوا	Nicaragua	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١١.	باكستان	Pakistan	جنوب آسيا
١٢.	سيراليون	Sierra Leone	شبه الصحراء الأفريقية
١٣.	الجمهورية اليمنية	Yemen Republic	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
١٤.	زامبيا	Zambia	شبه الصحراء الأفريقية

ثانياً. الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى Lower- middle- income economics

١.	الجزائر	Algeria	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢.	بيلاروس	Belarus	أوربا وآسيا الوسطى
٣.	كولومبيا	Colombia	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤.	جمهورية الدومينيكان	Dominican Re.	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٥.	الايكوادور	Ecuador	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٦.	السلفادور	El Selvador	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٧.	كواتيمالا	Guatemala	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٨.	الأردن	Jordan	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٩.	باركواي	Paraguay	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٠.	بيرو	Peru	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١١.	الفلبين	Philippines	شرق آسيا والمحيط الهادي
١٢.	رومانيا	Romania	شرق آسيا والمحيط الهادي
١٣.	تايلاند	Thailand	شرق آسيا والمحيط الهادي
١٤.	تونس	Tunisia	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ثالثاً. الاقتصادات ذات الدخل المتوسط– الأعلى Upper- Middle- income economics

١.	الأرجنتين	Argentina	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢.	البرازيل	Brazil	أمريكا اللاتينية والكاريبي

٣.	شيلي	Chile	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤.	ايستونيا	Estonia	أوربا وآسيا الوسطى
٥.	هنكاريا	Hungary	أوربا وآسيا الوسطى
٦.	ماليزيا	Malaysia	شرق آسيا والمحيط الهادي
٧.	مورشيوس	Mauritius	شبه الصحراء الأفريقية
٨.	المكسيك	Mexico	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٩.	بانما	Panama	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٠.	بولندا	Poland	أوربا وآسيا الوسطى
١١.	ترينيداد وتوباكو	Trinidad & Tobago	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٢.	فنزويلا	Venezuela	أمريكا اللاتينية والكاريبي

رابعاً. تحليل نتائج التقدير لأثر سياسات الاقتصاد الكلي في معدلات الفقر:

قبل البدء في طرح نتائج التقدير لمؤشرات سياسات الاقتصاد الكلي وأثرها في معدل الفقر لدول ذات مستويات دخلية مختلفة، فقد كان من المقترح طرح التحليلات على مستوى البلدان ابتداءً بالدول ذات الدخل المنخفض وتحليل المؤشرات في إطار كل مستوى من مستويات الدخل لهذه البلدان. إلا أن متطلبات الدراسة حتمت أن يتم التحليل لكل مؤشر متضمن في الدراسة وعرض اختلاف هذه المؤشرات باختلاف مستويات الدخل بين البلدان وذلك لتجاوز حالات التكرار في أثناء مناقشة تحليل النتائج.

١. تحليل نتائج التقدير لمعادلة انحدار معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول ذات مستويات دخلية مختلفة:

لقد تم التأكيد أهمية تحديد آثار سياسات الاقتصاد الكلي المؤثرة في معدلات الفقر في إطار المسارات غير المباشرة من خلال تأثيرها في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ثم قياس محصلة تلك التأثيرات غير المباشرة في معدل الفقر سواء من خلال قناة النمو الاقتصادي أو من خلال قنوات تأثيرها في المتغيرات المباشرة المؤشرة في الفقر. لذلك سنحاول تقدير وتحليل معادلة الانحدار لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتجة عن تأثير سياسات الاقتصاد الكلي ذات الأثر غير المباشر في معدلات الفقر.

وابتداءً بمتغير الفائض والعجز في الميزانية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتباطؤ الفائض والعجز في الميزانية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يوضح كما يبدو علاقة متشعبة الأبعاد سواءً أكانت في إطار التغييرات التي تحدثها

الميزانية أم في إطار المعالجات التي تترافق والعجوزات الحاصلة في الميزانية وأثرها في النمو الاقتصادي.

وان نظرة أولية في واقع الميزانيات الداخلية للبلدان عينة الدراسة تعطي تقديراً أولياً عن أن غالبيتها بلدان تعاني من عجوزات في الميزانيات الداخلية لها بالمقارنة مع بعض البلدان التي يمكن اعتبارها بلداناً ذات فائض في ميزانياتها الداخلية. وعليه وبعد تقدير قيمة هاتين المعلمتين (الفائض والعجز في الميزانية الداخلية إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وتباطؤ الفائض والعجز في الميزانية الداخلية إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) لم تظهر أية علاقة معنوية في تأثيرهما في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في أي من الدول عينة الدراسة (الدول ذات الدخل المنخفض، الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى)، كما في الجدول (٥) والسبب في ذلك يعود إلى أن عجز الميزانية في إطار السياسة المالية التوسعية يستدعي اتخاذ مجموعة من التدابير سواء أكانت في إطار السياسة المالية وما منتج عنها من ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص، أم في إطار السياسة النقدية وما يتولد عنها من تأثيرات تضخمية سيئة على الفقراء*، وأن أية محاولة من قبل الحكومة لامتصاص السيولة من الاقتصاد ستولد تأثيرات سلبية على مستوى الاستثمار والاستخدام، وهذه بدورها تولد تأثيرات معيقة للنمو، وآثاراً سلبية في تزايد معدلات الفقر.

أما فيما يخص متغير ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وكذلك تباطؤ ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فان نتائج التقدير توضح عدم معنوية المتغيرين في التأثير في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المجاميع الثلاثة من البلدان عينة الدراسة، أنظر الجدول (٥)، والسبب في ذلك يعود إلى أن اعتماد قسمٍ من هذه البلدان على أسعار صرف مغالى بها ستولد جوانب سلبية في اتجاه انخفاض القدرة التنافسية للسلع التصديرية من جانب، فضلاً عن انخفاض تدفق رأس المال الأجنبي في صورة استثمارات طويلة الأجل من جانب آخر، وأن المخاطر التي قد يواجهها رأس المال الأجنبي في تلك البلدان نتيجة للتقلبات في أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، كانت قد أدت في مجملها إلى أن تواجه هذه البلدان عجوزات في ميزان مدفوعاتها ومن ثم شكل عائقاً أمامها في تحقيق تأثيرات معنوية في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

---

* ان من وجهة النظر الاقتصادية لا تفضل التوسع النقدي في معالجة العجز كونها تولد تأثيرات غير مرغوبة في النمو الاقتصادي. في حين يفضل في حالات من هذا النوع المواءمة في إطار الأساليب السابقة للسياسة النقدية فضلاً عن الاقتراض من المؤسسات الدولية لتخفيف العجز الحاصل في الميزانية، وليترك تأثيرات غير معيقة للنمو وتخفيف الفقر.

أما فيما يتعلق بمتغير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المتباطئ، فقد أظهرت معلمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر معنويتها في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والتي قدرت (١,٠٩٢) وتحت مستوى معنوية (٠,١٠) وهذا يعطي تفسيراً للطبيعة الايجابية للاستثمار بشكل عام (الأجنبي بشكل خاص) في معدل النمو الاقتصادي. في حين لم تظهر معنوية المتغيرين في كل من الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، والسبب في ذلك يبدو واضحاً في أن أغلب هذه البلدان تعاني من تزايد مستوى العجز في الميزانية من جهة واستخدامها لأسعار صرف مغالى بها من جهة أخرى شكلت بمجملها عوائق رئيسة باتجاه انخفاض مستوى الحافز لتدفق الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان*، وخصوصاً في ظل إجراءات السياسة النقدية (زيادة القاعدة النقدية) وأثرها السلبي في اتجاه انخفاض أسعار الفائدة ذات الآثار السلبية باتجاه تدفق رأس المال الأجنبي فضلاً عن الاعتماد على أسعار صرف مغالى بها من قبل هذه البلدان لتولد جوانب سلبية باتجاه انخفاض القوة التنافسية للسلع التصديرية لهذه البلدان مما أدى في مجملها إلى عدم تدفق رأس المال الأجنبي ليؤدي دوره الكافي في تزايد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

أما المتغير الخاص باجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي وتباطؤ اجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي بوصفه أحد مكونات الطلب الكلي وكونه يمتلك تأثيرات مهمة في النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن قوة تأثيراته غالباً ما تكون نابعة من إجراءات السياسة الاقتصادية الكلية وخصوصاً فيما يتعلق بالسياستين المالية والنقدية لما لهما من تأثيرات باتجاه تزايد معدلات الاستثمار ومن ثم معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. ومن تتبع واقع هذا المتغير (اجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي) الذي أظهر عدم معنويته في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، في حين لم يظهر متغير تباطؤ إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي معنويته في كل من الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، في حين أثبت اجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي معنويته في الدول ذات الدخل المنخفض من خلال قيمة معلمته الموجبة والمقدرة (٢,٦٦)، وكذلك في

* إن تقادم البنى الارتكازية في أغلب البلدان النامية وعدم استقرارها السياسي، تعد قيود هامة باتجاه تحفيز الاستثمار الأجنبي للولوج في هذه الاقتصاديات خوفاً من التقلبات في سياساتها الاقتصادية.

الجدول (٥)

معادلة انحدار معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

المقدر لدول ذات مستويات دخلية مختلفة

الـدول ذات الـدخل المرتفـع، حيـث كانـت معلمتـه المقـدرة (٠,٥٠٧) وتحـت مسـتوى معنويـة (٠,١٠)، لتفسر هذه العلاقة التأثيرات التي يولدها اجمالي الاستثمار في النمو الاقتصادي لهذه المجموعة من الدول. أما فيما يتعلق بعدم قدرة اجمالي الاستثمار على توليد تأثيرات معنوية في النمو الاقتصادي*، فان الرؤية الأولية لهذه البلدان هي في الواقع بلدان تعاني من عجز في الميزانية الداخلية لها نتيجة للإجراءات التوسعية التي تنتهجها هذه البلدان وكما يبدو فان أي حلول سواء أكانت في إطار السياسة النقدية و/أو المالية تعد معيقة للنمو من خلال التأثيرات في معدل الاستثمار والزيادة المتوقعة للتضخم. وأن أية تأثيرات محايدة للسياسة النقدية باتجاه التأثيرات التضخمية لعجز الميزانية سيعيق النمو بموجب الزيادات المقترنة بمعدل الفائدة (Gemmell, 2000: 6).

وبناءً على هذا الأساس، ومما سبق فان اقتصادات من هذا النوع يصعب أن تحدد فيها المتغيرات المؤثرة في النمو وفقاً لما تمليه النظرية الاقتصادية وذلك لأسباب عديدة وفي مقدمتها التشوهات التي تنتاب السوق، وثانياً عدم كفاءة وفاعلية السياسات الاقتصادية الكلية في هكذا اقتصادات، فضلاً عن عدم كفاءة قدراتها التنافسية في السوق العالمية الأمر الذي يقيد العديد من المتغيرات المؤثرة في النمو كما وجدنا سابقاً، وبعبارة أخرى ان الخطأ ليس في تحديد متغيرات النموذج بقدر ما يتمثل في عدم كفاءة اقتصادات هذه البلدان في تفعيل هذه المتغيرات المؤدية إلى النمو الاقتصادي.

٢. تحليل نتائج التقدير لمعادلة انحدار معدل الفقر لدول ذات مستويات دخلية مختلفة:

في إطار الطرح المقدم لأثر سياسات الاقتصاد الكلي في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المشار اليها من خلال المعادلة (١)، فقد تم احتساب معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي المقدر (V_9)، لينظم إلى باقي المتغيرات ذات الأثر المباشر في معدل الفقر من (٢ – مؤشر جيني، إلى ٨ – نسبة الإعانات إلى إجمالي الإنفاق) وذلك لغرض التوصل إلى نتائج التقدير لمعادلة انحدار معدل الفقر ضمن بلدان ذات مستويات دخلية مختلفة.

* من أحد الأسباب الموضوعية في عدم ظهور معنوية الاستثمار المباشر أو المتباطئ في النمو الاقتصادي لتلك البلدان، يعود إلى انخفاض الأهمية النسبية للاستثمار في مكونات الإنفاق في بلدان من هذا النوع، حيث يستأثر الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص بالأهمية الأكبر من مكونات الإنفاق، ولتتواضع التأثيرات التي يولدها الاستثمار في النمو، أو أنها لا تظهر معنوياتها عند المستويات المتعارف عليها وربما قد تظهر في المستويات الأخرى.

وفي الجدول (٦) وابتداءً بمؤشر جيني Gini Index أظهر معنويته في المجاميع المختلفة في الدول، قدرت معلمته بـ (٠,٥٥٩) في الدول ذات الدخل المنخفض، و (٠,٨٢٧) في الدول ذات الدخل المتوسط- الأدنى، (٠,٣٦) في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى. وهذا يفسر العلاقة الموجبة بين مؤشر جيني ومعدل الفقر، فالزيادات في مستوى التباين لتوزيع الدخل سيولد تأثيرات وبالاتجاه نفسه في تزايد معدلات الفقر، وخصوصاً إذا ما اعتبرنا أن هذا المتغير يمثل الحد الفاصل لتوزيع ثمار النمو في الدخل. وبناءً عليه فان قيمة المعلمة توضح أن نمو توزيع الدخل الذي يمثله معامل جيني يساهم بشكل فعلي في التأثير في معدلات الفقر لهذه البلدان كون ثمار النمو لا تذهب إلى الفقراء. إلا أن تلك العلاقة هي في الغالب لا تعمل في آلية واحدة كما تبدو لنا، فلابد لتلك العلاقة أن تنبثق من خلال التأثيرات التي يولدها التباين في معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تأثيراته في معدل الفقر، وخصوصاً أن طبيعة العلاقة بين التباين والنمو كانت وما زالت محور جدل العديد من المهتمين في هذا المجال لاختلاف النتائج والتحليلات المترتبة حول علاقة التباين أو توزيع الدخل على النمو الاقتصادي وما يترتب منهما من تأثيرات متبادلة في معدل الفقر. وعليه ولغرض تحليل هذه العلاقة فاننا نلاحظ من الشكل (١٢) أن العلاقة هي متباينة بين معامل جيني والنمو الاقتصادي المقدر والناتج عن الساسيات الاقتصادية الكلية، فالزيادات الحاصلة في التباين كان لها آثارها السلبية في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لكل من الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى كما هو موضح في الشكل (١٢).

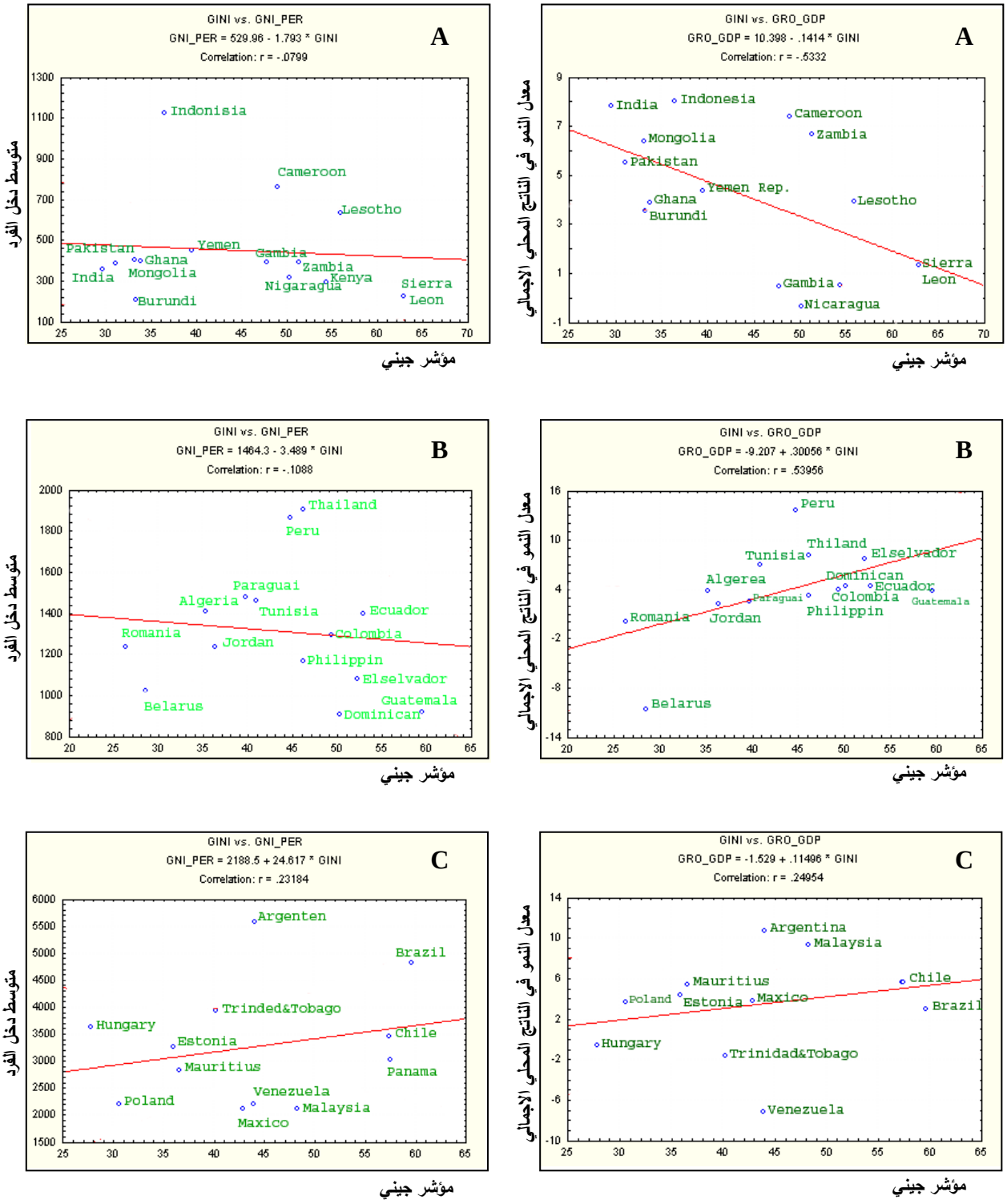

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات في الملحق (٣)

A : الدول ذات الدخل المنخفض.
B : الدول ذات الدخل المتوسط – الأدنى.
C : الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى.

الشكل (١٢)

أثر معامل جيني في النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد لدول ذات مستويات دخلية مختلفة

وفي هذا الصدد تؤكد Corina (2000) أن الزيادات الحاصلة في التباين عند حدٍ معين تولد تأثيرات عكسية في نمو الناتج المحلي أسوةً بالمعدل المنخفض في معامل جيني، إلا أن التأثيرات المرتفعة لهذا المعامل يكون لها تأثيرات سالبة أكبر في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع المعدلات المنخفضة لهذا المعامل. والسبب في ذلك يعود إلى التباين الحاصل في عوائد العمل ورأس المال وأسواق المنتجات فضلاً عن الوصول غير المتوازن إلى الفقراء بالنسبة إلى الأراضي والتعليم التي تعد في مجملها عوامل مسببة لتآكل المحفزات على الإنتاج ومن ثم سينعكس سلبياً في تناقص معدل النمو الاقتصادي.

وعليه فان الدول ذات التباين المرتفع التي ترغب في تحقيق خفض الفقر تتطلب تحقيق زيادة سريعة في النمو الاقتصادي وبالشكل الذي ينسجم مع قيود الاقتصاد الكلي فضلاً عن القيود البيئية. وعلى هذا الأساس فانه من الضروري تحديد السياسات التوزيعية التي يمكنها المحافظة على التباين داخل المستوى المرغوب فيه، وخصوصاً في ظل فشل بعض السياسات للمحافظة على هذا المستوى المرغوب فيه مما أبقى مستوى الفقر مرتفعاً Cornia (2000). وفي هذا الصدد يشير A. Rodrik (1991) إلى أنه عند المستوى المنخفض من دخل الفرد الواحد لا يتوقع أن يؤدي إلى مستوى عالٍ من توزيع الدخل بوصفه يخفض تراكم رأس المال المادي والبشري إلى حدود بعيدة، وأن الاقتصاد سيتوقف في مصيدة الفقر Poverty Trap.

إن معدل البطالة (V_3) يظهر معنوية معلمته في الدول ذات الدخل المنخفض والتي تظهر أن الزيادات الحاصلة في معدل البطالة تترك تأثيرها وفي نفس الاتجاه في معدل الفقر، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة Blinder & Blank (1986) وكذلك دراستي Katz & Cutler (1991) و Powers (1995) في المعنوية الموجبة لتأثير معدل البطالة في تزايد معدلات الفقر. أما عن طبيعة العلاقة بين معدلات البطالة ومعدل الفقر في الدول ذات الدخل المتوسط– الأدنى، والدول ذات الدخل المتوسط– الأعلى فقد أثبت متغير معدل البطالة أنه يمتلك تأثيراً غير معنوي في معدل الفقر* في إطار المجموعتين الأخيرتين من الدول، وبالرغم من أن هذا التأثير كان موجباً في المجموعة الأخيرة من البلدان من خلال قيمة معلمته الموجبة والمقدرة (٠,٧١١) إلا أن هذه المعلمة جاءت معاكسة للتوقعات في البلدان ذات الدخل المتوسط – الأدنى من خلال إشارتها السالبة التي كانت (0.509 -) أي أن تناقص معدلات البطالة كان

* ومن الجدير بالذكر أن عدم ظهور المعنوية للمتغير موضوع الدراسة في بعض المجموعات يعود بالشكل الرئيس إلى أن هنالك قدراً من التكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع في داخل تلك الفئات وفيما بينها الأمر الذي لا يظهر أن الفقر يمكن أن يكون متزايداً بتزايد البطالة.

دافعاً لتزايد معدلات الفقر، وهي ذات نتيجة متوافقة مع دراسة Rebecca blank (1993) ودراسة E. Powers (1995) في إطار العلاقة السالبة بين المتغيرين، وليؤكدوا أن التحولات في سوق العمل وبالتحديد تباطؤ معدل الأجر (والذي ارتبط بتباطؤ نمو الإنتاجية) وتنامي عدم المساواة في الأجور والمسؤولة عن تأثير عوامل الاقتصاد الكلي في معدل الفقر، وليثبت انقلاب تأثير أداء الاقتصاد الكلي في معدل الفقر في هذه المجموعة من البلدان. إلا أن العلاقة التي تربط معدل البطالة بمعدل الفقر قد تبدو أوسع وضوحاً في إطار القنوات الرئيسة التي تتخللها العلاقة في إطار تأثيرات متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها في كل من معدل البطالة ومعدل الفقر.

ففي إطار عجز الميزانية وتناقص الادخار الحكومي الناتج عن السياسة المالية التوسعية ستتولد ضغوطٌ باتجاه امتصاص الادخار الخاص عن طريق بيع السندات الحكومية مؤدية إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص، ولاسيما في ظل القلق الذي ينتاب المستثمرين جراء العجز المالي للميزانية الحكومية، مما يضعف قدرة هذا القطاع على الاستفادة من الهياكل الارتكازية التي تم تنفيذها مما ينعكس سلبياً على مستوى الاستخدام وانخفاض الأجور الحقيقية والنمو. وعليه فان عدم تحديد سياسات الاستقرار الداخلي والخارجي قد يخلق مشاكل داخلية كالبطالة والنمو الاقتصادي والتي لها تأثيرات سالبة في معدلات الفقر فيها. أما في إطار السياسة النقدية– الانكماشية (المؤدية إلى تزايد معدلات البطالة)، فانها ستولد تأثيرات سلبية في اتجاه انخفاض الاستثمار وانخفاض مستوى الطلب على العمل وتزايد معدلات البطالة. وعليه فان التأثيرات المتولدة من السياسات الاقتصادية الكلية سواء أكانت السياسات النقدية أم المالية كانت لها المبررات الرئيسة في تزايد معدلات البطالة، ولاسيما في ظل السياسات النقدية التقييدية التي تنتهجها أغلب البلدان الساعية إلى تخفيض معدلات التضخم من خلال زيادة معدلات الفائدة لتولد انخفاضاً في معدلات الاستثمار الاجمالي ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة، ولاسيما العمالة غير الماهرة (من الطبقات الفقيرة) وخصوصاً في ظل جمود الأجور الأسمية (في ظل ارتفاع الأجور الحقيقية نسبياً) لتؤدي بتأثيراتها إلى تزايد مستوى التباين ومن ثم معدلات الفقر كما يوضحه الشكل (١٣).

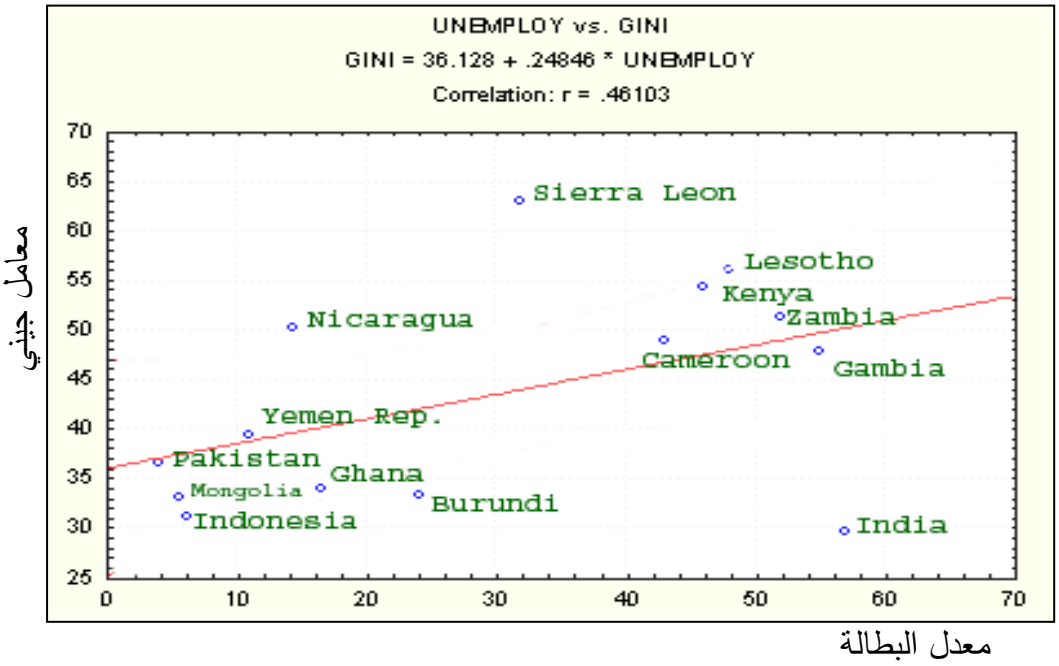

الشكل (١٣)

العلاقة بين معدل البطالة والتباين في الدول ذات الدخل المنخفض

الجدول (٥)

كما ان العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الفقر يمكن أن تبدو أوسع في ظل الاستثمار الأجنبي والسبب في ذلك هو عدم القدرة على تجاوز الاختلالات الهيكلية والمؤسساتية اللازمة لدعم المهارات واستخدام التقنيات اللازمة لاستقطاب المساعدات والاستثمارات الأجنبية، وبناءً عليه فان أغلب هذه الاستثمارات الأجنبية تتطلب أيدي عاملة ماهرة لتولد تزايداً في معدلات البطالة في العمالة غير الماهرة ومن ثم تزايد معدلات الفقر، مما يتطلب توجيه الإنفاق العام لدعم الفقراء والنمو الاقتصادي من خلال توفير الدعم للبناء التحتي وتنمية رأس المال البشري كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، فضلاً عن توفير شبكات الأمان الاجتماعي وبالشكل الذي يخفف من المخاطر والصدمات للتقلبات الحاصلة في مستويات الدخل الناتجة عن تزايد معدلات البطالة (Bulir & Lane, 2002: 14-15) ، (Walle, 1999: 1-2). في حين يؤكد McKinley (1997) أن سوء تخصيص النفقات لتحفيز الاستثمار والنمو خلال تنمية رأس المال البشري وتوفير شبكات السلامة الاجتماعية والبنى التحتية المادية لتحسين وصول الغذاء إلى الموجودات من الموارد الاقتصادية، كان سبباً في تزايد معدلات البطالة وتفاقم حالات الفقر في هذه البلدان.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فأغلب التحليلات النظرية توضح أن لهذا المتغير تأثيرات مباشرة في معدلات الفقر، هي نفس النتيجة التي تم التوصل اليها البحث ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، إذ قدرت قيمة معلمته (٠,٢)، التي توضح الآثار التي يمكن أن يولدها تزايد معدل التضخم في تزايد معدلات الفقر، وهي مقاربة للنتائج التي توصل اليها Blinder & Blank و Katz وCutler (1986) ، فضلاً عن Blank (1993) والدراسة الحديثة التي أجراها E. Powers (1995) في معنوية تأثير معدل التضخم في تزايد معدلات الفقر، موضحاً أن تلك التأثيرات ناتجة عن الآثار السلبية في خفض الدخول الحقيقية للفقراء. في حين أكد P. Cashin (2001) ان للتضخم آثاراً سلبية على الأفراد ذوي الدخول المنخفضة (الفقراء) وذلك لانخفاض الأجور الحقيقية مما يؤدي إلى تأثر الشريحة ذات الحصة الأقل من الدخل سلبياً بالتضخم المرتفع. في حين كانت دراسة E. Amadeo & M. Neri قد أكدت أن الطبقات الأفقر من السكان هم الأكثر تأثراً بالتغيرات الحاصلة في معدلات التضخم فيما لو قورنت بطبقات الدخل الأعلى، كما أن خفض التضخم دون زيادة التباين أو خفض مستوى دخل الفرد سيؤثر ايجابياً في الرفاهية. وعليه ومع تتبع الآثار التي يولدها معدل التضخم في تزايد معدل

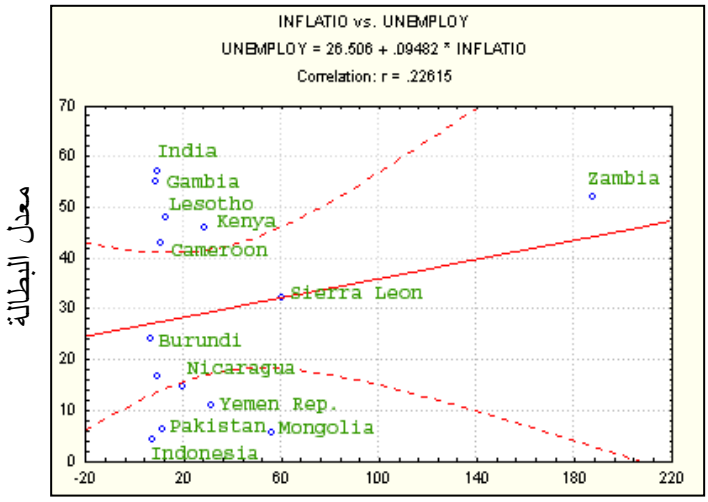

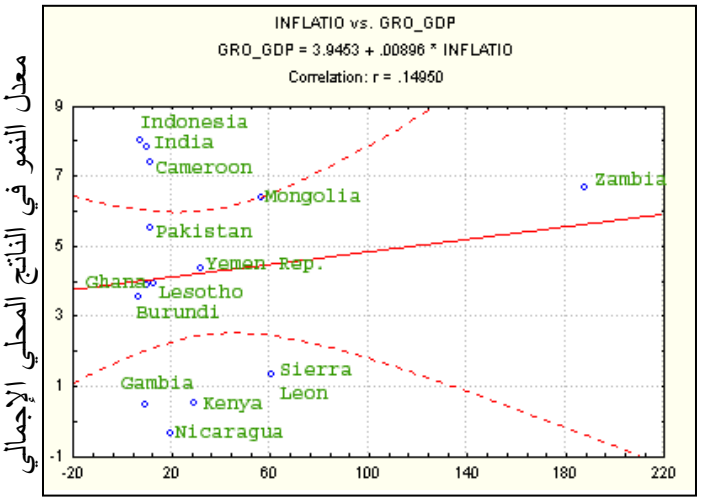

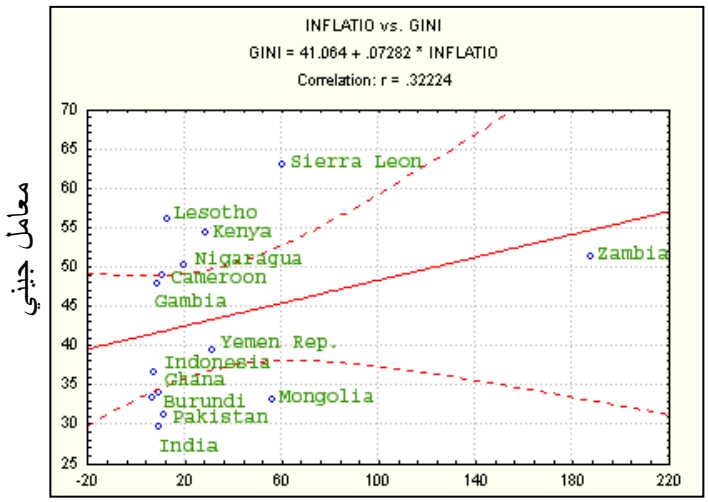

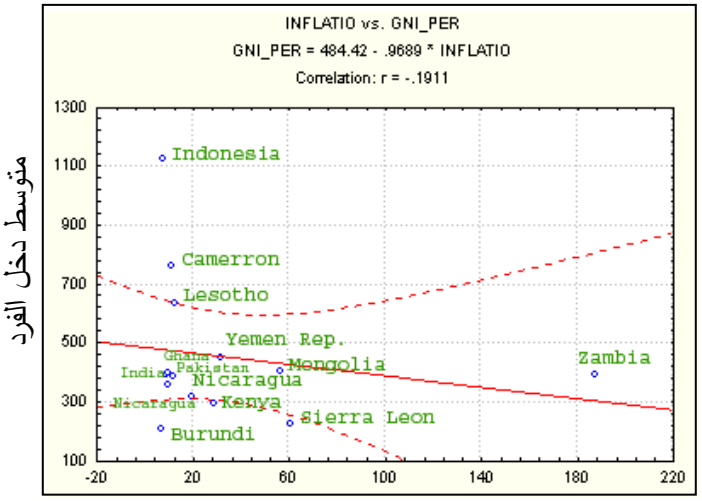

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (٣)

الشكل (١٤)

أثر معدل التضخم في معامل جيني ومعدل النمو ومعدل البطالة

ومتوسط دخل الفرد في الدول ذات الدخل المنخفض

الفقر في البلدان ذات الدخل المنخفض ومن الشكل (١٤) نلاحظ أن معدل التضخم قد ولد زيادات متواضعة في معدل النمو الاقتصادي إذ قدر متوسط معدل التضخم في هذه البلدان بمقدار (٣٣,٥%) بالمقارنة مع متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي والذي قدر بما يعادل (4.245%)، انعكست تلك التأثيرات سلبياً باتجاه تدني مستوى الأجور الحقيقية (في ظل عدم زيادة الأجور النقدية) ومن ثم زيادة معدلات البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد، انعكس ذلك بمجمله على زيادة مستوى التباين ومعدل الفقر في هذه الدول كما هو موضح في الشكل (١٤). أما فيما يتعلق بالدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والدول ذات المتوسط– الأعلى وفي إطار نفس المتغير لمعدل التضخم وأثره في معدل الفقر فقد جاءت نتائج المعلمة (0.0199) و (0.043) على التوالي في البلدان ذات الدخل المتوسط (الأدنى والأعلى) لتوضح الآثار التي يمكن أن يتركها معدل التضخم في تزايد معدل الفقر في هذه البلدان إلا أن خضوع تلك المعلمات إلى الاختبار أثبت عدم معنوية تأثير هذا المتغير في معدل الفقر في الدول ذات الدخل المتوسط (الأدنى والأعلى).

الجدول (٦)

معادلة انحدار معدل الفقر لدول ذات مستويات دخلية مختلفة

أما متوسط دخل الفرد فقد أثبت عدم معنويته في المجاميع الثلاثة من الدول، فقد قدرت معلماتها (0.0076 -) في الدول ذات الدخل المنخفض بـ (0.0062 -) وفي الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، (0.0007 -) في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، وتوضح تلك التقديرات بأن الزيادة الحاصلة في متوسط دخل الفرد ستنعكس باتجاه انخفاض مستوى الفقر في هذه البلدان، إلا أن عدم ظهور معنوية هذا المتغير في التأثير في معدل الفقر ربما يعود إلى أن مقدار التغيرات الحاصلة في متوسط دخل الفرد لم تكن كافية لإحداث تغيرات معنوية في معدل الفقر لهذه البلدان هذا من جانب، ومن جانب آخر فان هذا المتوسط لا يعكس نمط توزيع الدخل إذ قد تكون هنالك شرائح ذات مستويات دخل مرتفعة أكبر من نظيرتها منخفضة الدخل أو العكس، كما أن السبب يعود أيضاً إلى أن تدني مستوى العلاقة وربما يعود السبب أيضاً إلى عدم معنوية العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد وهذا بالطبع يعود إلى العلاقة اللاسوية المتولدة عن السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير في النمو الاقتصادي ومن ثم متوسط دخل الفرد. كما أن الزيادات المتولدة في معدل التضخم وتزايد معدلات البطالة (أنظر المتغيرين السابقين) كان لها الدور المؤثر في اتجاه انخفاض معنوية هذا المتغير في التأثير في معدل الفقر.

وتأسيساً على ذلك فان النسب المتدنية لمتوسط دخل الفرد ما زالت دون المستوى المطلوب لتحقيق المعدلات اللازمة للتخفيف من معدلات الفقر، وهذا يبدو واضحاً من خلال مقارنة هذه المعدلات مع معيار القوة الشرائية (PPP) لمتوسط دخل الفرد وحسب إحصائيات عام (١٩٩٩)، التي يبدو فيها أن متوسط دخل الفرد قد يصل إلى النصف أو أقل فيما لو قورن بمعيار القوة الشرائية (PPP) في بلدان الدراسة وكما هو موضح في الملحق (٢).

وفيما يتعلق بمعامل إجمالي الضرائب المباشرة إلى إجمالي الضرائب فقد أظهر عدم معنوية تأثيره في معدل الفقر في المجاميع الثلاثة من الدول عينة الدراسة (الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى) والذي يعني عدم كفاءة تصميم وإدارة هذا النوع من الضرائب في تخفيف الفجوة الحاصلة في الدخل بين مجاميع الدخل المرتفع ومجاميع الدخل المنخفض في هذه الدول.

وفي هذا السياق فقد أكد Chu and Cupta (2000) أن الدول النامية لم تحقق نفس نجاح الدول المتقدمة في تصميم الهياكل الضريبية التصاعدية وتحسين نوعية إدارة الضرائب التي تشكل عبئاً صغيراً على الطبقة الأفقر من السكان. وهذا يعني أن السياسة الضريبية ذات أهمية أساسية في توفير دخول إضافية وبالطريقة التي لا تجعل الفقر أسوأ أو تجعل النمو الاقتصادي أبطأ. وعليه فان عدم القدرة على إدخال عناصر التشخيص الضريبي للضرائب المباشرة وبالشكل الذي يحقق التوزيع العادل للعبء الضريبي قد يولد تأثيرات غير ملائمة في

اتجاه تزايد معدلات الفقر. فالضرائب بوصفها أحد مصادر التمويل تساهم بشكل رئيس في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة ولتعيد توزيعها عن طريق تمويل الخدمات العامة ومنح إعانات البطالة التي يستفيد منها أصحاب الدخول المنخفضة وخصوصاً الفقراء (البطريق ، ١٩٨٦ : ١١٥، ١١٩). وعليه فان السياسة المالية يمكن أن يكون لها مضامين توزيعية على الدخل من خلال سياسات الإنفاق العام والسياسة الضريبية اللتين تمثلان الوضع الاجمالي للسياسة العامة.

في حين يوضح متغير الضرائب غير المباشرة إلى اجمالي الضرائب ومن خلال قيم معلماتها الموجبة والمعنوية (٠,٢٩٩٩) في الدول ذات الدخل المنخفض، وغير المعنوية (٠,١٨٣) في الدول ذات الدخل المتوسط- الأدنى في تأثيرها في معدل الفقر. ونظراً لاعتبار أن أغلب الايرادات الضريبية تأتي من ضرائب مشوهة أو غير كفوءة كالضرائب على التجارة الدولية أو على السلع والخدمات في الدول ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص لتولد تأثيراتها باتجاه ارتفاع معدل البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد، مما يولد تأثيراته باتجاه تزايد مستويات التباين بين هذه الطبقات والطبقات ذات الدخل المرتفع ليؤدي إلى ارتفاع مستوى الفقر في هذه البلدان كما هو موضح في الشكل (١٥).

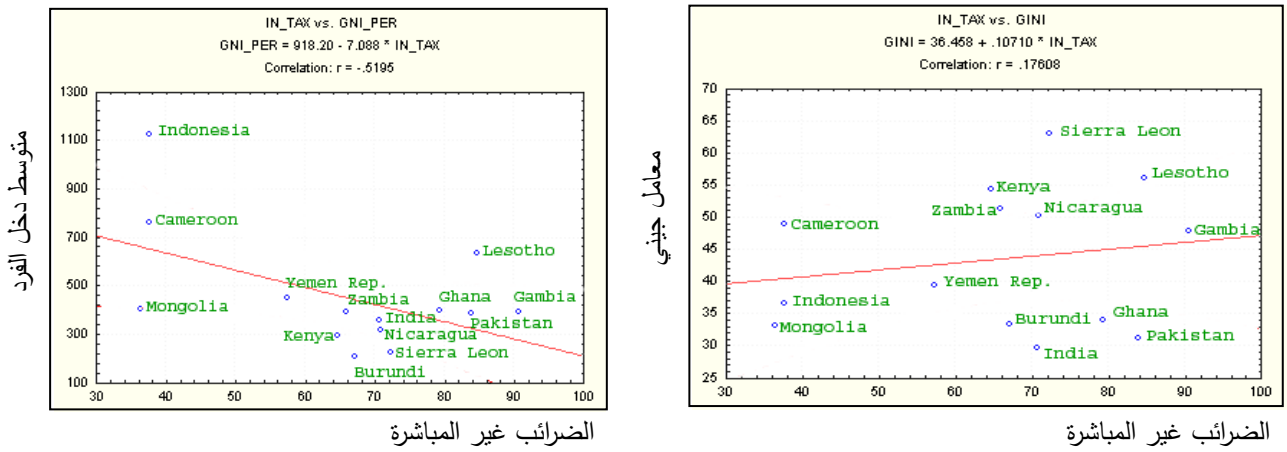

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (٣).

الشكل (١٥)

أثر الضرائب غير المباشرة في التباين ومتوسط دخل الفرد للدول ذات الدخل المنخفض

لذلك السبب عدت الضرائب غير المباشرة على المعاملات أو على الاستهلاك من السلع والخدمات هي أبعد الضرائب عن تحقيق العدالة، وذلك لتعذر صبغها بالطابع الشخصي، ومن ثم تميل إلى أن يكون لها تأثيرات توزيعية عكسية مالم يتم إدخال ألوان التشخيص عليها كالتمييز في المعاملة الضريبية بين السلع الضرورية والكمالية لتولد تأثيرات توزيعية لمصلحة الطبقات الفقيرة (Addison & Osei, 2001: 13). وبالرغم من أن التأثيرات التي تولدها الضرائب غير المباشرة باتجاه تزايد معدلات الفقر في الدول ذات الدخل المنخفض فان تلك التأثيرات تعد غير معنوية في التأثير في معدل الفقر في المجموعة الثانية من البلدان المتمثلة بالدول ذات الدخل المتوسط– الأدنى. أما في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى فقد أثبتت التأثيرات معنوية معلمته السالبة (0.319 -) لمتغير نسب الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب في معدل الفقر، والسبب في ذلك يعود إلى أن زيادة مستوى الضرائب غير المباشرة (كزيادة الرسوم على الاستيرادات) ستولد دعماً لإنتاج بعض السلع المحلية وما يترتب عليها من انخفاض معدلات البطالة وارتفاع متوسط دخل الفرد وليولد تأثيراته باتجاه خفض معدلات الفقر في هذه البلدان.

أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بنسبة الإعانات إلى إجمالي الإنفاق فقد أثبتت نتائج تقدير المعلمات للمجاميع الثلاثة من البلدان أن قيم معلماتها (٠,٢٠٩) في الدول ذات الدخل المنخفض، و (0.236 -) في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، و (0.0115 -) للدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، وهذا يعني أن تزايد مستوى الإعانات سيولد تأثيرات باتجاه انخفاض معدلات الفقر في المجموعتين الأخيرتين من الدول والعكس في المجموعة الأولى. ومع ذلك ومن خلال اختبار المعنوية الإحصائية لهذه المعلمة تبين عدم معنويته الإحصائية في التأثير في معدلات الفقر وليوضح أن الإنفاقات (الإعانات) لا تؤدي دوراً كافياً في تصحيح النتائج التوزيعية لاخفاقات السوق وتحقيق العدالة عن طريق تحسين توزيع الرفاهية وقدرتها في توفير شبكات الأمان الاجتماعي فضلاً عن تصحيح الاختلالات الناجمة عن النظام الضريبي المحرفة لضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة التي تخفف من المخاطر والصدمات وتقلبات الدخل ومن ثم حماية العوائل من الوقوع في الفقر (Walle, 1999: 20).

أما المتغير الأخير المتمثل بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المقدر (V_9) عن تأثير سياسات الاقتصاد الكلي (الاستثمار الاجمالي، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الفائض والعجز في الميزانية الداخلية، والفائض والعجز في ميزان المدفوعات)، فقد أثبت هو الآخر علاقته السالبة (0.502 -) في الدول ذات الدخل المنخفض، ولتوضيح هذه العلاقة نجد أن تزايد معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعطي مؤشرات باتجاه تناقص معدلات الفقر أو تخفيفه، في حين جاءت قيمة المعلمات موجبة (1.256) في الدول ذات الدخل المتوسط– الأدنى، و (٠,١٢٩) في الدول ذات الدخل المتوسط– الأعلى، لتعطي

مؤشراً إلى أن تزايد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يزيد من معدلات الفقر في هذه البلدان. إلا أن النتائج الإحصائية كانت قد أثبتت عدم المعنوية الإحصائية لهذا المتغير في التأثير على معدل الفقر. ولتدل هذه النتيجة على أن التقلبات في معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لم تكن بالكافية لتولد تأثيرات معنوية باتجاه خفض الفقر، ولاسيما في المجموعة الأولى من الدول (الدخل المنخفض)، ويعود ذلك إلى ضعف متضمنات الاقتصاد الكلي في تجاوز الاختلالات التي يمكن أن تدفع الاقتصاد باتجاه تحقيق معدل عالٍ أو متسارع في النمو الاقتصادي الذي تتطلبه هذه البلدان مما انعكس على تناقص متوسط دخل الفرد من جهة وارتفاع معدلات البطالة والتضخم من جهة أخرى، وليولد آثاراً غير معنوية باتجاه تخفيف الفقر، ولاسيما في ظل التباين المرتفع في توزيع الدخل مما ولد عوامل أكثر عكسية باتجاه زيادة معدلات الفقر بالمقارنة مع قوة التأثيرات الناتجة عن النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باتجاه خفض الفقر، وخصوصاً في المجموعة الثانية والثالثة من الدول والمتمثلة بالدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والدول ذات المتوسط الأعلى للدخل.

وبناءً على كل ما تقدم في إطار استعراض السياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها في معدلات الفقر لمجاميع البلدان ذات مستويات دخلية مختلفة. ضمت الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط والأدنى والأخرى ذات الدخل المتوسط الأعلى، فقد أوضحت تلك النتائج أن تلك البلدان تعاني من عدم كفاءة أداء متغيرات الاقتصاد الكلي فيها وان السياسات الاقتصادية الكلية لا تزال دون مستوى العلاقة السوية في طبيعة تأثير أدائها سواء أكان في إطار النمو الاقتصادي أم في إطار المتغيرات المباشرة والمؤثرة في مستوى الفقر لهذه البلدان، فالعجز الحاصل في الميزانية الداخلية في هذه الدول التي تمثل صفة لازمة لأغلب تلك البلدان كانت قد انعكست وبشكل سلبي على تزايد معدلات التضخم وأسعار الفائدة لهذه البلدان مما ولد تدنياً في معدلات الاستثمار ومعدلات الاستخدام من جانب. أما الجانب الآخر فان عجز الميزانية الداخلية فضلاً عن استخدام أسعار صرف مغالى بها من قبل هذه البلدان، قد ولد تأثيرات معاكسة باتجاه تزايد العجز في ميزان المدفوعات وتناقصٍ في معدل الاستثمار الأجنبي لهذه البلدان. ان تلك التأثيرات قد انعكست على تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الذي لا يزال في الاتجاه ذاته في أغلب البلدان موضوع الدراسة أو في باقي المتغيرات ذات التأثير المباشر في معدل الفقر والتي حددت بالمعادلة الثانية (كما أوضحناها سابقاً). لذا فان السياسات الاقتصادية لم تولد تلك التأثيرات المتسارعة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبالشكل الذي يولد تأثيرات معنوية باتجاه تخفيف معدلات الفقر من خلال تجاوز التباين الحاصل في توزيع الدخل والتحسينات التي يمكن أن يولدها في متوسط دخل الفرد. وبعبارة أخرى أن تلك البلدان لا تزال تعاني من تشوهات في أداء

سياسات الاقتصاد الكلي فيها، سواء أكانت في إطار السياسات النقدية أم السياسة المالية والتجارة الخارجية فضلاً عن التشوهات التي تعاني منها السياسات التوزيعية للدخل، والتي انعكست في مجملها باتجاه تزايد معدلات التضخم فضلاً عن توليد تشوهات في سوق العمل لتؤثر سلبياً في مستوى الاستخدام وتزايد معدلات البطالة فيها. وأن عدم كفاءة إدارة السياسة المالية في تلك البلدان قد يتولد عنها سياسات ضريبية غير كفوءة باتجاه تخفيف التباين الحاصل في توزيع الدخل بين الطبقات ذات الدخل المنخفض والطبقات التي تتركز في أعلى سلم التوزيع، مما زاد أوضاع الفقر سوءاً هو أن كلاً من مستويات التباين في توزيع الدخل قد ازدادت دون أن يتزامن معها تزايد متسارع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما ولد تزايداً في معدلات الفقر في هذه البلدان.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. مفهوم الفقر ينطوي على رؤى وأبعاد متعددة، اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية، ولا يمثل حالة من الحرمان المادي كما تصفه المفاهيم التقليدية للفقر. بل يتجاوز ذلك ليتمثل بالجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر، فضلاً عن الانعزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن الاتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات واحترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية وقصور القدرة الانسانية، ولتتسع لتشكل حقوق المواطنة، ونقص المشاركة في اتخاذ القرار المتمثل بالحقوق السياسية وانعدام الأمن والاستقرار كما تصفه المفاهيم الحديثة للفقر.

٢. ان عدم النجاح التام لقروض التكييف الهيكلي في الثمانينات والإخفاقات التي واجهت دول المنظومة الاشتراكية (سابقاً)، فقد أعيد تقييم برامج التكييف الهيكلي والمستندة على هدف ستراتيجية التنمية والمتمثلة بتحفيز النمو، والاتجاه نحو ستراتيجيات خفض الفقر، ولاسيما بعد نشر تقرير البنك الدولي (١٩٩٠) حول الفقر والذي يهدف إلى المساعدة في خفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة من خلال ستراتيجيات التنمية الشاملة (المتمثلة بتحفيز النمو والوصول إلى الخدمات الاجتماعية وبرامج الأمان الموجهة نحو الفقراء).

٣. ستراتيجية خفض الفقر بوصفه أساساً للمساعدة لا تستدعي نمواً في الدخل والثروة من الناحية الايدولوجية فحسب، بل تحسناً في حياة الناس من خلال التغلب على الإشكاليات غير النقدية وغير الملموسة للفقر والتي تتمثل في محاور رئيسة ثلاثة: الرفاهية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية واستدامة البيئة والتنمية الإنسانية.

٤. إن عدم المواءمة بين السياسة المالية التوسعية وما يترتب عليها من العجز الحاصل في الميزانية واستجابة السياسة النقدية في معالجة ذلك العجز قد يترتب عليها معدلات تضخم مرتفعة (والاقتصاد في حالة التشغيل الكامل) مما تترك آثاراً غير مرغوبة على الفقراء.

٥. الإنفاق العام يمثل أحد الأدوات الرئيسة في تصحيح اختلالات السوق فضلاً عن تصحيح الاختلالات الناجمة عن الأنظمة الضريبية المحرفة لضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة وبالشكل الذي يحقق العدالة في توزيع الرفاهية. ففي إطار تحليل التنمية البشرية، فان لزيادة الإنفاق الحكومي باتجاه التعليم الأساسي والخدمات الصحية والتحويلات

والإعانات الغذائية آثاراً ايجابية في تعزيز القدرة الانفاقية، فضلاً عن زيادة مستوى الرفاهية المطلقة للفقراء وفقاً لاعتبارات مؤشرات الرفاهية.

٦. تصميم وإدارة الإنفاق العام والضرائب من المعضلات الأساسية التي تواجه الدول النامية ولاسيما ذات الدخل المنخفض والمديونية العالية. وأن الضرائب بوصفها إحدى مصادر التمويل تساهم بشكل رئيسي في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة ولتعيد توزيعها عن طريق تمويل الخدمات العامة ومنح إعانات البطالة التي يستفيد منها أصحاب الدخول المنخفضة ولاسيما الفقراء.

٧. إن توسيع قاعدة الضرائب المباشرة سيكون له تأثيرات توزيعية لمناصرة الفقراء فيما إذا تم توزيع الدخل بشكل عادل، في حين تكون الضرائب غير المباشرة أبعد الضرائب عن تحقيق العدالة لتعذر صبغها بالطابع الشخصي مالم تدخل عليها ألوان التشخيص الضريبي، كالتمييز في المعاملة الضريبية بين السلع الضرورية والكمالية، لتولد تأثيرات توزيعية لصالح الطبقات الفقيرة.

٨. السياسة النقدية التوسعية تواجه صعوبات عديدة في اتجاه تخفيف معدلات الفقر في الأمد البعيد، كونها تحقق أوضاعاً لخفض الفقر في مديات قصيرة على حساب التضخم الأعلى. وان أي اجراءات تقييدية للسياسة النقدية ستؤدي إلى مستويات أعلى من البطالة والفقر، وليكون أمام صناع السياسة القبول باحدى السياستين، اما خفض التضخم مع ارتفاع البطالة، أو ارتفاع التضخم مع خفض البطالة.

٩. يتفق أغلب الباحثين على أن معدلات التضخم المرتفعة ستولد تكاليف اجتماعية على رفاهية الأفراد من خلال انخفاض مستوى النمو الاقتصادي والقدرة الشرائية لذوي الدخل المنخفض ويولد آثاراً سيئة باتجاه زيادة التباين وارتفاع معدلات الفقر. وعليه فان الاعتقاد السائد في إطار لغز التضخم والتباين في أن تخفيض المعدل المرتفع للمستوى الابتدائي للتضخم قد يخفف من مستويات التباين في الدخل.

١٠. ان كل من معدل للبطالة والتضخم وتأثيره في معدل الفقر يعتمد على اختيار أي من السياسات التقييدية أو التوسعية للنظم المالية والنقدية. أي اختيار معدلات بطالة مرتفعة أم معدلات تضخم مرتفعة في الأمد القصير، وهذا بالطبع يعتمد على أي من المتغيرين (بطالة، تضخم) أكثر ضرراً لذوي الدخل المنخفض.

١١. اعتماد بعض البلدان أسعار صرف مغالى بها قد تمتلك جوانب سلبية من خلال خفض القدرة التنافسية للاقتصاد وابطاء حوافز المنتجين المحليين، إلا أنها قد تمتلك جوانب ايجابية من خلال توفيرها للمتطلبات الغذائية من السلع المستوردة وذات أسعار منخفضة نسبياً لفئات الدخل المنخفض، وبالشكل الذي يعزز من قدرتهم الانفاقية في الأمد البعيد.

١٢. أسعار الصرف ترتبط أساساً ببرامج الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية الكلية باتجاه التأثير في خفض التباين وتخفيف معدلات الفقر. فاعتماد أسعار أقرب إلى مستوياتها الحقيقية سوف يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد في أسواق عناصر الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للسلع المصدرة ولينعكس ايجابياً في النمو الاقتصادي.

١٣. يعد النمو المتزايد أحد المتطلبات الضرورية لتحقيق أهداف خفض الفقر، إلا أنه لايعد كافياً لإعطاء الضمانات الملائمة لخفض الفقر، مالم يكن توزيع ثمار النمو لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض.

١٤. أغلب الرؤى النظرية التي تعكس الآراء القديمة للنمو كانت قد أكدت أن تزايد التباين وتراكم رأس المال يُعد حافزاً مهماً للنمو. في حين أوضحت الأطر الحديثة للعلاقة بين التباين والنمو عدم وجود علاقة خطية بينها، إذ غالباً ما تتمثل بعلاقة مقعرة، حيث يكون التباين المنخفض جداً أو المرتفع جداً محدداً للنمو، وعليه فان زيادة مستوى النمو وتعظيم خفض الفقر سيكون من خلال اختيار المستوى الملائم للتباين.

١٥. السياسة التجارية تمارس تأثيراتها على الأفراد باعتبارهم مجهزين نهائيين للسلع أو مستهلكين نهائيين لها من خلال قنوات رئيسية تتمثل بالمؤسسات الانتاجية وقناة التوزيع، وما تولده من تأثيرات من خلال التغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية للسلع المستوردة والمصدرة وما ينتج عنها من تأثيرات في عوائد المنتجين من جانب والأعباء التي يتحملها الأفراد بوصفهم مستهلكين من جانب آخر، ولاسيما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الأساسية، حيث تلعب الأسعار العالمية وأسعار الصرف دورها في تحديد أسعار السلع المستوردة إلى أن تصل إلى المستهلك النهائي.

١٦. التجارة الدولية قد تدعم النمو الاقتصادي للاقتصادات المرتفعة والمنخفضة الدخل كونها تحقق عوائد اقتصادية جراء تحرير التجارة من خلال توسيع الأسواق وتحفيز الاستثمار (المحلي والأجنبي) والتقدم التقني وما تولده من تأثيرات ايجابية في زيادة مستوى الانتاجية والنمو الاقتصادي.

١٧. إن عدم كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فضلاً عن التشوهات التي تنتاب السوق وعدم كفاءة قدراتها التنافسية في السوق العالمية، كانت قد ولدت في مجملها عدم كفاءة اقتصادات هذه البلدان في تفعيل متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق نتائج معنوية في النمو الاقتصادي.

١٨. النمو الاقتصادي الناتج عن سياسات اقتصاد كلي غير كفوءة لم يولد أي تأثيرات معنوية باتجاه خفض الفقر وخصوصاً في ظل معنوية معامل جيني ولد تأثيراته باتجاه تزايد

معدلات الفقر في الدول موضوع الدراسة ليوحي بأن ثمار النمو لا توزع لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض.

١٩. إن الآثار المعنوية المترتبة عن معدل البطالة ومعدل التضخم والضرائب غير المباشرة مقابل النتائج غير المعنوية للضرائب المباشرة والإعانات ومتوسط دخل الفرد، كانت قد ولدت دعماً لمؤشر التباين (معامل جيني) في زيادة معدلات الفقر للدول ذات الدخل المنخفض.

٢٠. ان خفض كفاءة السياسة الضريبية والإنفاق العام كانت قد ولدت نتائج غير مرغوبة باتجاه تخفيف الفقر كونها لا تساعد في إعادة توزيع ثمار النمو باتجاه الفئات ذات الدخل المنخفض.

ثانياً. المقترحات:

١. بناء ائتلاف سياسي واجتماعي واسع لخفض الفقر. وبالرغم من صعوبة بناء مثل هذا الائتلاف، إلا أن القدرة على توسيع مدى التشكيل لهذا الائتلاف سيحدد الفاعلية التي يمكن أن تبنى عليها آليات إعادة التوزيع.

٢. اعتماد إطار التنمية الشاملة كمحاولة أكثر شمولية للتنمية من خلال توسيع قاعدة المشاركة لتضم كل ذوي العلاقة في صياغة وتنفيذ سياسة المساعدة في خفض الفقر.

٣. ان ستراتيجيات خفض الفقر تتطلب أن تكون منسجمة مع سياسات التنمية لكل بلد، ومن ثم فان خفض الفقر يكون عملية تدريجية ومستدامة لتوليد ستراتيجية ذات أمد بعيد، والتي تتطلب وضع الأهداف واختيار الأدوات لكل مرحلة فضلاً عن إجراء حوار شامل يضم كل ذوي العلاقة لأجل تحفيز الفهم للخيارات الصعبة.

٤. قدرة الدولة على إجراء التصحيحات اللازمة لتجاوز اختلالات السوق، فالعلاقة بين دور الدولة ودور السوق تحدد إلى حدٍ بعيد نمط إمكانية التحكم في السياسات المؤدية إلى زيادة متطلبات التنمية وخفض الفقر.

٥. ان تحديد ستراتيجيات إعادة التوزيع يجب أن يخضع لطبيعة هيكل الاقتصاد، الذي بدوره يعتمد على مستوى التنمية المتمثلة بالهيكل الإنتاجي للاقتصاد.

٦. إعادة هيكلة الإنفاق لدعم الفقراء والنمو الاقتصادي من خلال توفير الدعم للبناء التحتي وتنمية رأس المال البشري كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والمياه الصحية، فضلاً عن توفير شبكات الأمان الاجتماعي بالشكل الذي يخفف من المخاطر والصدمات للتقلبات في مستويات الدخل الناتجة عن تزايد معدلات البطالة.

٧. ان تقييم السياسة المالية اتجاه الفقر يتطلب تقييم كل معايير الأنفاق العام والطريقة التي تحول بها تلك الانفاقات والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، باعتبارها أدوات فاعلة في التأثير في زيادة أو تخفيض معدلات الفقر.

٨. ان تحقيق أهداف السياسة الضريبية تجاه الفقراء يستدعي إدخال عناصر التشخيص الضريبي العام للضرائب غير المباشرة. فضلاً عن توسيع قاعدة الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة باعتبارها إحدى مصادر التمويل بالشكل الذي يحقق تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق مستويات أكبر من الأنفاق التنموي والتحسين المباشر لمؤشرات التنمية البشرية.

٩. المواءمة بين السياسيتين المالية والنقدية فضلاً عن الاقتراض من المؤسسات الدولية لتخفيض العجز الحاصل في الميزانية وليترك تأثيرات غير معيقة للنمو وتخفيف الفقر، باعتبار ان وجهة النظر الاقتصادية لا تفضل التوسع النقدي في معالجة هذا العجز كونها تولد تأثيرات غير مرغوبة في النمو الاقتصادي.

١٠. الوصول باسعار الصرف إلى توازناتها الحقيقية وبالشكل الذي يسمح بإعادة تخصيص الموارد على نحو ينسجم والميزة القارنة ومن ثم زيادة الانتاجية والاربحية النسبية لقطاع التجارة الخارجية وما يترتب عليها من تأثيرات موجبة في النمو الاقتصادي.

١١. دعم أسعار الفائدة لقروض موجهة نحو نشاطات اقتصادية محددة كإنتاج الغذاء وبالشكل الذي تترتب عليها أثار ايجابية باتجاه خفض الفقر سواء من جانب زيادة عرض الغذاء أو انخفاض معدل تزايد أسعارها السوقية.

١٢. ان الإصلاحات التجارية وتأثيراتها يجب أن لا تقيم بغياب اعتبارات السياسة العامة التي تحدث التفاعلات بين إصلاح التجارة وأنواع أخرى من الإصلاح الاقتصادي وبالاتجاه الذي يخفف الصدمات التجارية التي يمكن أن تواجه الفقراء.

١٣. تعزيز الإصلاحات التكميلية لسياسة إصلاح التجارة وخاصةً في المناطق الريفية التي تتركز فيها نسب عالية من الفقراء وكونها أكثر عرضة إلى الصدمات التجارية، مما يتطلب تحقيق بعض الانجازات في مجال السياسات التكميلية وستراتيجيات التكييف ضد الصدمات التجارية التي يمكن أن تخفف أوضاع الفقر.

١٤. إجراء دراسات حول ظاهرة الفقر تتناول المتغيرات التي تتضمنها السياسات الاقتصادية الكلية بصيغة أكثر شمولية من حيث طبيعة تأثيرها في معدلات الفقر.

Abstract

The studies which concern poverty have increasingly drawn the attention of many economic development agencies in the few last decades in an attempt to concentrate on the appropriate policies of reducing poverty. Poverty is a phenomenon that has many complicated facets and dimensions, viz. economic, social, political, environmental, and historical. For, half of the world population (2.8 billions) lives with less than two dollars a day. Furthermore, fifth of the world population (1.2 Billion) lives with less than one dollar a day. Thus, the proportion of the poor forms about 24% of the world distributed as follows: 43.5% in south Asia, 32.4% in the African desert, and 23.2% in east Asia.

Reducing poverty proportions in the frame of the economic policies is almost subjected to major channels represented by the economic development and the low level of difference of the income distribution as main indicators of the macroeconomic policies. Nevertheless, the distortions that affect the macroeconomic policies of all developing countries and transitional economics have produced unpleasant results in the economic growth under the high difference of growth fruit distribution on one hand and the weakness of the social security nets on the other. That, in turn, led to the elevation of the unpleasant results and poverty.

The macroeconomic policies almost aim at achieving the economic development, economic prosperity, and reducing poverty. Executing the appropriate policies to reduce poverty requires many coherent strategies to achieve this goal. The pivotal choice of these strategies may be implemented through high economic growth and a better fair distribution of the growth fruit which are considered integral to each other in achieving low proportions of poverty. So, the present research aims at

analyzing and explaining the mechanisms of the resulted influence caused by the macroeconomic policies in the direction of achieving the desired proportions of poverty reduction.

Accordingly, to reach the aim of the study and test its hypothesis, two approaches have been adopted. The first is descriptive which also represents the theoretical part in chapter one and two. They tackle the concepts and strategies of poverty reduction. They also tackle the mechanisms of the macroeconomic policies influence on poverty represented by the financial monetary policy, international trade, and distributional policies of apportunities. This has provided the theoretical ground to the second approach, viz. the practical part. The practical part depends on using methods and ways of econometrics represented by selecting a group of countries of different income levels (low, low fair, high fair), and also using cross-section data in the light of the variables deduced from the theoretical part of the study.

The study has concluded that the inactive and inefficient macroeconomic policies in the low and fair economics, the distributions which affect the market, and the uneffective competitive ability in the world market have all generated inefficient economics in those countries to activate the variables of the macroeconomic policy to achieve good results of the economic growth. Moreover, the inefficient policies of the macroeconomics to achieve the desired level of difference in the income have resulted in putting more burdens and hurdles to reduce the poverty proportions.

On this basis, the compatibility of the macroeconomic policies should be achieved in away that secures the reduction of the market turbulence and what may result in more burdens to reduce poverty proportions.

المصـــــادر

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. التقارير

١. الاسكوا (١٩٩٥)، المرأة والفقر في منطقة الاسكوا: قضايا واهتمامات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،سلسلة الدراسات عن المرأة العربية (٢٢)،الأمم المتحدة ، نيويورك .

٢. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (١٩٩٧)، تقرير التنمية البشرية،خلق فرصة للأجيال القادمة، البحرين.

٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (٢٠٠٠)، تقرير التنمية البشرية، حقوق الإنسان والتنمية البشرية من اجل الحرية والتضامن، البحرين.

٤. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (١٩٩٦)، مناهضة وإزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.

٥. البنك الدولي، تقرير التنمية عن العالم، ١٩٩٥.

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٧)، مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الرئيسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية، نيويورك، أيار .

٧. صندوق التنمية الزراعية (٢٠٠١)، منظمة الغذاء والزراعة الدولية، (www.fao.org).

٨. صندوق النقد العربي (١٩٩٦) ، معهد السياسات الاقتصادية، السياسات النقدية في الدول العربية، تحرير د. توفيق علي الصادق وآخرون، أبو ظبي.

٢. الدوريات

١. الباقر، محمد حسين (١٩٩٦)، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسة مكافحة الفقر (٣)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك.

٢. الباقر، محمد حسين (١٩٩٩)، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية، في وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، القاهرة، تشرين الثاني ١٩٩٧، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٨)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

٣. الخالدي ، منى (١٩٩٩)، سياسات القضاء على الفقر في لبنان، استعراض نقدي، في وقائع اجتماع فريق خبراء شأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٨)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

٤. الصقور، محمد (١٩٩٦)، السياسة الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية، في مناهضة وإزالة الفقر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.

٥. جينيليني كارلو (١٩٩٦)، الفقر في الوطن العربي: تجميع للقضايا الرئيسية فيما كتب عن الفقر، في مناهضة وإزالة الفقر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضايا مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.

٦. حمدان، كمال (١٩٩٦)، الفقر في العالم العربي، في مناهضة وإزالة الفقر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.

٧. عبد الصادق، أحمد علي (١٩٩٩) ، مراجعة نقدية لسياسيات تقليص الفقر: حالة اليمن، في وقائع اجتماع فريق خبراء شأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٨)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

٨. هارستروب، اينانج ايبونج (١٩٩٦)، الفقر تركيز جديد، في مناهضة وإزالة الفقر،البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق.

٩. واتس مايكل ج. (١٩٩٦)، الفقر ومكافحته: معاني ومقاييس ومسوحات وأساليب، في مناهضة وإزالة الفقر، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية،دمشق.

٣. الكتب

١. البطريق، أحمد يونس (١٩٨٥)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر.

٢. الفارس ،عبد الرزاق (٢٠٠١)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣. النجفي ،سالم توفيق (١٩٩٩) ، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد.

٤. النجفي، سالم توفيق (٢٠٠١)، موروثات القرن العشرين:مقاربات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد.

٥. موسجريف، ريتشارد وبيجي موسجريف (١٩٩٢)، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة د. محمد حمدي السباخي و د. كامل سلمان العاني، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Conferences and Symposiums.

1. Ashong, Samual N.(2001), "Fiscal Policy, Macroeconomic Stability and Medium Long Term Growth", in Works Shop on Macroeconomic Stability, Growth and Poverty Reduction, Centre for Policy Analysis (CEPA), University of Ghana, May.
2. Bigsten ,Arne and Levin, Jorgen (2001), "Growth, Income Distribution, and Poverty: A Review", WIDER Development Conference on Growth and Poverty, May, Helsinki, (www.wider.unu.edu/conference/ conference - 2001-1/bigsten %20 and %20 levin.pdf).
3. Budowski, M. and Tillmann, R., "Poverty and Exclusion: Definition and Use of Concepts", Elements of Reformulation and First Results for Switzerland Research Committee 19 on Poverty, Social Walfare and Social Policy Annual Conference, University of Oviedo, Spain, Sept.
4. Bulir, Ales and Lane, Timothy (2002), "Aid and Fiscal Management", Paper Prepared for Presentation at IMF Conference on Macroeconomics and Poverty, IMF, March, (www.imf.org/external/np/res/seminars/2002/poverty/abtl.pdf).
5. Dordunoo,Cletus K.(2001), "Fiscal Policy, Macroeconomic Stability and Medium- Long Term Growth", in Workshop on Macroeconomic

Stability, Growth and Poverty Reduction, Centre for Policy Analysis (CEPA), University of Ghana, May.

6. International Conference on the PRSP Approach (2002),Jan, Washington DC., (www.worldbank.org/poverty/strategies/review/ intlconf. pdf).

2. Reports and Statistics.

1. Asian Development Bank (1999), Fighting Poverty in Asia and the Pacific: The Poverty Reduction Strategies, 19 Oct, (www.adbindia.org/poverty.pdf).
2. ECDGD (1997), European Commission Directorate General for Development, Poverty Reduction and Macroeconomic policy, Human & Social Development Issues, No.1, Sept.
3. International Trade World Bank,Trade Policy and Poverty, Development Research Group, (www.worldbank.org/ wbi/ attackingpoverty/ events/ yurkey_0601/prsp-trade.pdf).
4. OCED(2001), The Contribution of Unemployment to Inequality and Poverty in OCED Countries, (www.unhabitat. org/ programmes/ ifup/ conf/ Habitatpresentation-english.pdf).
5. Report G7 Finance Ministers to Head of State and Government, Poverty Reduction and Economic Development (2000),July,Okinawa, (ww.mofa.go.jp/ policy/ economy/summit/2002/pdfs/ poverty. pdf).
6. U.N., I.M.F., International Financial Statistics, Year Book,1990-1998.
7. U.N., International Government Finance, Year Book,1998.
8. U.N., National Accounts Statistics, Year Book, 1998.
9. UNCHS (Habitad)(2001), Form Structural Adjustment Programmes to Poverty Reduction Strategies: Towards Productive and Inclusive

Cities, Introductional Forum on Urban Poverty (IFUP), Fourth International Conference, Morocco 16-19, Oct.

10. UNDP (1998), Human Development Report, Poverty Report,Oxford University Press, New York .
11. UNDP (2001a), Poverty Reduction Strategies: What Have We Learned, March, Norway.
12. UNDP (2001b), Review of the Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP), New York, December.
13. World Bank (1980), World Development Report, Oxford University Press, New York.
14. World Bank (1990), World Development Report, Poverty Report, Oxford University Press, New York.
15. World Bank (2000), World Development Report, Attacking Poverty 2000/01.
16. World Bank (2003),World Development Indicator, CD-ROM.

3. Articles.

1. Adam, Christopher S. and Bevan, David L.(2001), "Fiscal Policy Design in Low- Income Countries", UNU/WIDER, No.67, August, (www.wider.unu.edu/publications/dps/dps2002/dp2002-67.pdf).
2. Addison Tony and Cornia, Giovanni Andrea (2001), "Income Distribution Policies for Faster poverty Reduction", UNU/WIDER, No.93.
3. Addison, Tony & Osei Robert, (2001), "Taxation and Fiscal Reform in Ghana", UNU/WIDER, No.97, Sept, (www.wider.unu.edu/ publications /dps/dps2002/dp2002-97.pdf).
4. Aguilar (2001), "Angola's Incomplete Transition", UNU/WIDER, No.47, (www.wider.unu.edu/ publications /dps/dp2001.47.pdf).
5. Ambler, Steve and Cardia, Emanula (1997), "Tasting the Link Between Inflation and Growth".

6. Ana, Filomeno S. (1999), “Poverty, Sensitive Responses to Macroeconomic Crisis”.
7. Anthony, W.(1996), “Background Paper for the Seminar”, in Globalization and Liberalization: Effects of international Economic relation on poverty, UNCTAD, New York.
8. Banerjee, Abhijit and Duflo Esther (2001), “Inequality and Growth: What Can the Data Say?”, NBER, Working paper, NO.7793, Jul.(www.iadb.org/etica/documentos/abs-ban-inequ-i.pdf).
9. Bannister, Geoffery J. and Thugge, Kamau (2001), “International Trade and Poverty Alleviation”, IMF working paper, No.54, May.
10. Blank, Rebeca and Blinder, Alan (1986), “Macroeconomics, Income Distribution, and Poverty”, (blank@umich.edu).
11. Blank, Rebecca (1993), “Why Were Poverty Rates So High in the 1980's?”,(blank@umich.edu).
12. Cagatay, Nilufer (2001), “Trade, Gender and Poverty”, UNDP, Oct, (www.undp.org/poverty/docs/pov-trade-doc.pdf).
13. Cashin Paul et.al. (2001), “Macroeconomic Policies and Poverty Reduction: Stylized Faets and an Overview of Research”, IMF, Working Paper /01/135, Sept.
14. Chu K., Davoodi, H. and Cupta, S. (2000). “Income Distribution and Tax and Government Social Spending Policies in Development Countries”, IMF, working paper, No.62.
15. Cornia ,Giovanni Andrea and Kjiski, Sampsa(2001) ,”Trends in Income Distribution Post-World War II Period”, UNU/WIDER, No.89, Sept.
16. Cupta, Sanjeev & et.al. ,(2000), “Social Issues in IMF Supported Programs”, IMF ,No.191 , International Monetary Fund, Washington.

17. Cutler ,David M. and Katz, Lawrence F. (1991), “Macroeconomic Performance and the Disadvantaged”, Brooking Papers on Economic Activity Part 2, (dcutler@hardvard.edu: 1katz@hardvard.edu).
18. Dagdeviren, Hulya , Rolph Van der Hoeven & John Weeks(2002), “Redistribution Does Matter: Growth and Redistribution for Poverty Reduction”, UNU/WIDER, No.5, Jan, (www.wider.unu.edu/ conference / conference- 2001-1 /dagdeviren -vdhoven %20 and %20 weeks. pdf).
19. Davies, Rob & Rattso, Jorn (2000), “Zimbabwe: Economic Adjustment, Income Distribution and Trade Liberalization”, Economic Policy Analysis,New School of Social Research, June.
20. Davoodi, Chuk., H. & Cupta, S. (2000), “Income Distribution and Tax and Government Social Spending Policies in Developing Countries”, IMF, Working Paper, No.62.
21. Dessallien, Renata Lok(2000), “Review of Poverty Concepts and Indicators”, (www.undp.org/poverty/publications/pov-red/review-of-poverty-concepts.pdf).
22. Diwan Ishac (1999), “Labour Shares and Financial Crises”, Preliminary Draft, Oct. 30, World Bank: Washington DC, (www.gdnet.org/conference papers).
23. Dollar Daved and Kraay, Aart (2001), “Trade, Growth and Poverty”, Development Research Group, World Bank, (www.wider.unu.edu/ conference/conference-2001-1/dollar%20and%20kraay.pdf).
24. Duraiappah, Anatha Kumer (2002), “Sustainable Development And Poverty Alleviation Exploring The Links”, International, Institute for Sustainable Development, Dec.
25. Easterly ,William and Fischer ,Stanley (2000), “Inflation and the Poor”, Journal of Money, Credit and Banking, April,

26. Elbadawi, Ibrahim A.(1999), “External Aid: Help or Hindrance to Export Orientation in Africa?”, Journal of African Economies, Vol.8, No.4.
27. Faria, Joao Ricardo & Carneiro Francisco Galrao (2001), “Does High Inflation Affect Growth in the Long and Short Run?”, Journal of Applied Economics, Vol., No.1, May .
28. Ferreira, F., Pernnushi, G. and Ravallion, M. (1999), “Protecting the Poor From Macroeconomic Shocks: an Agenda for Action in Arises and Beyond”, World Bank policy Research, working paper 2160, Washington.
29. Forbes, Kristin J. (2000), “A Reassessment of the Relationship Between Inequality and Growth”, American Economic Review, Vol. 90.
30. Galli Rossana and Hoeven, Rolph Vander (2001), “Is Inflation Bad for Income Inequality: The Importance of the Initial Rate of Inflation”, Employment paper, No.29.
31. Gemmell, Norman (2001), “Fiscal Policy in a Growth Framework”, UNU/ WIDER, No. 84, Sep, (www.wider.unu.edu/publications/ dps/ dps2002/dp2002-84.pdf).
32. Ghose, Ajit K. (2001), “Global Economic Inequality and International Trade”, Employment Paper, ILO, No.12 ,Geneva.
33. Gillman, M., Mark Harris & Laszlo Matyes, “Inflation and Growth: Some Theory and Evidence, The Short Run Tradeoff between Inflation and Unemployment”.
34. Ginkel, Hans Van (2000), “Poverty and Inequality”, UNU, World Bank, Feb.25, Tokyo,(www.unu.edu/hq/recter-office/events-archives/ events 2000/ ginkel-poverty.pdf).

35. Griffin, Keith & McKinley, Terry(1997), "The Structure of Incentives", in Macroeconomic Policies and Poverty Reduction, UNDP.
36. Griffin, Keith (1997), "Macroeconomic Reform and Employment: An Investment, Led Strategy of Structural Adjustment in Sub-Saharan Africa", Macroeconomic policies and poverty Reduction, UNDP.
37. Hanson, Gordon H., and Harrison, Ann E., "Trade and Wage Inequality in Mexico", Industrial and Labor Relations Review, Ithaca, Cornell University, New York.
38. Haslag, Joseph H.(1997), "Output, Growth, Walfare and Inflation: A Survey", Economic Review, Second Quarter.
39. Haveman, Robert (1999), "Macroeconomic Performance and the Poverty Rate: A Return to Normalcy?", Institute for Research on Poverty, Discussion Paper, No. 1187-99, March.
40. Heady, Christopher (2001), "Taxation Policy in Low-Income Countries", UNU/ WIDER, No. 81 Sept, (www.wider.unu.edu/ publications/ dps/dps2002/dp2002-81.pdf).
41. Heltberg, R., K.Simler and F.tarp (2000), "Public Spending and Poverty in Mozambique", UNU/WIDER, Discussion Papers, No.63, (www.wider.unu.edu/ publications/dps/dps2002/dp2002-63.pdf).
42. Hoekman, Bernard and et.al. (2002), "Trade Policy and Poverty", Development Research, International Trade, World Bank.
43. Hoeven, R. Vander (2000), "Poverty and Structural Adjustment: Some Remarks on Tradeoffs Between Equity and Growth", Employment Paper, IMF, No.4, Geneva.
44. Hoeven, Van der (1999), "Economic Reform under the Washington Consensus: Income Inequality and Labour Market Institutions", Paper Prepared for the WIDER Project Meeting Rising Income Inequality and Poverty Reduction: Are they Compatible, July, Helsinki.

45. Ishikawa, Shigeru (2002), “Growth Promotion Versus Poverty Reduction”, World Bank Rethinking of Aid Policy and Implications for Developing Countries, August (www.grips.ac.jp/forum/ pdfo2/ ishikawa1.pdf).
46. Jha, Raghbendra (2001), “Macroeconomics of Fiscal Policy in Developing Countries”, UNU/WIDER, No.71, Sept, (www.wider.unu. edu/ publications/dps/dps2002/dp2002-71.pdf).
47. Jha, Sailesh K. (1999), “Fiscal Policy, Income Distribution and Growth”, EDRC Report Series, No.67, Nov, (www.wider.unu. edu/ publications/ dps/dps2002/dp2002-67.pdf).
48. Kanbur, Ravi and Squire(1999), “Lyn The Evolution of Thinking About poverty: Exploring the Interactions”, September.
49. Kim, Hwanjoom (2000), “Anti-poverty Effectiveness of Taxes and Income Transfers in Welfare States”, University of Wiseconsim-Madison, March.
50. Kuznets, S. (1955), “Economic Growth and Income Inequality”, American Economic Review, Vol.45, No.1, Mar.
51. Lanjouw, Jean Olson (2000), “Demystifying poverty Lines”, (www.undp.org/poverty/publication/pov-red/ Demystifying-poverty-lines.pdf).
52. Laroche, Mireille & Matina, Todd Caur (2002), “Fiscal Policy Lessen Earning Inequality?”, Queen's University, Sept.
53. Leidy, M. and Tokarick, S. (1998), “Consideration in Reducing Inflation From Low to Lower Levels”, IMF Working Paper, No.109, Washington.
54. Lewis, A. (1954), Economic Development with Unlimited Supply of Labour, The Manchester School of Economic and Social Studies.
55. Matias, Vernengo, “Foreign Exchange, Interest and Prices: The Conventional Exchange Rate”.

56. May, Julian, “An Elusive Consensus: Definitions, Measurement and Analysis of Poverty”, in Choices for the Poor: Lessons from National Poverty Strategies, UNDP, New York.
57. McKay, A. Andrew (2002), “Assessing the Impact of Fiscal Policy on Poverty”, UNU/WIDER, No.43, April, (www.wider.unu. edu/ publications /dps/dps2002/dp2002-43.pdf).
58. McKinley, Terry (1997), “Macroeconomic Implications of Focusing on Poverty Reduction”, in Macroeconomic policies and poverty Reduction, UNDP, New York.
59. Mosley, Paul and Hulme, David (1998), “Microenterprise Finance: is There a Conflict Between Growth and Poverty Allevation?”, World Development ,Vol.26,No.5.
60. Neri, Marcelo & Amadeo, Edward, “Macroeconomic Policy and Poverty in Brazil”, UNDP, No.4, Sept. (www.undp.org/rbb/ documents/ poverty/ brazil/ longbras. pdf).
61. Powers, Elizabeth T. (1995), “Growth and Poverty Revisited, Economic Commentary”, Federal Reserve Bank of Cleveland, April 15.
62. Qizilbash, Mozaffar (2002), “On Ethics and Economics of Development”, School of Economic and Social Studies, University of East Anglia.
63. Ravallion Martin (2001), “Growth, Inequality and Poverty: Looking Beyond Averages”, UNU/WIDER, May.
64. Robeyns, Ingrid (2002), “In Defence of Amartya Sen”, Post- Autistic Economic Review on-line, Issue 17, December.
65. Romer, Christine D. and Romer, David H. (1998), “Monatary Policy and the well-being of the Poor”.
66. Sainz, Pedro (2001), “Policies for Poverty Alleviation”, IBGE, Brazil, 15-17 Oct.

67. Shaikh, Anwar M.(2001), “Free Trade, Unemployment, and Economic Policy”.
68. Stiglitz, J.E. (1998a), “Toward a New Paradigm for Development: Strategies, Policies and Processes”, Unctad.
69. Stiglitz, J.E.(1998b), “More Instrument and Broader Goals: Moving Toward the Post-Washington Consensus”, UNU/WIDER, Annual Lecture, No.2, (www.worldbank. org/html/extme/js-010798/ wider. htm).
70. Stodder, James (1998), “The Case for Redistributive Liberalism”, Economic Systems, Vol.22, No.1.
71. Tobin, James (1965), “Money and Economic Growth”, Econometrica, No.33, Oct.
72. Walle, Dominique Vande (2002), “Public Spending and the Poor: What We Know, What We Need to Know”, Policy Research Department, World Bank, NW.
73. Weeks, John (1999), “Macroeconomic Policy in South Africa 1996-1998 Center for Development Policy & Policy Research”, No.7, October.
74. Winters, L. Alan (1999), “Trade Liberalization and poverty, Department for International Development”, August, London, (www.worldbank.org/poverty/wdrpoverty/winters2.pdf).
75. Winters, L. Alan (2000), “Trade, Trade Policy and Poverty: What are the Links?”, in Trade, Technology and Poverty, World Development Report, World Bank, (www. worldbank. org/ poverty /wdrpoverty/ winters1.pdf) .
76. Winters, L. Alan (2001), “Trade and poverty: is there a Connection?” world trade organization, (www.wto.org/ english/ news_e/ pres00_ e/pov3 _e.pdf).

4. Books.

1. Glahe, Fred R. (1977), Macroeconomics: Theory and Policy, 2nd Edition, Harcourt Brace Jovanovich International Edition, U.S.A.
2. Herrick Brace and Kindleberger Charles P.(1988), Economic Development, 3rd Edt, McGraw Hill Company, London.
3. Hillier, Brian (1986), Macroeconomics: Models, Debates and Developments, Basil Blackwell Ltd., U.S.A.
4. Hung, Bill W.S. (2001), Foreign Exchange and Exchange Rate Theories, International Economics.
5. Lahtela, Virpi (2000), Poverty and Water, Helsinki University of Technology, Helsinki.
6. Sen, Amartya (1981), Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation, Clarendon Press, Oxford, London.
7. Sullivan, Arthur O. & Sheffrin, Steven M. (1998), Macroeconomics: Principles and Tools, Prentice-Hall Inc., New Jersey.
8. Timmer, Peter, Walter P. Falcon, Scott R. Pearson (1984), Food Policy Analysis, A World Bank Publication, The Johns Hopkins University Press, London.